المركز الدولي للعدالة الانتقالية

تقرير بحثي

تكثيف المعركة ضدّ الإفلات من العقاب

القدرات المخصّصة للتحقيق والملاحقة

آذار/مارس 2022

ICTJ عدالة حقيقة كرامة

FOUNDATION FOR HUMAN RIGHTS SOUTH AFRICA

صورة الغلاف: القضاة الهولنديون لوبي، ورينكينز، وهولمان والكتّاب يجلسون في محكمة سخيبول، هولندا، في 8 تموز/يوليو 2019، قُبيل أوّل جلسة محاكمة متعلّقة بجرائم الحرب في البلاد للنظر في الفظائع المزعومة التي ارتكبها مواطنان هولنديان قاتلا في صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا. (بيروشكا فان دي واو/رويترز)

تقرير بحثي

تكثيف المعركة ضدّ الإفلات من العقاب

القدرات المخصّصة للتحقيق والملاحقة

هوارد فارني و كاتارزينا زدونكزيك

آذار/مارس 2022

ICTJ عدالة حقيقة كرامة

FOUNDATION FOR HUMAN RIGHTS SOUTH AFRICA

نبذة عن المؤلّفان

هوارد فارني هو استشاري أوّل لبرامج المركز الدولي للعدالة الانتقالية. وتشمل مجالات خبرته التحقيقات، والعدالة الجنائية، ولجان تقصّي الحقائق، والإصلاح المؤسّسي، ودعاوى المصلحة العامة. ويعمل كذلك كمحامٍ منتسب إلى نقابة المحامين في جوهانسبرغ.

كاتارزينا زدونكزيك هي باحثة أولى في مؤسسة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، تتولى مسؤولية تطوير الأبحاث والسياسات التي تركّز على العدالة، وحقوق الفئات المستضعفة، والمساءلة الجنائية في الجرائم المُرتكَبة خلال حقبة الفصل العنصري.

نبذة عن الباحثون

أدريانا روت لوغيل حائزة على شهادة ماجستير في الأمن الدولي من جامعة "كينغز كولدج" في لندن وشهادة ماجستير في الدراسات القانونية الأفريقية من جامعة "بانتيون سوربون" في باريس. وهي تعمل في مجالات النزاع، والدستورية، والعدالة الانتقالية، مع التركيز على أفريقيا.

كاميرون كايز هي عضو في "مركز هارامبي" ولديها خلفية في العلاقات الدولية والأنثروبولوجيا الثقافية، وهي حاليًا طالبة ماجستير في العدالة الانتقالية في أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

كاثرين براون هي باحثة استشارية في مؤسسة حقوق الإنسان وطالبة ماجستير في التنمية الدولية في كلية الشؤون الدولية في معهد الدراسات السياسية في باريس (Sciences Po Paris).

شكر وتقدير

يودّ المؤلّفان التعبير عن خالص شكرهما للخبراء التالية أسماؤهم، الذين كرّسوا وقتهم للمشاركة في مقابلات والإجابة عن الاستفسارات: ألكسندرا ليلي كاثر، كارلوس كاستريسانا فرنانديز، ستيفن راب، كايت فاينسواران، إيمانويل مارشان، ماتيفز بيزدرك، كلوي فوكور، د. ماريا أنخلس راموس، القائد جان بيار شمالي، سارة كاساندي كيهيكا، محمد آزر زواري، ناديا جمل، كريستيان كوريا. ونودّ أيضًا التعبير عن امتناننا للمساعدة القيّمة التي قدّمها كلّ من إيلينا نوتون، وياسمين سوكا، وماتياس إيديم، والقائمة بأعمال سفارة الأرجنتين في جنوب أفريقيا ماريا فلورنسيا سيغورا.

نبذة عن المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة

يعمل المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة، عابرًا المجتمعات ومتخطّيًا الحدود، من أجل التّصدّي لأسباب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعالجة عواقبها. فنحن نؤكد على كرامة الضحايا ونكافح الإفلات من العقاب ونعزّز المؤسسات المُتجاوبة في المجتمعات الخارجة في من أنظمة الحكم القمعية أو النزاعات المسلّحة، وكذلك في المجتمعات الديمقراطية حيث لا تزال التظلّمات والانتهاكات النظامية التاريخية تنتظر الحل. ويتطلّع المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة إلى عالمٍ تحطِّم فيه المجتمعات حلقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وترسي أُسسَ السّلام والعدالة والإدماج. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.ictj.org/ar**

نبذة عن مؤسسة حقوق الإنسان

مؤسسة حقوق الإنسان هي منظمة حقوقيّة غير ربحيّة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جنوب أفريقيا. أُنشئت المؤسسة في العام 1996 لمعالجة الإرث التاريخي لنظام الفصل العنصري، ولدعم وتعزيز عمليّة التحوّل وحقوق الإنسان بالاستناد إلى الدستور الجديد. وتنفّذ المؤسسة أربعة برامج أساسية لحقوق الإنسان، وهي: برنامج التوعية والتثقيف بالدستور، وبرنامج العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبرنامج العمل غير المكتمل للجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وبرنامج مكاتب الإرشاد المجتمعي. وخلال العقدَيْن الماضيَيْن، لعبت مؤسسة حقوق الإنسان دورًا أساسيًا في تعزيز حقوق ضحايا جرائم الفصل العنصري، من خلال دعم توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، بما في ذلك العدالة والمساءلة للجرائم الماضية، وجبر الضرر، والوصول إلى أرشيف اللجنة. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.fhr.org.za**

© 2022 المركز الدوليّ للعدالة الانتقالية. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو وسيلة، أكان ذلك إلكترونياً أم ميكانيكياً، أو بواسطة التصوير الضوئي، أو التسجيل، أو غير ذلك، من دون نسب الجزء إلى مصدره بالكامل.

المحتويات

ملخّص تنفيذي 1

مقدّمة 7

الفصل الأوّل: مدخل إلى الوحدات المتخصّصة 9

الوحدات المتخصّصة المعنيّة بالتحقيق والملاحقة 9
الأسباب الموجِبة لإنشاء الوحدات المتخصّصة 10

الفصل الثاني: دراسات حالة 13

الوحدات التاريخية 13
الأرجنتين 13
ألمانيا – ملاحقة الجرائم النازيّة 17
البوسنة والهرسك 19
الوحدات الحديثة العهد 21
فرنسا 21
ألمانيا – وحدة الجرائم الدولية 24
الوحدات ذات الولاية المختلطة 26
أوغندا 26
جنوب أفريقيا 28
السياقات التي لم تُنشأ فيها مكاتب ملاحقة خاصة 31
البيرو 31
المملكة المتّحدة 33
كينيا 35
تونس 36

الفصل الثالث: السمات الأساسية للوحدات المتخصّصة 39

الهيكليّة 39
التكوين المتنوّع 40
العمليّات 41
التحقيقات القائمة على الملاحقات: التعاون الوثيق بين المحقّقين والمدّعين 41
المقاربات التحقيقيّة 44
استراتيجيات الملاحقة 45
فرق التحقيق المشتركة المتعدّدة البلدان 46
التعاون مع المجتمع المدني 46
أنواع العلاقات 47
فوائد العلاقة الوثيقة بين المجتمع المدني والوحدات المتخصّصة 48
التحدّيات 49
الاتصّال والتواصل والأرشيف 49
التعاون الوطني والدولي 50

الفصل الرابع: التحدّيات الأساسية التي تواجهها الوحدات المتخصّصة 53

الديناميّات السياسية 53
الوصول إلى الأدلةّ 53

دمج الوحدات.....54
دعم الضحايا.....55

الفصل الخامس: هل الدول التي تمتلك وحدات متخصّصة أكثر فعالية؟.....57

الفصل السادس: الوحدات المتخصّصة والمساءلة في الجرائم المُرتكَبة في سوريا.....59

آفاق المساءلة الضيّقة.....59
دور الوحدات المتخصّصة.....60
تحديثات حول القضايا المتعلقة بسوريا.....61

الخاتمة والتوصيات.....65

ملخّص تنفيذي

تُعدّ مساءلة مرتكبي أسوأ الجرائم التي عرفتها البشرية من أبرز مسؤوليات المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من الطبيعة المروّعة لهذه الجرائم، يفلت معظم الجناة من قبضة العدالة. وبالرغم من تخصيص كمّ كبير من الموارد على مدى سنوات عدّة على المستويَيْن الدولي والوطني، تعجز معظم الهيئات عن تحقيق العدالة للضحايا. فلا يصل سوى عدد قليل من القضايا إلى مرحلة المحاكمة، وغالبًا ما تُجرى تلك المحاكمات بعد عقود من ارتكاب الجرائم. لذا، فقد حان الوقت لتكثيف المعركة ضدّ الإفلات من العقاب.

ينظر هذا التقرير في طيف واسع من المقاربات المختلفة التي تعتمدها الدول، كتلك التي تترك مهمّة ملاحقة الجرائم المروّعة لأجهزة العدالة العامة، مقابل تلك التي تعتمد مقاربة متخصّصة أو مكرّسة لهذا الغرض. ويستنتج تقريرنا أنّ المقاربة العامة لا تحقّق النتائج المرجوّة في معظم الحالات، في حين أنّ المقاربة المتخصّصة عادة ما تُفضي إلى نتائج فعّالة. في الواقع، يبدو أنّه هناك علاقة مباشرة بين عدد الجرائم الدولية الخطيرة وجرائم الماضي التي يُلاحَق مرتكبوها، من جهة، ووجود وحدات متخصّصة من جهة أخرى. فقد نظرت الدول التي تمتلك قدرات مخصّصة في عدد أكبر من القضايا، مقارنة بتلك التي تفتقر إلى قدرات مماثلة.

تعود فكرة إعداد هذا التقرير إلى الجهود المبذولة لإقناع حكومة جنوب أفريقيا بتوفير قدرات متخصّصة للتحقيق في الجرائم المرتكبة خلال حقبة الفصل العنصري وملاحقة مرتكبيها، بعد أن جرى تجاهلها لتفرة طويلة من الزمن. فقد تمّ التخلّي عن مئات من دعاوى القتل المُحالة من لجنة الحقيقة والمصالحة إلى هيئة الملاحقة الوطنية.

إلا أنّ المسائل التي يتناولها هذا التقرير تحظى بطابع عالمي. فلطالما شعر الكثير من ضحايا الجرائم المروّعة أنّ آفاق تحقيق المساءلة بعيدة المنال، خصوصًا بالنسبة إلى الجناة من المسؤولين الرفيعي المستوى، نظرًا إلى الديناميّات السياسية والقانونية في دولهم ورفض إنشاء آليات للعدالة الدولية، كالمحاكم المختلطة أو المخصّصة. وبالتالي، تشكّل الوحدات المتخصّصة التي تستند إلى الولاية القضائية العالمية بارقة أمل في ظلّ مشهد العدالة السوداوي.

ما الهدف من إنشاء وحدات متخصّصة؟

إنّ وحدات الملاحقة والتحقيق المتخصّصة أو المخصّصة هي كيانات تُنشأ بهدف التركيز حصرًا على فئة معيّنة من الجرائم، وعادةً ما تكون تابعة للنيابة العامة أو جهاز الشرطة أو غيرهما من وكالات الدولة. كذلك، غالبًا ما يوظّف العاملون في هذه الوحدات بالاستناد إلى تجاربهم وخبراتهم المُثبتة.

قد يتمّ إنشاء الوحدات المتخصّصة لأسباب مختلفة. في معظم الأحيان، تُنشأ هذه الوحدات للتحقيق في القضايا الجنائية المعقّدة التي تشكّل تهديدًا للأمن القومي أو الاستقرار المالي وملاحقة مرتكبيها، كما في قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد وتبييض الأموال. وتشمل القضايا الأخرى التي استدعت إنشاء وحدات متخصّصة للنظر فيها الجرائم عبر الوطنية والجرائم التي تستهدف فئات مستضعفة، كالأطفال وضحايا الإتجار بالبشر.

وأخيرًا، أُنشئت وحدات متخصّصة للتعامل مع الجرائم التي ترقى إلى مستوى معيّن من الخطورة، كالجرائم ضدّ الإنسانية، نظرًا إلى أنّ القانون الدولي يستوجِب التحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها.

وفي بعض الدول، أُنشئت وحدات متخصّصة ضمن أجهزة الشرطة أو النيابة العامة للتعامل حصرًا مع "جرائم الماضي"، وجرى تقييد ولاياتها لتشمل فقط بعض الجرائم الخطيرة التي ارتُكِبَت في فترات تاريخية محدّدة.

يقوم الأساس المنطقي لإنشاء الوحدات المتخصّصة بشكل عام على الحاجة إلى:

- تركيز الجهود الوطنية وتوحيدها ضمن كيان مؤسّسي مركزي واحد لتسهيل التنسيق وتبادل المعلومات وجمع أطراف الخيوط، ولتحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح؛
- توفير محقّقين ومدّعين مندفعين لديهم القدرات والمهارات والخبرات المناسبة؛
- تعزيز تركيز أطقُم العمل المتخصّصة على قضايا محدّدة وتجنّب تشتيت جهودهم نحو مسائل أخرى؛
- تعزيز التعاون الوثيق بين المحقّقين والمدّعين.

ولغايات هذا التقرير، سوف نفرّق بين الوحدات المتخصّصة التاريخية، والوحدات الحديثة العهد، والوحدات ذات الولايات المختلطة، على النحو التالي:

- **الوحدات التاريخية** تركّز على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكِبَت ضمن أراضي دولة معيّنة أو في سياق نزاع محدّد أو سلسلة من الأحداث. وقد تطبّق هذه الوحدات القانون الجنائي المحلّي أو الدولي لتصنيف الجرائم ضمن ولايتها القضائية.
- **الوحدات الحديثة العهد** أُنشئت بمعظمها في دول طُلِب منها تنفيذ التزاماتها بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بهدف التعامل مع الجرائم الدولية الأساسية، مِثل الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب. وبالإضافة إلى مبدأ الإقليميّة، تستند هذه الوحدات إلى أُسُس تتجاوز حدود ولايتها القضائية الإقليمية، بما في ذلك مبدأ الولاية القضائية العالمية، من أجل ملاحقة الجرائم الدولية الخطيرة المُرتكَبة في دول أخرى.
- **الوحدات ذات الولاية المختلطة** هي وحدات يتمّ إنشاؤها للتعامل مع جرائم الماضي المُرتكَبة في حقبة تاريخية محدّدة، وكذلك الجرائم الدولية المستمرّة. وغالبًا ما تشمل ولاية هذه الوحدات أيضًا التعامل مع الجرائم المنظّمة، والفساد الخطير، والجرائم عبر الوطنية.

دراسات الحالة

تشير أبحاثنا إلى أنّ 23 دولة على الأقلّ أنشأت وحدات متخصّصة (بما في ذلك وحدات تاريخية، وحديثة العهد، وذات ولاية مختلطة) حول العالم. وتشير معلوماتنا كذلك إلى وجود 36 وحدة متخصّصة، بما في ذلك:

- 15 **وحدة حديثة العهد** (على سبيل المثال، في الولايات المتّحدة، وألمانيا، وفرنسا، والسويد)
- 11 **وحدة تاريخية** (على سبيل المثال، في أستراليا، وبولندا، والبوسنة والهرسك)
- 10 **وحدات ذات ولاية مختلطة** (على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا، وليتوانيا، وكندا)[1]

1 أُرفق بهذا التقرير ملحقٌ يتضمّن تدقيقًا عالي المستوى لوحدات متخصّصة في 23 دولة، يحدّد نوع كلّ وحدة وتكوينها وولايتها وإطارها الزمني وولايتها القضائية الأساسية. تشمل لائحة الدول إسبانيا. فعلى الرغم من عدم وجود وحدة أو فريق مكرّس خصيصًا لهذه الغاية في إسبانيا، هناك محقّقون متخصّصون يتولّون التحقيق في الجرائم الدولية الأساسية.

هل الدول التي تمتلك وحدات متخصّصة أكثر فعالية؟

تمتلك الدول التي أنشأت وحدات مخصّصة، مثل الأرجنتين وألمانيا وفرنسا، سجلًّا لافتًا نسبيًا، مقارنة بالدول التي تركت مهمّة التعامل مع جرائم الماضي والجرائم الدولية عرضة للتقلّبات التي تشهدها أنظمة العدالة الجنائية الوطنية العادية.

ففي **البيرو** مثلًا، اضطرّ المدّعون الذين ينظرون في جرائم الماضي إلى التخلّي عنها للتعامل مع قضايا الاحتيال في معاشات التقاعد والاحتيال الجمركي والضريبي.

وفي **المملكة المتّحدة**، اعتُمِد نهج يفتقر للترابط والتكامل، ما أعاق إحراز أيّ تقدّم يُذكَر في أكثر من 900 قضية من حقبة "المشاكل" أُحيلت إلى جهاز الملاحقات العامة (PPS)، كما لم يصدر سوى عدد قليل من الإدانات فيها.

أمّا **كينيا** فقد فشلت في إنشاء وحدة متخصّصة للتحقيق في أعمال العنف التي تلت الانتخابات في العام 2007 وملاحقة مرتكبيها، ما أدّى إلى إفلات المسؤولين عن أعمال العنف تلك من العقاب بالكامل.

من جهتها، أنشأت **تونس** الدوائر الجنائية المتخصّصة للنظر في الجرائم المُرتكبة في ظلّ نظام الرئيس بن علي، لكنها لم تزوّدها بقدرات مخصّصة في مجال التحقيق والملاحقة. نتيجةً لذلك، لم يصدر أيّ حكم في تلك القضايا بعد ثلاث سنوات من العمل.

تُعدّ الوحدات المتخصّصة أكثر فعالية لأسباب عدّة، منها:

- تمتلك هذه الوحدات عادةً الموارد اللازمة للتعامل مع التعقيدات التي تنشأ عند التحقيق في الجرائم المعقّدة التي ترتكبها منظمات كبيرة والتي تشمل عددًا كبيرًا من الضحايا والجناة.
- تضمّ هذه الوحدات أطقُم عمل متخصّصة في القانون الجنائي الدولي.
- تمتلك هذه الوحدات آليات لتذليل التحدّيات التي تعترضها.
- تنخرط هذه الوحدات في التعاون الدولي وتتشارك المعلومات وأطراف الخيوط والممارسات الفضلى.
- غالبًا ما تضمّ هذه الوحدات خبراء متعدّدي الاختصاصات وتعمل على صقل مهاراتهم بشكل مستمرّ.

دور الوحدات المتخصّصة في ضمان المساءلة في سوريا

نظرًا إلى آفاق العدالة الضيّقة في سوريا وعلى المستوى الدولي، لا يسع الضحايا وأسرهم سوى السعي إلى نيل العدالة أمام المحاكم الوطنية في الدول التي تطبّق الولاية القضائية خارج حدودها الإقليمية في الجرائم الأكثر خطورة.

فيشير تقرير لمنظمة TRIAL International إلى وجود 22 قضية إما قيد النظر أو سبق أن اختُتِمَ تتعلّق بجرائم ارتُكِبَت في سوريا. ورُفعت 10 من هذه القضايا في ألمانيا، و6 في فرنسا، و2 في هولندا، وواحدة في كلّ من النمسا وهنغاريا والسويد وسويسرا.[2] وفي ما عدا النمسا وهنغاريا، أنشأت كلّ هذه الدول وحدات متخصّصة للنظر في الجرائم الدولية، كما أنّ 20 من أصل القضايا الـ22 تنظر فيها دول تمتلك وحدات متخصّصة – فيما حين أنّ القضيّتَيْن المتبقّيتَيْن فقط تنظر فيهما دول من دون وحدات متخصّصة.

وصدرت 7 من بين الإدانات التسع المبلغ عنها في العامَيْن 2020 و2021 في ألمانيا. ويمكن أن يُعزى النجاح الملحوظ في تحقيق العدالة للضحايا السوريين في ألمانيا وفرنسا إلى إنشاء وحدات متخصّصة بالكامل على

2 فاليري بوليه، منظمة TRIAL International، "المراجعة السنوية للولاية القضائية العالمية 2021: سنة لا مثيل لها؟ أثر فيروس كورونا على الولاية القضائية العالمية Universal Jurisdiction Annual Review 2021: A Year Like No Other? The Impact of Coronavirus on Universal Jurisdiction" (2021)، 91-95.

مستوى التحقيق والملاحقة. فتتعاون هذه الوحدات بشكل وثيق مع خدمات الهجرة، وتمّ تعزيز التحقيقات والملاحقات التي أجرتها من خلال تحقيقات أولية وهيكلية. كذلك، فإنّ ما سهّل عمل هذه الوحدات إلى حدّ بعيد هو تعاونها الوثيق مع المجتمع المدني وعلاقاتها الرسمية مع وحدات متخصّصة أخرى وآليات التحقيق التابعة للأمم المتّحدة.

الممارسات الفضلى والتوصيات

ومع أنّ معظم الوحدات المتخصّصة لا تزال حديثة، يمكن استخلاص بعض الممارسات الفضلى من أدائها:

- ينبغي على الوحدات التعاون بشكل وثيق مع خدمات الهجرة من أجل تحديد المشتبه فيهم.
- ينبغي إنشاء الوحدات بموجب قوانين أو تشريعات، بدلًا من الإجراءات التنفيذية، من أجل توفير الصلاحيات اللازمة لها والحؤول دون تغيير مسارها في حال وصول حكومة جديدة إلى السلطة.
- ينبغي أن تكون الوحدات متخصّصة بالفعل وأن تركّز حصرًا على الجرائم الموكلة إليها، من دون تشتيت انتباهها بقضايا أخرى تستنزف وقتها ومواردها.
- لا ينبغي دمج الوحدات مع وحدات أو أقسام أخرى تتولّى أنواع جرائم مختلفة.
- ينبغي أن تحظى قيادة الوحدات بالقوة والمصداقية، وبالخبرة في التواصل مع أصحاب مصلحة متعدّدين، بما في ذلك الجهات الفاعلة السياسية.
- ينبغي أن توظّف الوحدات فرقًا متعدّدة الاختصاصات، تشمل محقّقين ومدّعين وخبراء قانونيّين ومؤرّخين وعلماء أنثروبولوجيا وعلماء نفس وجامعي بيانات ومحلّلين وخبراء في التحقيق في أنواع معيّنة من الجرائم، مثل الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي وتلك المُرتكَبة ضدّ الأطفال.
- ينبغي تخصيص موارد كافية إلى الوحدات المتخصّصة لتمكينها من أداء وظائفها بفعالية ومن دون تقويض استقلاليتها.
- ينبغي منح المحقّقين قدرة غير مقيّدة على الوصول إلى الأرشيف والوثائق في مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسات الأمنية، مع صلاحيات قانونية للبحث والمصادرة والمراقبة وتحديد هوية مالكي الأصول.
- ينبغي أن تكون التحقيقات قائمة على الملاحقات، كما ينبغي أن يعمل المحقّقون والمدّعون معًا بشكل وثيق في المبنى نفسه.
- ينبغي أن تستند استراتيجيات التحقيق والملاحقة إلى إجراءات المراقبة الأولية والتحقيقات الهيكلية.
- من شأن التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلّية والدولية المساعدة في فتح القضايا وتحديد الجناة والضحايا والشهود. لذا، ينبغي على الوحدات توقيع اتفاقيات تعاون مع منظمات المجتمع المدني لتحديد المسؤوليات بوضوح وتنظيم العلاقة بينهما. كذلك، ينبغي عقد موائد مستديرة منتظمة مع منظمات المجتمع المدني لتحسين مشاركة المعلومات والمعارِف.
- ينبغي على الوحدات إنشاء أقسام مختصّة بالتعاون الدولي والتواصل مع أصحاب المصلحة، تكون قادرة على معالجة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتعجيلها.
- من شأن جهود الاتّصال والتواصل التي تبذلها الوحدات المتخصّصة أن تساعد في توفير الدعم الشعبي والسياسي وتسهيل التواصل الفعال مع المجتمعات والناجين وأصحاب المصلحة.
- ينبغي تخصيص الموارد الكافية للوحدات المتخصّصة من أجل توفير برامج الحماية والرفاه اللازمة للشهود والضحايا.

- ينبغي أن تنفّذ منظمات المجتمع المدني حملات تواصل ومناصرة مركّزة للتشجيع على إنشاء وحدات متخصّصة، ولتوفير الدعم الشعبي والسياسي والحفاظ عليه بعد إنشائها.

المختصرات

CAH	الاتحاد الأوروبي
CAH	وحدة الجرائم ضدّ الإنسانية، فرنسا
CONADEP	اللجنة الوطنية للمخفيّين، الأرجنتين
CSO	منظمة مجتمع مدني
CVR	لجنة تقصّي الحقائق والمصالحة، البيرو
DPCI	مديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية، جنوب أفريقيا
DSO	مديرية العمليات الخاصة، جنوب أفريقيا
EU	الاتّحاد الأوروبي
EUROJUST	وكالة الاتّحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست)
FHR	مؤسسة حقوق الإنسان
HET	فريق التحقيقات التاريخية، أيرلندا الشمالية
ICC	المحكمة الجنائية الدولية
ICD	قسم الجرائم الدولية في المحكمة العليا في أوغندا
ICTY	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
IIIM	الآلية الدولية المحايدة المستقلة لسوريا
ISIS	تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" أو "الدولة الإسلامية" أو "داعش"
IVD	هيئة الحقيقة والكرامة، تونس
JIT	فريق التحقيق المشترك
LIB	فرع التحقيق في الإرث، أيرلندا الشمالية
MLA	المساعدة القانونية المتبادلة
NDPP	المدير الوطني للملاحقات العامة، جنوب أفريقيا
NGO	منظمة غير حكومية
NPA	هيئة الملاحقة الوطنية، وزارة العدل، جنوب أفريقيا
OCLCH	المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب، فرنسا
PCCH	مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية، الأرجنتين
PCLU	وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية، جنوب أفريقيا
PNAT	النيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب، فرنسا
PSNI	جهاز شرطة أيرلندا الشمالية
SCCs	الدوائر الجنائية المتخصّصة، تونس
SCCU	وحدة الجرائم التجارية المتخصّصة، جنوب أفريقيا
SDWC	القسم الخاص المعني بجرائم الحرب، البوسنة والهرسك
TRC	لجنة الحقيقة والمصالحة، جنوب أفريقيا
UN	الأمم المتّحدة
VStGB	تشريع الجرائم ضدّ القانون الدولي، ألمانيا
WCC	دوائر جرائم الحرب، البوسنة والهرسك
ZBKV	المكتب المركزي لمكافحة جرائم الحرب، ألمانيا

أنا ابن الراحل فورت كالاتا، الذي بات يُعرَف، هو وماثيو غونيوي، وسيسيلو ملاولي، وسبارو مكونتو، بعد وفاتهم، بـ"ضحايا كرادوك الأربع". ففي 27 حزيران/يونيو 1985، تعرّضوا للاختطاف والتعذيب والقتل، وأُحرقت جثثهم على يد فرع الأمن في جهاز شرطة جنوب أفريقيا السابق. بعد أكثر من 36 سنة، وبالرغم من مطالبات لا تُعدّ ولا تُحصى، ما زلت أنا وعائلتي بانتظار الشرطة لكي تختتم تحقيقاتها، وبانتظار المدّعين العامين ليقرّروا ما إذا كانوا سيُلاحقون المشتبه فيهم المعروفي الهوية. أرفع هذا الطلب إلى المحكمة لدفع تلك المؤسسات إلى الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية في ما يتعلق بضحايا كرادوك الأربع.

- مقطع مقتبس من الإفادة الأساسية التي قدمها لوكهانيو كالاتا في دعوى كالاتا وآخرون ضدّ المدير الوطني للملاحقات العامة وآخرين، المحكمة العليا في جنوب أفريقيا، قسم خاوتينغ، القضية رقم 21/35447.

مقدّمة

تُعدّ مساءلة مرتكبي أسوأ الجرائم التي عرفتها البشرية من أبرز مسؤوليات المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. ويشكّل التحقيق في الجرائم المحلّية والدولية الخطيرة وملاحقتها مهمّة شاقة ومعقّدة بشكل خاص. وعلى الرغم من الطبيعة المروّعة لهذه الجرائم، يفلت معظم الجناة من قبضة العدالة. ففي معظم الأحيان، لا تكون آليات العدالة سريعة أو منظّمة أو هادِفة بقدر الآليات المسبِّبة للعنف. وفي الوقت الحالي، تعجز معظم أجهزة العدالة عن مواجهة الآليات الفعّالة المسبِّبة للفظائع الجماعية.

يسعى هذا التقرير إلى تحديد وسائل لتمكين المؤسسات التي تحقّق في الجرائم الخطيرة وتلاحقها، كما ينظر في طيف واسع من المقاربات المختلفة التي تعتمدها الدول، كتلك التي تترك مهمّة ملاحقة الجرائم المروّعة لأجهزة العدالة العامة، مقابل تلك التي تعتمد مقاربة متخصّصة أو مكرّسة لهذا الغرض. تقوم فرضيّتنا الأوّلية على أنّ المقاربة الأولى "العامة" لا تحقّق النتائج المرجوّة في معظم الحالات، في حين أنّ المقاربة المتخصّصة عادة ما تُفضي إلى نتائج فعّالة.

إنّ القدرات المتخصّصة في مجال الملاحقة والتحقيق، أو تلك المكرّسة لهذا الغرض، هي كيانات يتمّ إنشاؤها للتركيز حصرًا على فئة معيّنة من الجرائم. وغالبًا ما تندرج هذه القدرات ضمن إطار سلطة ملاحقة قضائية، أو جهاز شرطة، أو وكالة حكومية أخرى، كما يمكن إنشاؤها بموجب تشريعات أو أنظمة أو مراسيم. وعادة ما يتمّ اختيار الموظفين المعيّنين في هذه الوحدات بالاستناد إلى خبراتهم ومعارفهم المُثبَتة في هذا المجال.

يسلّط هذا التقرير الضوء على الترتيبات المؤسسية والتشغيلية التي تُعتمَد غالبًا للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وملاحقة مرتكبيها. وينظر التقرير في نماذج مختلفة عن المقاربات المتخصّصة في مجال التحقيق والملاحقة، ويقيّم ما توصّلت إليه من نتائج. وتتمحور هذه الدراسة بشكل عام حول الوحدات المتخصّصة المكلّفة بالنظر في الجرائم الدولية الخطيرة أو "جرائم الماضي" المُرتكَبة خلال حقبة تاريخية محدّدة.

تعود فكرة إعداد هذا التقرير إلى الجهود المبذولة لإقناع حكومة جنوب أفريقيا بتوفير قدرات متخصّصة للتحقيق في الجرائم المرتكبة خلال حقبة الفصل العنصري وملاحقة مرتكبيها، بعد أن جرى تجاهلها لتفرة طويلة من الزمن. فقد تمّ التخلّي عن مئات من دعاوى القتل المُحالة من لجنة الحقيقة والمصالحة إلى هيئة الملاحقة الوطنية. وقُدِّمَت أبحاث مقارنة إلى كلّ من وزارة العدل وهيئة الملاحقة الوطنية وشرطة جنوب أفريقيا في العام 2020 وأوائل العام 2021، تُظهِر أنّ المقاربة العامة لملاحقة جرائم الماضي فشلت في جنوب أفريقيا وغيرها من الدول، في حين أنّ المقاربة المتخصّصة أثبتت أنها أكثر فعالية بأشواط.

فضلًا عمّا سبق، يحاول هذا التقرير معالجة ثغرة في الأبحاث حول المساعي العالمية للقضاء على الإفلات من العقاب. ففي حين يتوفّر عدد كبير من الموارد حول المحاكم الدولية، والآليات الهجينة، واللجوء إلى الولاية القضائية العالمية في الجرائم الدولية، هناك عدد أدنى بكثير من الأبحاث المُتاحة حول الترتيبات المؤسسية والهيكليّة للوحدات المتخصّصة.[3]

تستكمل هذه الدراسة تقرير المركز الدولي للعدالة الانتقالية للعام 2020 حول وضع الولاية القضائية العالمية ومستقبلها بعنوان "تعزيز المساءلة العالمية: دور الولاية القضائية العالمية في مقاضاة الجرائم الدولية"، كما ينظر في التطوّرات الأخيرة في سعي الوحدات المتخصّصة إلى إخضاع الجناة للعدالة في سياق النزاع السوري.

ويتضمّن هذا التقرير ستّة فصول، يستعرض أوّلها مفهوم الوحدات المتخصّصة بشكل عام ويحدّد ثلاث فئات من هذه الوحدات لمعاينتها في هذه الدراسة، وهي الوحدات التاريخية، والوحدات الحديثة العهد، والوحدات ذات الولاية المختلطة، كما يحدّد أسباب إنشاء كلّ منها.

ويستعرض الفصل الثاني دراسات حالة تقارِن بين الدول التي أنشأت وحدات متخصّصة وتلك التي اعتمدت المقاربة العامة تجاه جرائم الماضي والجرائم الدولية. أما الفصل الثالث فينظر في الخصائص الأساسيّة التي تميّز الوحدات المتخصّصة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالتحقيقات القائمة على الملاحقات، والتواصل والاتصال، ودور منظمات المجتمع المدني. ويحلّل الفصل الرابع التحدّيات الأساسية التي تواجهها تلك الوحدات، بما في ذلك مسائل الإرادة السياسية ودعم الضحايا.

وفي الفصل الخامس، نستخلص بعض الاستنتاجات بناءً على أبحاثنا ونحاول معرفة ما إذا كانت المقاربة المتخصّصة أفضل من المقاربة العامة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وملاحقة مرتكبيها. وأخيرًا، يتضمّن الفصل السادس تحليلًا مقتضبًا للجهود الأخيرة التي تبذلها وحدات متخصّصة مختلفة لتحقيق المساءلة الجنائية في الجرائم الخطيرة المُرتكَبة في سوريا. ونختتم التقرير بتقديم توصيات توصّلنا إليها في ضوء ممارسات الوحدات المتخصّصة.

شملت منهجيّتنا البحثية أبحاثًا مكتبيّة وإجراء مقابلات شبه منظّمة مع شخصيات بارزة في هذا المجال. وقد اعتمدنا منهجية بحثية نوعيّة لتحليل مختلف الوحدات المتخصّصة التي أُنشئت حول العالم. وقد أُرفِق بهذا التقرير ملحقٌ يتضمّن تدقيقًا عالي المستوى لوحدات متخصّصة في 23 دولة، يحدّد نوع كلّ وحدة وتكوينها وولايتها وإطارها الزمني وولايتها القضائية الأساسية.

3 تشمل المنشورات البارزة في هذا السياق: هيومن رايتس ووتش، "يد العدالة الطويلة: دروس من وحدات جرائم الحرب المتخصّصة في فرنسا وألمانيا وهولندا The Long Arm of Justice: Lessons from Specialized War Crimes Units in France, Germany, and the Netherlands" (16 أيلول/سبتمبر 2014)؛ هيومن رايتس ووتش، "هذه هي الجرائم التي نفرّ منها: العدالة لسوريا في المحاكم السويدية والألمانية" (3 تشرين الأول/أكتوبر 2017)؛ إريك أ. ويت وكلير دافي، محرّران، خيارات العدالة: دليل لتصميم آليات المساءلة للجرائم الخطيرة Options for Justice: A Handbook for Designing Accountability Mechanisms for Grave Crimes (مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، 2018)؛ سارة فينين، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان/منظمة Redress/المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، "تجاوز العقبات: الوصول إلى العدالة في أوروبا لضحايا الجرائم الدولية Surmonter les obstacles: L'accès a la justice en Europe pour les victimes de crimes internationaux" (أيلول/سبتمبر 2020). منظمة TRIAL International ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح نشرا سلسلة من التقارير حول الولاية القضائية العالمية؛ انظر "ملاحقة الجرائم الدولية: الإرادة هي الأساس Prosecuting International Crimes: A Matter of Willingness" (5 أيار/مايو 2020)، https://trialinternational.org/latest-post/prosecuting-international-crimes-a-matter-of-willingness/.

الفصل الأوّل: مدخل إلى الوحدات المتخصّصة

الوحدات المتخصّصة المعنيّة بالتحقيق والملاحقة

يتمّ إنشاء الوحدات المتخصّصة المعنيّة بالتحقيق والملاحقة لأهداف متنوّعة. في أغلب الأحيان، يتمثل الهدف من إنشاء هذه الوحدات في التحقيق في القضايا الجنائية المعقّدة التي تشكّل تهديدًا للأمن القومي، مثل الإرهاب وتبييض الأموال، وملاحقة مرتكبيها. وتشمل فئات القضايا الأخرى التي استدعت إنشاء وحدات متخصّصة للنظر فيها الجرائم عبر الوطنية، والجرائم التي تستهدف الفئات المستضعفة، كالأطفال وضحايا الإتجار بالبشر. فضلًا عن ذلك، تستوجب الجرائم الهيكليّة أو "المتوطّنة" بطبيعتها، كالفساد مثلًا، تدخلات متخصّصة للتعامل معها. وأخيرًا، أنشئت وحدات متخصّصة للتعامل مع الجرائم التي ترقى إلى مستوى معيّن من الخطورة، كالجرائم ضدّ الإنسانية، نظرًا إلى أنّ القانون الدولي يستوجِب التحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. وفي بعض الدول، أنشئت وحدات متخصّصة ضمن أجهزة الشرطة أو النيابة العامة للتعامل حصرًا مع "جرائم الماضي"، وجرى تقييد ولاياتها لتشمل فقط بعض الجرائم الخطيرة التي ارتُكِبَت في فترات تاريخية محدّدة.

وفي حين أنّ الأسباب الموجِبة لإنشاء الوحدات المتخصّصة كثيرة، يقوم الأساس المنطقي لإنشائها بشكل عام على الحاجة إلى:

- تركيز الجهود الوطنية وتوحيدها ضمن كيان مؤسّسي واحد لتسهيل التنسيق وتبادل المعلومات وجمع أطراف الخيوط، ولتحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح؛
- توفير محقّقين ومدّعين مندفعين لديهم القدرات والمهارات والخبرات المناسبة؛
- تعزيز تركيز أطقُم العمل المتخصّصة على قضايا محدّدة وتجنّب تشتيت جهودهم نحو مسائل أخرى؛
- تعزيز التعاون الوثيق بين المحقّقين والمدّعين.

لغايات هذا التقرير، سوف نفرّق بين الوحدات المتخصّصة التاريخية، والوحدات الحديثة العهد، والوحدات ذات الولايات المختلطة على النحو التالي:

- **الوحدات التاريخية** تركّز على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان اليت ارتُكِبَت ضمن أراضي دولة معيّنة أو في سياق نزاع محدّدة أو سلسلة من الأحداث. وقد تطبّق هذه الوحدات القانون الجنائي المحلّي أو الدولي لتصنيف الجرائم ضمن ولايتها القضائية. ونظرًا إلى النطاق المحدود لولايتها القضائية التي تشمل فترة زمنيّة معيّنة، غالبًا ما تكون هذه الوحدات مؤقتة وتوقِف نشاطها بعد تنفيذ ولاياتها.
- **الوحدات الحديثة العهد** أُنشئت بمعظمها في دول طُلِب منها تنفيذ التزاماتها بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بهدف التعامل مع الجرائم الدولية الأساسية، مثل الجرائم ضدّ الإنسانية

وجرائم الحرب. وبالإضافة إلى مبدأ الإقليميّة، تستند هذه الوحدات إلى أُسُس تتجاوز حدود ولايتها القضائية الإقليمية، بما في ذلك مبدأ الولاية القضائية العالمية، من أجل ملاحقة الجرائم الدولية الخطيرة المُرتكَبة في دول أخرى.[4]

- **الوحدات ذات الولاية المختلطة** هي وحدات يتمّ إنشاؤها للتعامل مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المُرتكَبة في حقبة تاريخية محدّدة، بالاستناد إلى القانون المحلّي و/أو الدولي. كذلك، تلاحق هذه الوحدات الجرائم الدولية المُرتكَبة حول العالم بناءً على الولاية القضائية التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وغالبًا ما تشمل ولاية هذه الوحدات أيضًا التعامل مع الجرائم المنظّمة، والفساد الخطير، والجرائم عبر الوطنية.

الأسباب الموجِبة لإنشاء الوحدات المتخصّصة

تختلف أسباب إنشاء الوحدات المتخصّصة بين دولة وأخرى. فقد أنشأت بعض الدول وحدات متخصّصة للتعامل مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المُرتكَبة خلال حقبة تاريخيّة محدّدة (كالمكتب المركزي لإدارات عدالة الدولة للتحقيق في الجرائم الاشتراكية القومية في ألمانيا مثلًا).

وأُنشئت وحدات متخصّصة أخرى لضمان تحديد مجرمي الحرب المتنكّرين في هيئة طالبي لجوء أو لاجئين والقبض عليهم. وتهدف هذه الوحدات في بعض الحالات إلى منع مجرمي الحرب من الحصول على "ملاذ آمن" (مثل برنامج جرائم الحرب في كندا).[5] وقد أُنشئت وحدة الملاحقات المتخصّصة الفرنسية (وحدة الجرائم ضدّ الإنسانية) لمحاكمة المشاركين المشتبه فيهم في الإبادة الجماعية في رواندا في العام 1994 الذين فرّوا إلى فرنسا.[6]

فضلًا عمّا سبق، أنشأت دول أخرى آليات متخصّصة لأسباب سياسية أو استجابةً لضغوط من دول أخرى. فعلى سبيل المثال، ما دفع صربيا إلى إنشاء النيابة العامة المعنيّة بجرائم الحرب في جمهورية صربيا هو سعيها للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي.[7]

شكّل اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في العام 1998 حافزًا لإدماج أحاكمه في الأُطُر القانونية الوطنيّة للدول. وفي بعض الحالات، أدّى ذلك إلى إنشاء هيئات تحقيق وملاحقة متخصّصة لتنفيذ الالتزامات الجديدة بموجب القانون الدولي، كما في حالة وحدات الجرائم الدولية في ألمانيا وفرنسا والسويد.

في حين أنّ البيانات التي نشرتها منظمة "برلمانيّون من أجل التحرّك العالمي" تُظهِر أنّ 71 دولة أدرجَت أحكام نظام روما الأساسي في أُطرها التشريعية الوطنية، على الأقل جزئيًا، لم يُنشئ سوى عدد قليل من الدول وحدات متخصّصة.[8] وقد أشار ماتيفز بيزدرك، رئيس أمانة شبكة الإبادة الجماعية في الاتحاد الأوروبي، إلى أنّ إنشاء وحدات متخصّصة يفسح المجال أمام رفع المزيد من القضايا، ما يتطلّب مقاربة استباقيّة – وهو ما لا يمكن أن تحقّقه أجهزة الإنفاذ والملاحقة العادية في أغلب الأحيان.[9]

---

4 لغايات هذا التقرير، تشمل الولاية القضائية التي تتجاوز الحدود الإقليمية جميع الحالات التي تطبّق فيها الدول ولايتها القضائية خارج حدودها الإقليمية. وغالبًا ما يتم تبرير هذه الولاية القضائية بالاستناد إلى مبدأ الجنسية الإيجابية، أو مبدأ الجنسية السلبية، أو مبدأ الحماية، أو مبدأ الولاية القضائية العالمية.

5 مقابلة مع السفير ستيفن راب، المدّعي العام الأميركي وسفير الولايات المتّحدة المتجوّل المعني بمسائل جرائم الحرب في مكتب العدالة الجنائية الدولية في وزارة الخارجية الأميركية، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021. تنفّذ برنامج جرائم الحرب أربع جهات فاعلة أساسية: دائرة الجنسية واللاجئين والهجرة الكندية؛ ووكالة خدمات الحدود الكندية؛ وشرطة الخيالة الكندية الملكية؛ ووزارة العدل الكندية. ويتّبع البرنامج مقاربة شاملة مبنيّة على ثلاثة مسارات أساسية لتحقيق المساءلة: التحقيقات والملاحقات الجنائية، وإجراءات الهجرة المختلفة، وسحب الجنسية. الحكومة الكندية، "جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية War Crimes and Crimes Against Humanity"، معدّل بتاريخ 18 آب/أغسطس 2021، www.justice.gc.ca/eng/cj-jp/wc-cdg/index.html

6 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في فرنسا Universal Jurisdiction Law and Practice in France" (شباط/فبراير 2019)، 19؛ هيلين دوماس، "رواندا: كيف تقاضي إبادة جماعية؟ Rwanda: comment juger un genocide?"، مجلّة Politique étrangère 80، رقم 4 (2015): 39-50.

7 مركز القانون الإنساني، "تقرير بشأن محاكمات جرائم الحرب في صربيا في العام 2020 Report on War Crimes Trials in Serbia During 2020" (14 أيار/مايو 2021)، 7؛ مقابلة مع ستيفن راب.

8 يرد على الموقع الإلكتروني لمنظمة "برلمانيّون من أجل التحرّك العالمي" أنّ 71 دولة "اعتمدت، على الأقل جزئيًا، تشريعات وطنية لتنفيذ مبدأ التكامل". برلمانيّون من أجل التحرّك العالمي، "حملة لتعزيز الطابع العالمي وفعالية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية Campaign for the Universality and Effectiveness of the System of the Rome Statute of the International Criminal Court (ICC)"، www.pgaction.org/ilhr/rome-statute/.

9 مقابلة مع ماتيفز بيزدرك، رئيس أمانة شبكة الإبادة الجماعية في الاتحاد الأوروبي، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

أدرجت بعض الدول، مثل النمسا، نظام روما الأساسي ضمن تشريعاتها الوطنية، لكنها قررت عدم إنشاء وحدة متخصّصة.[10] إلا أنّ إبقاء الجرائم الدولية ضمن نطاق اختصاص القضاء العادي قد يؤدّي إلى تحدّيات جمّة خلال مرحلة التحقيق. في هذا السياق، تشير ألكسندرا ليلي كاثر، وهي خبيرة في القانون الجنائي الدولي تعمل حاليًا كاستشارية لعدّة جهات فاعلة في مجال المساءلة لدعم إجراءات قانونية متعلّقة بالولاية القضائية العالمية، إلى أنّ غياب التدريب المتخصّص والمستمرّ للمحقّقين يشكّل عاملًا مساهمًا في مفاقمة الصدمة التي يعاني منها الناجون جرّاء التعذيب في المقابلات.[11]

10 البعثة الدائمة للنمسا في الأمم المتّحدة في نيويورك، تعليقات حول "نطاق وتنفيذ مبدأ الولاية القضائية العالمية" (الرقم المرجعي /New-York-ÖV RECHT/0055/2017، 1 أيار/مايو 2017)، www.un.org/en/ga/sixth/72/universal_jurisdiction/austria_e.pdf.
11 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر، خبيرة واستشارية في القانون الجنائي الدولي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

الفصل الثاني: دراسات حالة

تشير أبحاثنا إلى أنّ 23 دولة على الأقلّ أنشأت وحدات متخصّصة (بما في ذلك وحدات تاريخية، وحديثة العهد، وذات ولاية مختلطة) حول العالم.[12] وتشير معلوماتنا إلى وجود 36 وحدة متخصّصة، بما في ذلك 15 وحدة حديثة العهد، و11 وحدة تاريخية، و10 وحدات ذات ولاية مختلطة. أنشأت ألمانيا العدد الأكبر من الوحدات، بما في ذلك 3 وحدات حديثة العهد على مستوى الشرطة والنيابة العامة ووكالات الهجرة، ووحدة تاريخية مسؤولة عن التحقيقات الأوّلية في جرائم النازيّين. وأنشأت الأرجنتين وحدتَيْن تاريخيّتَيْن، ولكن من دون أيّ وحدة حديثة العهد للتعامل مع قضايا الولاية القضائية العالمية. وفي إنكلترا وويلز، تُعدّ وحدة الشرطة متخصّصة بالكامل (وحدة حديثة العهد)، في حين أنّ وحدة الملاحقة هي ذات ولاية مختلطة، إذ تتعامل مع الجرائم الدولية الخطيرة والجرائم المنظّمة. ولكن لم يتمّ إنشاء نيابة عامة خاصّة لملاحقة الجرائم المُرتكَبة خلال حقبة "المشاكل" في أيرلندا الشمالية. وفي ليتوانيا، أنشئت وحدة تاريخية بدايةً في العام 1991 للتحقيق في جرائم الحقبتَيْن النازية والسوفياتيّة وملاحقة مرتكبيها، إلا أنها باتت مؤخرًا تتولى التحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة.[13] بالإضافة إلى ذلك، وبحسب شبكة الإبادة الجماعية في الاتحاد الأوروبي، يتوفّر في إسبانيا شكل من أشكال القدرات المتخصّصة في مجال التحقيق.[14]

الوحدات التاريخية

يحلّل هذا القسم الوحدات المتخصّصة التي أُنشئت في الأرجنتين وألمانيا والبوسنة والهرسك.

الأرجنتين

السياق

ارتُكِبَت الكثير من الجرائم خلال حقبة النظام الديكتاتوري في الأرجنتين. وقد أنشأ الرئيس الأرجنتيني الأوّل المُنتَخَب ديمقراطيًا، راؤول ألفونسين، لجنة وطنية للمخفيّين (تُعرَف بصيغتها المختصرة باللغة الإسبانية CONADEP)، وكلّفها بالتحقيق في مصير الأشخاص المخفيّين. في العام 1984، أصدرت اللجنة تقريرها بعنوان "لن تُعاد الكرّة" (Nunca Más)، وأدرجت فيه أسماء الضحايا ومراكز الاحتجاز حيث قتلتهم قوّات الأمن وعذّبتهم. بعد ذلك، استُخدِمَت النتائج التي توصّلت إليها اللجنة في عدّة محاكمات جنائية.

12 انظر الملحق. تشمل هذه القائمة إسبانيا، التي عيّنت محقّقين مختارين قادرين على تولّي التحقيقات في الجرائم الدولية الأساسية، وفقًا للمعلومات المستخلصة من شبكة الإبادة الجماعية في الاتحاد الأوروبي. يُشار إلى أنّ شبكة الإبادة الجماعية في الاتحاد الأوروبي لا تعتمد المصطلحات نفسها المستخدَمة في هذا التقرير (أي الوحدات التاريخية، والحديثة العهد، وذات الولاية المختلطة) للإشارة إلى الوحدات المتخصّصة.

13 النيابة العامة – ليتوانيا. النيابة العامة، "الجرائم ضدّ الإنسانية"، آخر تحديث في 29 شباط/فبراير 2020، www.prokuraturos.lt/en/activities-of-prosecution/crimes-against-humanity/4421. انظر أيضًا وكالة أنباء البلطيق (BNS)، "النيابة العامة الليتوانية تفتح تحقيقًا في عنف النظام في بيلاروسيا Lithuanian Prosecutors Launch Probe into Regime Violence in Belarus"، وكالة الإذاعة والتلفزيون الليتوانية (LRT)، 9 كانون الأول/ديسمبر 2020.

14 على الرغم من عدم وجود وحدة أو فريق مكرّس خصيصًا لهذه الغاية في إسبانيا، هناك محقّقون متخصّصون يتولّون التحقيق في الجرائم الدولية الأساسية.

وشكّلت المحاكمات الثلاث، أو ما يُعرَف بمحاكمة أعضاء الطغمة العسكريّة (Juicio a las Juntas Militares)، خلال العام 1985 منعطفًا محوريًا في تاريخ العدالة في الأرجنتين. فقد نظرت هذه المحاكمات في الجرائم ضدّ الإنسانية (بما في ذلك جرائم القتل والتعذيب والاحتجاز غير الشرعي)، وأجريت أمام محكمة الاستئناف الجنائية الوطنية في الأرجنتين. وقد عالجت هذه المحكمة 280 قضية مُختارة بعناية من القضايا التي أعدّتها النيابة العامة والبالغ عددها 709.[15] ولا تزال عبارة "لن تُعاد الكرّة" التي اختتم المدّعي العام مداخلته بها محفورة في أذهان الكثير من الأرجنتينيّين.[16] وأدّت محاكمة أعضاء الطغمة العسكرية إلى إدانة الرئيسَيْن السابقَيْن خورخه رافائيل فيديلا وروبرتو إدواردو فيولا، والأدميرالَيْن إميليو إدواردو ماسيرا وأرماندو لامبروسكيني، والعميد أورلاندو رامون أغوستي. وشارك في جلسات المحاكمة أكثر من 800 شاهد، في حوالى 700 قضية من ملفّات قضايا اللجنة الوطنية للمخفيّين.[17]

الهيكلية

على المستوى الفدرالي، ثمّة وحدة متخصّصة أنشأها المدّعي العام الأرجنتيني في العام 2013، وهي مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية، بموجب قرار النيابة العامة للأمّة رقم 13/1442. وعُرِف المكتب سابقًا باسم وحدة الملاحقة لتنسيق ومتابعة أسباب انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال حقبة إرهاب الدولة، التي أنشئت كهيئة مستقلّة في العام 2007 (بموجب قرار النيابة العامة للأمّة رقم 07/14).[18] في العام 2013، دمج المدّعي العام مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية مع وحدة الملاحقة.[19] وتشمل الهيئات التي سبقت إنشاء مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية لجنة مكتب المدّعي العام المعنيّة بحقوق الإنسان، التي أنشئت في العام 2001 (بموجب قرار النيابة العامة للأمّة رقم 01/56)، والتي عملت ضمن إطار مكتب المدعي العام للسياسات الجنائية، ووحدة المساعدة في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، التي أنشئت في العام 2004 بالاستناد إلى اللجنة (بموجب قرار النيابة العامة للأمّة رقم 04/163).[20]

يشكّل مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية إحدى الوحدات المتخصّصة التي أُنشئت ضمن إطار النيابة العامة، وهو هيئة حكومية مستقلّة أنشئت بموجب الدستور وتنظّمها قوانين محدّدة.[21] ويرفع رؤساء الوحدات المتخصّصة، بما في ذلك رئيس مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية، تقاريرهم مباشرة إلى المدّعي العام.[22] بالإضافة إلى مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية، أنشئت هيئة أخرى على المستوى الفدرالي، وهي الوحدة المتخصّصة المعنيّة بقضايا مصادرة الأطفال خلال حقبة إرهاب الدولة.[23]

في المناطق التي يُزعَم ارتكاب عدد كبير من الجرائم فيها، والتي تقع ضمن الولاية القضائية لمكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية، أنشئ عدد من الوحدات المتخصّصة (يوجد حوالى 10 منها في الأرجنتين). ولكن في المناطق الأخرى، لم تُنشأ أيّ وحدات متخصّصة، ويتعامل المدّعون مع الجرائم الخطيرة كغيرها من

15 قاعدة بيانات الجرائم الدولية، "محاكمة أعضاء الطغمة العسكريّة" (2013)، www.internationalcrimesdatabase.org/Case/1118/Juicio-a-las-Juntas-Militares/.
16 المرجع نفسه.
17 ليوناردو فيليبيني، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الملاحقات الجنائية لانتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين Criminal Prosecutions for Human Rights Violations in Argentina" (تشرين الثاني/نوفمبر 2009)، 2.
18 النيابة العامة (Ministerio Público Fiscal)، "مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية Procuraduría de Crímenes contra la Humanidad"، www.mpf.gob.ar/lesa/. النيابة العامة للأمّة. للاطلاع على تفاصيل الأحداث التي أدت إلى إنشاء مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية، انظر اللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها (Comisión Mexicana de Defensa y Promoción de los Derechos Humanos) والصندوق العالمي لحقوق الإنسان (Fund for Global Human Rights)، "القضاء على الإفلات من العقاب للفظائع المرتكبة في الأنظمة الديكتاتورية والسلطويّة والنزاعات المسلّحة في أميركا اللاتينية: التحديات والممارسات الحسنة في الأرجنتين وشيلي وكولومبيا وغواتيمالا والبيرو Eradicating Impunity for Atrocities Committed in Dictatorships, Authoritarian Regimes and Armed Conflicts in Latin America: Challenges and Good Practices in Argentina, Chile, Colombia, Guatemala and Peru" (آذار/مارس 2018)، ص. 46-51.
19 أليخاندرا غيلز كاربو، قرار النيابة العامة للأمّة رقم 13/1442 (29 تموز/يوليو 2013)، www.mpf.gov.ar/resoluciones/pgn/2013/PGN-1442-2013-001.pdf.
20 اللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها والصندوق العالمي لحقوق الإنسان، "القضاء على الإفلات من العقاب"، ص. 46-47.
21 فرانشيسكا ليسا، مركز أميركا اللاتينية، كلية أكسفورد للدراسات العالمية والإقليمية، وجامعة أكسفورد، "التحقيق في الجرائم ضدّ الإنسانية في أميركا الجنوبية: تحدّيات الحاضر والمستقبل Investigating Crimes Against Humanity in South America: Present and Future Challenges"، ترجمة جوليا زولفر (2019)؛ دستور الأرجنتين، المادة 120؛ القانون رقم 27148، قانون تنظيم النيابة العامة، حزيران/يونيو 2015.
22 مقابلة مع د. ماريا أنخلس راموس، المدّعية الأساسية في مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
23 النيابة العامة، الوحدة المتخصّصة المعنيّة بقضايا مصادرة الأطفال خلال حقبة إرهاب الدولة (UFICANTE)، www.mpf.gob.ar/lesa/unidad-especializada-para-casos-de-apropiacion-de-ninos-durante-el-terrorismo-de-estado/

القضايا المعتادة التي ينظرون فيها.[24] ويتولّى مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية تنسيق القضايا التي تعود إلى حقبة النظام الديكتاتوري في جميع الحالات.

الولاية

تشمل ولاية مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية الجرائم التي ارتُكِبَت على الأراضي الأرجنتينية خلال حقبة النظام الديكتاتوري الذي حكم البلاد بين العامَيْن 1976 و1983.[25] تعتمد الأرجنتين نظامَيْن جنائيَّيْن، هما نظام التحقيق ونظام التخاصُم، اللذان يعملان بصور متوازية.[26] ولكن نظرًا إلى أنّ مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية ينظر في قضايا الجرائم ضدّ الإنسانية المُرتكَبة خلال حقبة إرهاب الدولة، يجب ملاحقة هذه القضايا بموجب القانون الجنائي الذي كان مُعتمدًا بين العامَيْن 1976 و1983. لهذا السبب، يُعتمَد نظام التحقيق للتعامل مع "جرائم الماضي" هذه.[27]

الولاية القضائية الأساسية لفتح التحقيقات

يعمل مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية وفق مبدأ الولاية القضائية الإقليميّة.

الوظائف

تشمل الوظائف الأساسية لمكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية ما يلي:

- وضع سجلّ بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكَبة خلال فترة القمع.
- الإشراف على التحقيقات الأولية ورصد التطوّرات في كلّ قضية.
- التنسيق بين المؤسسات لتسهيل الفعالية والتقدّم.
- تصميم الاستراتيجيات لتعزيز التحقيقات في كلّ قضية، ورصد مواطن الضعف، ومعالجة أوجه القصور والمشاكل.
- رقمنة السجّلات وملفّات القضايا لتسهيل البحث واستخراج المعلومات بسرعة.
- إجراء أبحاث عن التطوّرات المحلّية والإقليمية والدولية في مجال القانون والإجراءات الجنائية.
- تنسيق المهام مع المدّعين الآخرين للاستفادة من الموارد بالشكل الأمثل بهدف تحقيق الأهداف المحدّدة.
- التشاور مع الجهات الفاعلة المؤسّسية والاجتماعية المشارِكة في تقصّي الحقائق وتحقيق العدالة.[28]

العمليّات

أفضت الخبرة الطويلة في عمليات التحقيق والملاحقة المتخصّصة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى إصدار المدّعي العام سياسات وتوجيهات مُلزِمة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.[29] وتعطي هذه التوجيهات الأولوية للتحقيق في جرائم العنف الجنسي المُرتكَبة في ظلّ النظام الديكتاتوري.[30] ومع مرور الوقت، توسّع

24 مقابلة مع د. ماريا أنخلس راموس.
25 قرار النيابة العامة للأمّة رقم 13/1442، المادة 4.
26 مقابلة مع د. ماريا أنخلس راموس.
27 المرجع نفسه.
28 النيابة العامة، "الوضع الحالي لإجراءات المحاكمة Estado actual del proceso de juzgamiento" (24 حزيران/يونيو 2020)، www.fiscales.gob.ar/lesa-humanidad/estado-actual-del-proceso-de-juzgamiento-263-causas-estan-en-etapa-de-instruccion-y-67-aguardan-por-el-inicio-del-juicio/.
29 قرار النيابة العامة للأمّة رقم 13/1442. بعد قرار العام 2008، أصدرت النيابة العامة وثيقة بعنوان "بعض المشكلات المتعلّقة بمعالجة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكَبة خلال حقبة إرهاب الدولة". وبعد أن أُحيطت وحدة التنسيق لدى النيابة العامة علمًا بهذه التوصية ومتابعة المدّعي العام لها، اعتُمِدَت توجيهات التنفيذ لأهداف الأداء تحت عنوان "توجيهات تنفيذ قرار النيابة العامة للأمّة رقم 08/13".
30 مقابلة مع د. ماريا أنخلس راموس.

نطاق التحقيقات من التركيز الضيّق على عناصر القوّات العسكرية والأمنية، وبات يشمل الجناة من الكيانات الحكومية الأخرى ومن رجال الأعمال.[31]

يعمل مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية على المستوى الفدرالي ويتدخّل على المستوى المحلّي عند الاقتضاء،[32] كما يشرف على التحقيق في الجرائم المُرتكَبة في ظلّ النظام الديكتاتوري ويلاحقها على المستوى الفدرالي، إلا أنّ المدّعين في المناطق يتولّون مسؤولية القضايا الواقعة ضمن ولايتهم القضائية.[33]

يمتلك المدّعون الأرجنتينيّون صلاحية طلب الوثائق المتعلّقة بقضيّتهم والموجودة في عهدة مؤسسات الدولة؛ والسلطات الوطنية والإقليمية والمحلّية؛ والشركات الخاصة؛ والأفراد. كذلك، يحقّ للمدّعين الاستماع إلى إفادة أيّ شخص مُلزَم بالامتثال إلى طلبهم. ويمكن للمحاكم أن تُصدِر أوامر التفتيش والضبط.[34] بالإضافة إلى ذلك، وقعت النيابة العامة اتفاقيات خاصة مع وكالات الدولة (بما في ذلك الجيش والاستخبارات) للسماح للمدّعين بالوصول إلى جميع الوثائق اللازمة.[35]

التكوين

يضمّ مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية عدّة مدّعين فدراليّين، وتقوده حاليًا د. ماريا أنخلس راموس.[36] وتشمل هذه الوحدة حوالى 21 شخصًا، بمن فيهم محامون ومدّعون وعلماء أنثروبولوجيا وعلماء اجتماع ومؤرّخون وخبراء في الإعلام والتواصل. وتتألّف كلّ وحدة من الوحدات المتخصّصة على المستوى الإقليمي من حوالى 15 شخصًا. كذلك، هناك حوالى 30 مدّعيًا يعملون على هذه القضايا على المستوى الوطني. وتضمّ كلّ وحدة متخصّصة على المستوى الإقليمي مدّعيَيْن مساعدَيْن يدعمان عمل المدّعين العاديّين ووفق توجيهاتهم وتحت إشرافهم.[37]

وقد أشارت د. راموس، وهي المدّعية الرئيسية في مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية، إلى أنّ المدّعين الذين يعلمون ضمن الوحدات المتخصّصة على المستويَيْن الفدرالي والإقليمي يتولّون وظائف تحقيق وملاحقة. ولا تضمّ هذه الوحدات محقّقين، كما أنها لا تُشرِك وكالات إنفاذ القانون التابعة للدولة في التحقيقات، نظرًا إلى مشاركتها في الانتهاكات السابقة.[38]

النتائج

وفقًا للإحصاءات الرسمية الصادرة عن مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية، بحلول 16 أيلول/سبتمبر 2021، خضع 3525 شخصًا للتحقيق بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية، وأُدين 1044 منهم (من ضمن 264 حكمًا أصدرتها المحاكم).[39] ويشمل هذا العدد 602 أفراد تمّت ملاحقتهم قضائيًا و581 فردًا أُدينوا، وسُحِبَت دعاوى استنادًا إلى الأسس الموضوعية ضدّ 165 فردًا.[40] بالإضافة إلى ذلك، تمّت تبرئة 162 شخصًا بعد إدانتهم، وردّت 97 دعوى، ولا يزال 39 فردًا قيد التحقيق، في حين لم يتمّ العثور بعد على 29 شخصًا من الفارّين من وجه العدالة. وأخيرًا، توفي 806 أشخاص مشاركين في جرائم خلال حقبة النظام الديكتاتوري قبل محاكمتهم.[41]

---

31 "توجيهات تنفيذ قرار النيابة العامة للأمّة رقم 08/13"؛ قرار النيابة العامة للأمّة رقم 13/1442.
32 النيابة العامة، "ما هي النيابة العامة؟"، www.mpf.gob.ar/que-es-el-mpf/.
33 مقابلة مع د. ماريا أنخلس راموس.
34 قانون النيابة العامة، المادة 7، servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/245000-249999/248194/texact.htm.
35 مقابلة مع د. ماريا أنخلس راموس.
36 النيابة العامة، "مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية".
37 مقابلة مع د. ماريا أنخلس راموس. انظر أيضًا، على سبيل المثال، قانون تنظيم النيابة العامة، الذي أقرّته السلطة التشريعية في العاصمة بوينس آيرس، المادة 37 (مكرر)، www2.cedom.gob.ar/es/legislacion/normas/leyes/ley1903.html.
38 مقابلة مع د. ماريا أنخلس راموس.
39 النيابة العامة، "إدانة 1044 شخصًا بموجب 264 حكمًا في قضايا الجرائم ضدّ الإنسانية Son 1044 las personas condenadas en 264 sentencias en causas por crímenes de lesa humanidad" (24 أيلول/سبتمبر 2021)، www.fiscales.gob.ar/lesa-humanidad/son-1044-las-personas-condenadas-en-264-sentencias-en-causas-por-crimenes-de-lesa-humanidad/.
40 في القضايا التي تفتقر إلى "الأسس الموضوعية"، تأمر المحكمة بضرورة توفير المزيد من الأدلّة لإصدار قرار قضائي مُحكَم.
41 النيابة العامة، "إدانة 1044 شخصًا".

ولولا الجهود المتفانية والمستمرّة التي يبذلها مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية، لما أُجريت تلك التحقيقات والملاحقات على الأرجح. ويشكّل النجاح الذي أحرزته الأرجنتين في هذا المجال دليلًا على الإرادة الجماعية والسياسية لتحقيق العدالة، بالرغم من مرور فترة زمنية طويلة.

التحدّيات

نظرًا إلى حجم الانتهاكات، فإنّ عملية كشف الحقيقة وتحقيق العدالة لصالح ضحايا النظام الديكتاتوري طويلة جدًا. فيشكّل العدد الهائل من الضحايا والجناة عبئًا كبيرًا على المدّعين.[42] إلا أنّه وبفضل تكريس قدرات مخصّصة لهذا الغرض، باتت التحقيقات والملاحقات الخاصة بجرائم الماضي أوسع انتشارًا. ويتمثل أحد التحديات في النظر في القضايا أمام المحاكم العادية، التي تعاني من تراكم القضايا وتفتقر للإمكانيات الكافية للتعامل مع الجرائم العادية، ناهيك عن الجرائم المعقّدة بموجب القانون الدولي.[43] وفي حين أنّ إجراء المحاكمات الجماعية الكبرى، التي تشمل عدّة جرائم ومتّهمين بارتكاب أعمال عنف برعاية الدولة، وفّر الكثير من الموارد والوقت، استدعت محاكمات أخرى سنوات طويلة لتحقيق نتائج مجدية.[44]

ألمانيا – ملاحقة الجرائم النازيّة

السياق

تولّت سلطات الحلفاء التحقيق في الجرائم التي ارتكبها النازيّون خلال الحرب العالمية الثانية، في عملية أفضت إلى محاكمات نورنبيرغ الشهيرة. وتلت ذلك محاكمات جنائية أمام محاكم عسكرية ومدنية في المناطق الخاضعة لاحتلال الحلفاء آنذاك، ثم في ألمانيا الغربية والاتّحاد السوفياتي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا.[45]

وقد أُنشئ المكتب المركزي لإدارات عدالة الدولة للتحقيق في الجرائم الاشتراكية القومية في ألمانيا (الذي يُعرَف اختصارًا بـ"المكتب المركزي") إثر محاكمة الإينساتسكوماندو (وحدات عمليات خاصة) في أولم (Ulm Einsatzkommando) في العام 1958 لعشرة أعضاء سابقين في الإينساتسكوماندو في مدينة سوفتسك، كانوا مسؤولين عن عمليات الإعدام الجماعي لليهود وغيرهم من المجموعات. وأظهرت هذه المحاكمات أنّه لا يزال ينبغي بذل الكثير من الجهود في مجال ملاحقة الجناة في ألمانيا خلال فترة ما بعد الحرب.[46]

كذلك، تمّ تشكيل المكتب المركزي في ضوء الحاجة إلى توفير ولاية قضائية أساسية للتحقيق في الجرائم النازية في ألمانيا وملاحقتها، نظرًا إلى أنّ الكثير من تلك الجرائم ارتُكِبَت في دول كانت تحت الاحتلال الألماني خلال الحرب.

الهيكليّة

في العام 1958، أُنشئ المكتب المركزي لملاحقة المجرمين النازيّين بناءً على اتفاقية إداريّة بين وزراء العدل في الولايات الفدرالية الألمانية،[47] وهو عبارة عن مكتب مركزي يقع مقرّه في مدينة لودفيغسبورغ وتموّله جميع الولايات. في العام 2015، توافق الوزراء على أن "يستمرّ المكتب المركزي في العمل في لودفيغسبورغ بالصيغة الحالية إلى حين معالجة جميع القضايا المطروحة أمامه".[48]

---

42 هيومن رايتس ووتش، "الأرجنتين: أحداث العام (2018) Argentina: Events of 2018"، في التقرير العالمي 2019 (2019)، www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/argentina#befd9b

43 ويت ودافي، "الملحق 2: الآلية في الأميركيتَيْن Annex 2: Mechanism in the Americas"، في خيارات العدالة Options for Justice، ص. 359-360.

44 النيابة العامة، "مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية يحذر من التأخير في المحاكمات La Procuraduría de Crímenes contra la Humanidad advierte sobre las demoras en los juicios" (26 تموز/يوليو 2016)، www.fiscales.gob.ar/lesa-humanidad/la-procuraduria-de-crimenes-contra-la-humanidad-advierte-sobre-las-demoras-en-los-juicios/#0.

45 المكتب المركزي لإدارات عدالة الدولة للتحقيق في الجرائم الاشتراكية القومية في ألمانيا، "صحيفة معلومات، الوضع القائم بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2021" (2021)، 3، https://zentrale-stelle-ludwigsburg.justiz-bw.de/pb/site/jum2/get/documents/jum1/JuM/Zentrale%20Stelle%20Ludwigsburg/Infoblatt_ZSt_EN_05.07.2021.pdf.

46 المرجع نفسه، ٤. شمل ذلك، مثلًا، الجرائم الجماعية في معسكرات الاعتقال ومعسكرات الإبادة في بولندا.

47 المرجع نفسه.

48 المكتب المركزي لإدارات عدالة الدولة للتحقيق في الجرائم الاشتراكية القومية في ألمانيا، "الإنشاء والصلاحيات Creation and Competence"، zentrale-stelle-ludwigsburg.justiz-bw.de/pb/,Len/Startpage/Creation/Creation+and+Competence.

الولاية

يتمثل الهدف الأساسي للمكتب المركزي في إجراء التحقيقات الأولية في الجرائم المُرتكَبة تحت حكم النازيّين بين العامَيْن 1933 و1945. ولا يُجري المكتب تحقيقات أولية سوى في جرائم القتل غير الخاضعة لمبدأ مرور الزمن.[49]

الولاية القضائية الأساسية لفتح التحقيقات

في البداية، اقتصرت ولاية المكتب على التحقيق في "الجرائم المُرتكَبة خارج ألمانيا الغربية والمتعلّقة بالعمليات الحربيّة ضدّ المدنيّين"، كتلك المُرتكَبة في معسكرات الاعتقال. ثم في العام 1964، تمّ توسيع نطاق ولايته لتشمل الجرائم النازية المُرتكَبة في ألمانيا الغربية.[50]

الوظائف

تشمل وظائف المكتب المركزي التحقيق في الجرائم النازية وجمع ومعاينة وحفظ سجلات التحقيقات في تلك الجرائم وملاحقتها. وتهدف عملية حفظ السجلات إلى ضمان استخلاص الأجيال المستقبلية الدروس اللازمة من التجارب التاريخية. في العام 2000، وقّع المكتب المركزي والحكومة الفدراليّة الألمانية، بالنيابة عن مؤسسة الأرشيف الفدرالي الألماني، اتفاقية مع الولايات الفدرالية المسؤولة عن المكتب المركزي لتولّي مسؤولية أرشيف المكتب.[51]

العمليّات

بعد إجراء التحقيقات الأوّلية، يحيل المكتب المركزي القضايا التي عالجها إلى النيابات العامة. ويتعيّن على المدّعين المعيّنين رفع تقارير إلى المكتب المركزي وإبلاغه بكافة الخطوات المتّخذة.[52] وحتى العام 2018، كان المكتب المركزي قد أحال أكثر من 30 قضية إلى المدّعين العامين سنويًا.[53]

وقد واجه المدّعون الألمان معضلة في إحدى القضايا في العام 1969 جرى التشديد فيها على أنّ الدولة بحاجة إلى توفير أدلّة حول مشاركة المشتبه فيه مباشرة في ارتكاب جريمة.[54] فقد عمدت إحدى المحاكم الألمانية العليا في العام 1969 إلى "سحب إدانة طبيب أسنان في أوشفيتس وعضو سابق في قوات الأمن الخاصة النازية، معتبرةً أنّ العمل في معسكر اعتقال لا يشكّل جريمة بحدّ ذاته". وأجبرت المحكمة المدّعين على سحب القضية ضدّ مكتب الأمن الرئيسي للرايخ، الذي كان مسؤولًا عن تنفيذ سياسة الإبادة الجماعية لهتلر.[55] ولكن في العام 2006، أدانت محكمة العدل الفدرالية الألمانية منير المتصدق بـ 246 تهمة بالمشاركة في جريمة قتل ركّاب الطائرات التي اختُطِفت في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وبتحويل الأموال إلى خاطفي الطائرات.[56] وفي العام 2009، تمّ الاستناد إلى تلك السابقة في الادّعاء ضدّ جون ديمجينجوك، الذي كان حارسًا في معسكر الإبادة في سوبيبور في الأراضي البولندية الواقعة تحت الاحتلال الألماني. وأُدين ديمجينجوك بتهمة المساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم.[57] ونتيجة هذا الحكم، توسّعت دائرة المشتبه فيهم المحتملين، ولكن كان الكثير من المشتبه فيهم والشهود قد توفوا عند صدور الحكم.

---

49 القانون الجنائي الألماني، المادة 211؛ القانون الجنائي الألماني، المادة 78(2)؛ المكتب المركزي، "صحيفة معلومات، الوضع القائم بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2021"، 5.

50 المكتب المركزي، "صحيفة معلومات، الوضع القائم بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2021"، 2.

51 المرجع نفسه، 8.

52 المرجع نفسه، 5.

53 انخفض هذا العدد بشكل ملحوظ في السنوات الثلاث الأخيرة بسبب عمر الجناة المشتبه فيهم والناجين. انظر المقابلة التي أجرتها قناة دويتشه فيله مع جينس رومل، المدّعي الرئيسي في المكتب المركزي: "المدّعي العام في الجرائم النازية: الوقت ينف Nazi Crimes Prosecutor: 'Time Is Running Out'" (١ كانون الأول/ديسمبر 2018)، www.dw.com/en/nazi-crimes-prosecutor-time-is-running-out/a-46536430.

54 ليندا كينتسلر، "آخر الصيّادين النازيّين The Last Nazi Hunters"، صحيفة "ذا غارديان"، 17 آب/أغسطس 2017.

55 المرجع نفسه.

56 تيمو كوست، "منير المتصدق – تضييع فرصة لممارسة السياسة الداخلية العالمية؟ Mounir El Motassadeq—a Missed Chance for German Law Journal ،"?Weltinnenpolik (مجلة القانون الألماني) 8، رقم 4 (2007): ص. 443-453.

57 لم تقبل محكمة ألمانية بإخضاع الأشخاص الذين شاركوا عن معرفة في آلة القتل إلى العدالة، حتى في غياب دليل على مشاركتهم المباشرة في جريمة قتل معيّنة، إلا في قضية العام 2009 ضدّ الحارس النازي المعروف جون ديمجينجوك. هوارد فارني، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "خطوة رائدة في مجال العدالة الدولية في ألمانيا Groundbreaking International Justice in Germany" (28 أيار/مايو 2020). انظر أيضًا قناة دويتشه فيله، "المدّعي العام في الجرائم النازية Nazi Crimes Prosecutor".

التكوين

يضمّ المكتب المركزي 20 شخصًا، بما في ذلك رئيس المركز، وستّة محقّقين (قضاة ومدّعين عامين وعناصر شرطة)، ومترجمَيْن، وموظفين آخرين مسؤولين عن الإدارة وقاعدة البيانات. ويتمّ تعيين مدّعين عامين وقضاة من الولايات الفدرالية إلى المكتب المركزي.[58]

خلال ذروة عمل المكتب المركزي بين العامَيْن 1967 و1971، وخلال إجرائه 600 تحقيقًا أوّليًا، كان يضمّ 121 موظفًا، بمن فيهم 49 مدّعيًا وقاضيًا.[59]

النتائج

أجرى المكتب المركزي بين إنشائه في العام 1958 وشهر كانون الثاني/يناير 2021 حوالى 7686 تحقيقًا أوّليًا، في حين اختُتِمَت 18661 عملية ملاحقة أو لا تزال قيد النظر أمام مختلف المحاكم الفدرالية.[60] وفقًا لبيانات وزارة العدل، بحلول العام 2019، أُدين ما مجموعه 6522 مدعى عليه بجرائم مُرتكَبة تحت الحكم النازي.[61]

التحدّيات

في بادئ الأمر، لم يكن المكتب المركزي فعالًا،[62] إذ لم يتمتّع بصلاحية ملاحقة الجرائم بنفسه، كما واجه عقبات في عمله نتيجة غياب أحكام خاصة تتعلّق بجرائم الحرب في القوانين الألمانية المعاصرة، ونتيجة مبدأ مرور الزمن الذي جعل من الصعب أو من المستحيل ملاحقة بعض الجرائم بعد العام 1960.[63]

وخلال السنوات الأربعين التي تلت ذلك، غاب المكتب المركزي عن المشهد العام، ليعود ويبرز في العام 2007 بفضل سلسلة من القضايا المفصليّة.[64] فقد استخدم كورت شريم، رئيس المركز آنذاك، قضية جون ديمجينجوك لإعادة تفعيل المكتب.[65]

وقد واجه المكتب المركزي بعض المعارضة السياسية. ففي البداية، لم تحظَ محاكمات المجرمين النازيين بالكثير من الدعم الشعبي، كما أنّ "وظيفة المكتب كانت رمزية بشكل أساسي – إذ شكّل ذريعة لدولة ألمانيا الغربية التي أرادت أن تبدو وكأنها تسعى إلى تحقيق العدالة في فترة ما بعد الحرب... وعليه، لم يُعطَ المكتب المركزي صلاحية ملاحقة المجرمين بنفسه".[66] وقد أظهرت دراسة استقصائية أجريت في العام 2020 أنّ "واحدًا من بين كلّ خمسة ألمان يعتقدون أنّ محرقة اليهود تحظى باهتمام مفرط"، وأنّ ما يقارب 75 في المئة من مؤيّدي الحزب اليميني الشعبوي "البديل من أجل ألمانيا" يعتقدون أنّه ينبغي على الألمان التخلّي عن "هوسهم بالجرائم النازية".[67]

ولعلّ العقبة الأبرز التي واجهها المدّعون الألمان هي أنّهم خسروا السباق مع الوقت في نهاية المطاف، إذ إنّ معظم الجناة توفوا قبل التمكّن من إخضاعهم للمساءلة.

البوسنة والهرسك

السياق

اتّسم النزاع المسلّح في البوسنة والهرسك بين العامَيْن 1992 و1995 بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل الجماعي، والاغتصاب، والدمار الواسع النطاق، والتسبُّب بنزوح السكان.[68] ولضمان المساءلة

58 المرجع نفسه، 7.
59 المرجع نفسه.
60 المرجع نفسه، 11.
61 المرجع نفسه.
62 كينتسلر، "آخر الصيّادين النازيّين The Last Nazi Hunters".
63 المرجع نفسه. منذ شهر أيار/مايو 1960، ووفقًا للمادتَيْن 78 و211 من القانون الجنائي الألماني، وحدها الجرائم النازية التي يمكن إدراجها ضمن خانة جرائم القتل العمد قابلة للملاحقة. أما الجرائم التي تندرج ضمن خانة القتل أو القتل الخطأ فتخضع لمبدأ مرور الزمن. انظر المكتب المركزي، "صحيفة معلومات، الوضع القائم بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2021".
64 كينتسلر، "آخر الصيّادين النازيّين The Last Nazi Hunters".
65 المرجع نفسه.
66 المرجع نفسه.
67 تمّ اقتباس الدراسة الاستقصائية في راينر شولتزه، "ما السبب في محاكمة نازيّ عمره 100 سنة؟ Why Try a 100-Year-Old Nazi?"، موقع *JusticeInfo.net*، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
68 ويت ودافي، "الملحق 4: الآليات في أوروبا Annex 4: Mechanisms in Europe"، في خيارات العدالة Options for Justice، ص. 485-625.

الجنائية في الجرائم المُرتكَبة في يوغوسلافيا السابقة، أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

كذلك، أُنشئت دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك (War Crimes Chambers) في سياق استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.[69] وتمثّل دائرة جرائم الحرب هيئة محلّية تتّخذ من سراييفو مقرًّا لها، وتتشارك الولاية القضائية لملاحقة الجرائم الوحشية مع عدد من المحاكم المحلّية.[70] في بادئ الأمر، تمتّعت هذه الدائرة بعضوية مختلطة وطنية ودولية، ولكنها لا تضمّ سوى 48 قاضيًا محلّيًا منذ العام 2020.

الهيكلية

أُنشئ الفرع الخاص المعني بجرائم الحرب (SDWC) في العام 2004 ضمن النيابة العامة لمساعدة دائرة جرائم الحرب، وهو أحد الأقسام الثلاثة في النيابة العامة، ويتولّى قيادته رئيس القسم، الذي يشغل أيضًا منصب نائب المدّعي العام ويعمل مباشرة تحت إشراف الأخير. ويتألّف الفرع الخاص المعني بجرائم الحرب من ثلاث شعب تشمل ولايتها القضائية مناطق جغرافية محدّدة.[71]

الولاية والولاية القضائية الأساسية لفتح التحقيقات

ينظر الفرع الخاص المعني بجرائم الحرب في الجرائم المُرتكَبة خلال النزاع بين العامَيْن 1992 و1995. وعليه، تشمل ولايته القضائية ملاحقة جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، وفق التعريفات الواردة في قانون العقوبات.[72]

الوظائف

يعمل الفرع الخاص المعني بجرائم الحرب على القضايا التي تُحال من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى دائرة جرائم الحرب، وكذلك القضايا التي تفتحها النيابة العامة.[73]

العمليات

فرضت الاستراتيجية الوطنية للملاحقة القضائية لجرائم الحرب لعام 2008 مهلة نهائية تبلغ 7 سنوات (أي بحلول العام 2015) لملاحقة قضايا جرائم الحرب الأكثر تعقيدًا والتي تحظى بالأولوية، ومهلة نهائية تبلغ 15 سنة (أي بحلول العام 2023) لملاحقة قضايا جرائم الحرب الأخرى. لم تُنجَز المهام ضمن مهلة العام 2015، فجرى تمديدها إلى العام 2023، أي في المهلة نفسها المحدّدة لجميع القضايا الأخرى.[74] وقد أشار ستيفن راب، سفير الولايات المتّحدة المتجوّل السابق المعني بمسائل جرائم الحرب في مكتب العدالة الجنائية الدولية، إلى أنّ الفرع الخاص المعني بجرائم الحرب امتلك في البداية استراتيجية ملاحقة واقعيّة، ولكن بعد أن أصبحت الوحدة تضمّ موظفين وطنيّين فحسب في العام 2012، وافقت على طلب قدّمه الضحايا يقضي بملاحقة كافة الجناة. وفي السنوات الأخيرة، باتت الوحدة تعتمد مقاربة تقوم على النظر في كلّ قضية على حدة، كما باتت تلاحق الجناة الأدنى مستوى.[75]

أحال مدّعو الفرع الخاص المعني بجرائم الحرب بدايةً القضايا "البالغة الحساسية" (المقيّمة بناءً على "المعايير التوجيهية لقضايا قواعد الطريق الحسّاسة") إلى دائرة جرائم الحرب، والقضايا "الحسّاسة" إلى المحاكم

69 هيومن رايتس ووتش، "البحث عن العدالة: دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك Looking for Justice: The War Crimes Chamber in Bosnia and Herzegovina" (7 شباط/فبراير 2006).
70 ويت ودافي، "الملحق 4: الآليات في أوروبا Annex 4: Mechanisms in Europe"، في خيارات العدالة *Options for Justice*.
71 مشروع Hybrid Justice (العدالة المختلطة)، "دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك The War Crimes Chamber in Bosnia and Herzegovina"، https://hybridjustice.com/the-war-crimes-chamber-in-bosnia-and-herzegovina/.
72 بوغدان إيفانيشيفيتش، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك: من المحاكم المختلطة إلى المحاكم المحلّية The War Crimes Chamber in Bosnia and Herzegovina: From Hybrid to Domestic Court" (2008)، 7.
73 المرجع نفسه.
74 جوانا كورنر، السفارة البريطانية في سراييفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، "تحسين ملاحقة جرائم الحرب على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك: تقرير متابعة Improving War Crimes Processing at the State Level in Bosnia and Herzegovina: A Follow-Up Report" (2020)، 9.
75 مقابلة مع ستيفن راب.

المحلّية.[76] ولكن منذ اعتماد الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب في العام 2008، يتمّ فرز القضايا بناءً على "معايير التعقيد"، التي تنظر في "خطورة الجُرم، وقدرة المدّعي ودوره، واعتبارات أخرى".[77]

التكوين

في بادئ الأمر، ضمّ الفرع الخاص المعني بجرائم الحرب مدّعين دوليّين ووطنيّين، ولكن تمّ الاستغناء عن المدّعين الدوليّين في العام 2012.[78] ووفقًا لتقرير صادر عن السفارة البريطانية في سراييفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ضمّ الفرع 27 مدّعيًا في العام 2020، يعاونهم مساعدونٍ قانونيّون، و10 محقّقين، و4 محلّلين.[79] بالإضافة إلى ذلك، توفّر وكالة التحقيق والحماية الحكومية 80 ضابطًا لمساعدة النيابة العامة، بعضهم مكرّسون بالكامل للفرع الخاص المعني بجرائم الحرب.[80]

النتائج

بين العامَيْن 2004 و2017، فتح الفرع الخاص المعني بجرائم الحرب حوالى 473 إجراءً جنائيًا.[81] وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017، تمّ النظر في ما مجموعه ٦٦ قضية، ما أدى إلى إدانة 83 شخصًا وتبرئة 49 مشتبهًا فيهم وتعليق ٨ قضايا. كذلك، كانت 13 قضية إضافية تشمل 43 مشتبهًا فيهم لا تزال قيد المحاكمة، بالإضافة إلى 6 قضايا أمام محكمة الاستئناف.[82] وفي العام 2018، أُدين 17 مشتبهًا فيهم إضافيّين.[83]

التحدّيات

لم تُنفَّذ استراتيجية الفرع الخاص المعني بجرائم الحرب لاستهداف القضايا الأكثر تعقيدًا وخطورة بطريقة مناسبة، ما سمح لبعض الجناة الأساسيّين بالإفلات من العدالة وأدّى إلى تراكم الكثير من القضايا، كما ساهم التخلّي عن نموذج الفرق الصغيرة التي تعمل على القضايا المتشابهة جغرافيًا في الحدّ من فعالية الفرع. وأخيرًا، نتيجة تكليف بعض المدّعين بمتابعة قضايا تتعلق بالجريمة المنظمة، وقضايا أخرى خارج ولاية الفرع، لم يعودوا قادرين على صبّ كامل جهودهم لمتابعة قضايا جرائم الحرب.[84]

الوحدات الحديثة العهد

فرنسا

السياق

أدخلت فرنسا عناصر من الولاية القضائية العالمية إلى قوانينها الوطنية قبل إنشاء هيئة مخصّصة للتحقيق في الجرائم الدولية بفترة طويلة. إلا أنّ مرتكبي الجرائم الدولية لم يُساقوا إلى العدالة إلا بعد إنشاء وحدات ملاحقة وتحقيق متخصّصة في العامَيْن 2011 و2013 على التوالي. قبل ذلك، في العام 2004، وجدت المحكمة

76 تشمل الجرائم التي تندرج ضمن خانة الجرائم "البالغة الحساسية" الإبادة الجماعية، والإبادة، وجرائم القتل المتعمّدة، والاغتصاب، وغيرها من الاعتداءات الجنسية الخطيرة والمنهجية، والاسترقاق، والتعذيب، والملاحقات القضائية الواسعة النطاق والمنهجية، والاعتقال القسري الجماعي في معسكرات. انظر مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مارنكو جورسفيك، المدّعي العام الأساسي في البوسنة والهرسك، "أهمية ملاحقة جرائم الحرب في جمهورية صربسكا Importance of War Crimes Prosecutions in Republika Srpska" في هيومن رايتس ووتش، "فرصة لتحقيق العدالة؟ ملاحقة جرائم الحرب في جمهورية صرب البوسنة A Chance for Justice? War Crime Prosecutions in Bosnia's Serb Republic"، هيومن رايتس ووتش 18، رقم 3(د) (آذار/مارس 2006)، ص. 5-13.

77 الاستراتيجية الوطنية للملاحقة القضائية لجرائم الحرب، التي اعتمدها مجلس نواب البوسنة والهرسك في 29 كانون الأول/ديسمبر 2008.

78 النيابة العامة في البوسنة والهرسك، القسم الأول (الفرع الخاص المعني بجرائم الحرب).

79 كورنر، "تحسين ملاحقة جرائم الحرب Improving War Crimes Processing"، ص. 19، 26، 24.

80 المرجع نفسه، ص. 27. أنشئت وكالة التحقيق والحماية الحكومية في العام 2002 كمؤسسة مستقلّة في البوسنة والهرسك "مكلّفة بجمع ومعالجة المعلومات الهامّة لتنفيذ القوانين الدولية والقانون الجنائي في البوسنة والهرسك، وبحماية الشخصيات الهامّة".

81 منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعثة البوسنة والهرسك، "ملاحظات بشأن الاستراتيجية الوطنية للملاحقة القضائية لجرائم الحرب ونسختها المنقّحة في العام 2018، بما في ذلك علاقتها بقضايا قواعد الطريق من "الفئة أ" Observations on the National War Crimes Processing Strategy and Its 2018 Draft Revisions, Including Its Relation to the Rules of the Road 'Category A' Cases" (27 أيلول/سبتمبر 2018).

82 ويت ودافي، "الملحق 4: الآليات في أوروبا Annex 4: Mechanisms in Europe"، في خيارات العدالة Options for Justice.

83 منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، "ملاحظات بشأن الاستراتيجية الوطنية للملاحقة القضائية لجرائم الحرب Observations on the National War Crimes Processing Strategy".

84 كورنر، "تحسين ملاحقة جرائم الحرب Improving War Crimes Processing".

الأوروبية لحقوق الإنسان أنّ فرنسا تخالف موجباتها الواردة في المادتَيْن 6 و13 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان نتيجة التأخير غير المبرّر في قضية متعلّقة بجرائم الإبادة الجماعية المُرتكَبة في رواندا.[85]

في 13 كانون الأول/ديسمبر 2011، أقرّ البرلمان الفرنسي قانونًا أنشأ بموجبه وحدة الجرائم ضدّ الإنسانية (CAH) لدى النيابة العامة.[86] وتمثل الهدف الأوّلي لهذه الوحدة المتخصّصة في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب الناجمة عن فرار المجرمين من رواندا إلى فرنسا بعد الإبادة الجماعية في العام 1994.

وفي العام 2013، أُنشئ المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب، وهو هيئة تابعة للدرك الوطني الفرنسي، بموجب مرسوم.[87]

الهيكلية

أُنشئت وحدة الجرائم ضدّ الإنسانية بدايةً كجزء من المحكمة العليا.[88] وفي العام 2019، جرى دمجها ضمن النيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب (PNAT) التي أُنشئت حديثًا، ما أثار شكوكًا حول فعالية هذه الوحدة في المستقبل.[89] إلا أنّ وحدة الجرائم ضدّ الإنسانية تعمل كقسم مستقلّ ضمن إطار النيابة العامة لمكافحة الإرهاب، التي تشمل قسمًا آخر مخصّصًا للتعامل مع مسائل مكافحة الإرهاب. وتجدر الإشارة إلى أنّ القسمَيْن منفصلَيْن بالكامل ويحتفظ كلّ منهما بقدرات وإمكانيات خاصة به.[90] تعمل وحدة الجرائم ضدّ الإنسانية تحت قيادة النيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي يرأسها المدّعي العام الأول للجمهورية المعني بقضايا الإرهاب.[91]

أمّا المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب، فهو هيئة تابعة للدرك الوطني الفرنسي ويتألّف من ثلاثة أقسام: قسم الاستراتيجيات والتعاون الدولي، وقسم الجرائم الدولية، وقسم الجرائم المدفوعة بالكراهية الذي أُنشئ حديثًا.[92] ويترأس المكتب المركزي عميد.

الولاية

ينظر كلّ من وحدة الجرائم ضدّ الإنسانية والمكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب في الجرائم بموجب نظام روما الأساسي كما اعتُمِد في قانون أصول المحاكمات الجزائية الفرنسي في العام 2010، كما يتعاملان مع جرائم التعذيب والاختفاء القسري الإفراديّة، والجرائم المُرتكَبة في يوغوسلافيا ورواندا، والجرائم ضدّ الملكية الثقافية في النزاعات المسلّحة.[93]

---

85 في هذه الحالة، فُتِح التحقيق في آب/أغسطس 1995، وفي العام 2004 كان لا يزال مستمرًّا منذ 9 سنوات. موتيمورا ضدّ فرنسا (Mutimura v. France)، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، القضية رقم 46621/99، قرار (8 حزيران/يونيو 2004).

86 القانون رقم 2011-1862 بتاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2011 حول توزيع المنازعات وتبسيط بعض إجراءات المحاكم، المادة 22.

87 المرسوم رقم 2013-987 بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 حول إنشاء المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

88 القانون رقم 2011-1862 بتاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2011 حول توزيع المنازعات وتبسيط بعض إجراءات المحاكم.

89 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في فرنسا Universal Jurisdiction Law and Practice in France"، 19. في تموز/يوليو 2021، فتح المدّعي العام المعني بمكافحة الإرهاب تحقيقًا حول أربع شركات كبرى في مجال الأقمشة يُشتبَه بإخفائها "جرائم ضدّ الإنسانية" من أجل توريد مواد أُنتِجَت بواسطة العمل الجبري المفروض على السكان الأويغور في مقاطعة سنجان الصينية. انظر وكالة رويترز، "الخبر 2-الأويغور-تحقيق في فرنسا ضدّ أربع شركات أقمشة لإخفائها جرائم ضدّ الإنسانية LEAD 2-Ouïghours-Enquête en France contre quatre firmes textiles pour recel de crimes contre l'humanité"، رويترز، 1 تموز/يوليو 2021.

90 مقابلة مع القائد جان بيار شمالي، رئيس قسم الاستراتيجيات والتعاون الدولي في المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

91 فينين، "تجاوز العقبات Surmonter les obstacles"، 47.

92 وزارة الداخلية، "المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب"، http://www.gendarmerie.interieur.gouv.fr/notre-institution/nos-composantes/au-niveau-central/les-offices/l-office-central-de-lutte-contre-les-crimes-contre-l-humanite-les-genocides-et-les-crimes-de-guerre-oclch. أنشئ قسم الجرائم المدفوعة بالكراهية في العام 2020 للتعامل مع الزيادة في وتيرة الجرائم الكراهية في فرنسا. مقابلة مع جان بيان شمالي.

93 للاطلاع على تفاصيل حول التعذيب والاختفاء القسري، انظر مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في فرنسا Universal Jurisdiction Law and Practice in France". تُعرَّف الجرائم المُترتكبة في يوغوسلافيا ورواندا في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR)؛ وتُعرَّف الجرائم ضدّ الملكية الثقافية في المواد 15(1)(أ) و(ب) و(ت) من البروتوكول الثاني من اتفاقية لاهاي لحماية الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح لسنة 1954.

الولاية القضائية الأساسية لفتح التحقيقات

يمكن ملاحقة الجناة من المواطنين الفرنسيّين أو المقيمين على الأراضي الفرنسية، أو الذين يرتكبون جرائم ضدّ مواطنين فرنسيّين.[94] ويجب أن يكون المتّهمون متواجدين على الأراضي الفرنسية عند تقديم شكوى بحقّهم لتفعيل الولاية القضائية.[95]

يتمتّع المدّعي بسلطة تقديريّة في ما يتعلّق بالجرائم المتعلقة بنظام روما الأساسي والجرائم ضدّ الملكية الثقافية. أما في ما يتعلّق بجرائم التعذيب، والاختفاء القسري، والجرائم المُرتكَبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، فيمكن لقاضي التحقيق فتح تحقيق بعد تقديم طرف مدني التماسًا، حتى في حال رفض المدّعي المعني التحقيق في القضية.[96]

الوظائف

يتولّى المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب قيادة التحقيقات القضائية في الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية والتعذيب والاختفاء القسري بطلب من المحكمة أو من المدّعين. كذلك، يحقّق مدّعو وحدة الجرائم ضدّ الإنسانية وقضاة التحقيق في قضايا الولاية القضائية العالمية ويلاحقون مرتكبيها.[97] ويتمتّع قضاة التحقيق بصلاحيات واسعة لجمع الأدلّة، بدعم من المكتب المركزي.[98]

ويحقّ للضحايا والمنظمات غير الحكومية الدعوة إلى فتح تحقيقات عبر تقديم شكوى إلى أحد المدّعين العامين أو تقديم التماس مدني إلى أحد قضاة التحقيق.[99] ويمكن للمكتب المركزي التدخّل وإجراء أنشطة أوّلية بطلب من السلطات القضائية والقوى الأمنية (الدرك في البلدات الصغيرة والمناطق الريفية، والشرطة في المدن) وبمبادرة خاصة منه.[100] ولكن لا يحقّ سوى لقضاة التحقيق والمدّعين فتح تحقيق رسمي.[101]

العمليّات

يعمل المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب عن كثب مع المدّعين في وحدة الجرائم ضدّ الإنسانية. وبالرغم من أنهما يتبعان إلى سلطتَيْن مختلفتَيْن، إلا أنهما يتعاونان من خلال تطوير استراتيجية تحقيق مشتركة لكلّ قضيّة وتبادل الآراء بشكل منتظم.[102] ويتبع المحقّقون والمدّعون استراتيجية عامة تعطي الأولوية لبعض القضايا على حساب أخرى (بالاستناد إلى خطورة الجرائم ودور المدّعي مثلًا). ويُعاد النظر في هذه الاستراتيجية كلّ ستّة أشهر.[103]

بالإضافة إلى التواصل مع الكيانات الوطنية والدولية، يتولّى قسم الاستراتيجيات والتعاون الدولي في المكتب المركزي مسؤولية إعداد الملفّات التحليليّة السياقيّة والتاريخية والجيوسياسية لمساعدة المحقّقين والمدّعين.[104]

التكوين

تتألّف وحدة الجرائم ضدّ الإنسانية من خمسة مدّعين عامين (Magistrats du Parquet)، يدعمهم ثلاثة محلّلين قضائيّين، وأربعة قضاة تحقيق (Juges d'Instructions)، وستّة خبراء مساعدين.[105] في تشرين

94 لا يحملون الجنسية الفرنسية، ولكنهم يعيشون في فرنسا وارتكبوا جرائم في الخارج ضدّ موطنين غير فرنسيّين. في ما يتعلّق بجرائم التعذيب والاختفاء القسري والجرائم المرتكبة في رواندا والدول المجاورة وفي يوغوسلافيا السابقة، يتمّ تفعيل الولاية القضائية في حال كان المشتبه فيه "متواجدًا" على الأراضي الفرنسية، من دون أن يكون حائزًا على الإقامة. انظر مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في فرنسا Universal Jurisdiction Law and Practice in France"، 14.

95 وزارة العدل، "الجرائم ضدّ الإنسانية: نشرة المحكمة العليا في باريس Crimes contre l'humanité: bilan du pôle du TGI de Paris"، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018، www.justice.gouv.fr/justice-penale-11330/crimes-contre-lhumanite-bilan-du-pole-du-tgi-de-paris-31897.html.

96 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في فرنسا Universal Jurisdiction Law and Practice in France"، 16.

97 المرجع نفسه، 18.

98 فينين، "تجاوز العقبات Surmonter les obstacles"، 47.

99 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في فرنسا Universal Jurisdiction Law and Practice in France"، 19.

100 المرسوم رقم 2013-987 بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2013؛ مقابلة مع جان بيار شمالي.

101 قانون أصول المحاكمات الجزائية الفرنسي، المادة 40(1)، المادة 51؛ مقابلة مع جان بيار شمالي.

102 مقابلة مع جان بيار شمالي.

103 المرجع نفسه.

104 المرجع نفسه.

105 لينا بيورستروم، "التحقيقات المطوّلة في النزاع السوري في فرنسا In France, the Lengthy Syrian Investigations"، موقع *JusticeInfo.net*، 22 تموز/يوليو 2021؛ فينين، "تجاوز العقبات Surmonter les obstacles"، ص. 46-47.

الثاني/نوفمبر 2021، كان المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب يضمّ 40 شخصًا تقريبًا، بما في ذلك 10 موظفين في قسم الاستراتيجيات والتعاون الدولي، و20 محققًا في قسم الجرائم الدولية الخطيرة، وسبعة محقّقين في قسم الجرائم المدفوعة بالكراهية. ويعمل المكتب المركزي حاليًا على توظيف المزيد من الأشخاص.[106] وينقسم المحقّقون إلى فرق عمل تركّز على مناطق جغرافية محدّدة.

خلال إعداد ملفّاته التحليليّة، يعمل المكتب المركزي عن كثب مع ملحقي الأمن الداخلي في السفارات الفرنسية ومع الباحثين في الجامعات. ولا يُعطى الباحثون حقّ الاطّلاع على تفاصيل التحقيقات، وهم ملزمون بالحفاظ على سرّية المعلومات.[107]

النتائج

وفقًا للقائد جان بيار شمالي، رئيس قسم الاستراتيجيات والتعاون الدولي في المكتب المركزي، ينظر المكتب حاليًا في حوالى 190 قضية في 31 دولة، بما في ذلك حوالى 40 قضية متعلّقة بالجرائم المُرتكَبة في سوريا.[108] وحتى الآن، أدين شخصان بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية في قضايا تتعلّق بالإبادة الجماعية في رواندا في العام 1994.[109] ويكشف تقرير منظمة TRIAL International للعام 2021 أنه هناك 14 قضية قيد التحقيق حاليًا، في حين يُنتظَر إجراء محاكمتَيْن، كما أحيلت قضية واحدة إلى المحكمة.[110]

التحدّيات

تمثّل نطاق التركيز الأوّلي للمكتب المركزي في التحقيق في القضايا المتعلّقة بالإبادة الجماعية في رواندا وملاحقتها. ولكن في السنوات الأخيرة، تزايد عدد القضايا التي تتلقاها الوحدات المتخصّصة بشكل كبير، نظرًا إلى إحالة المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية للكثير من القضايا.[111] ويتمثل أحد التحدّيات الأساسية التي أشار إليها القائد شمالي في القدرة على الوصول إلى الأدلّة في الدول التي تفتقر إلى الإرادة السياسية لتحقيق المساءلة الجنائية. فلا يُمكن إجراء تحقيقات ميدانيّة في تلك الحالات.[112]

ألمانيا – وحدة الجرائم الدولية

السياق

تشكّل مأسسة المساعي الرامية إلى تحقيق العدالة في انتهاكات حقوق الإنسان إحدى النتائج غير المباشرة لاعتماد مقاربة متخصّصة للتعامل مع الجرائم النازية في ألمانيا. وساهمت تلك المأسسة في اعتماد مقاربة أكثر فعالية لمكافحة الجرائم الدولية الخطيرة.[113] فقد تمّ تشكيل وحدة متخصّصة معنيّة بالقانون الجنائي الدولي في النيابة العامة الفدرالية في العام 2010 ومُنِحَت الموارد اللازمة، ما زاد بشكل كبير من قدرة ألمانيا على ملاحقة قضايا الولاية القضائية العالمية.[114] وباتت ألمانيا تمتلك اليوم وحدتَيْن خاصتَيْن أساسيّتَيْن تعملان معًا لتنفيذ التزاماتها الدولية.[115]

106 مقابلة مع جان بيار شمالي.
107 المرجع نفسه.
108 المرجع نفسه.
109 فينين، "تجاوز العقبات Surmonter les obstacles"، ص. 48.
110 فاليري بوليه، منظمة TRIAL International، "المراجعة السنوية للولاية القضائية العالمية 2021: سنة لا مثيل لها؟ أثر فيروس كورونا على الولاية القضائية العالمية Universal Jurisdiction Annual Review 2021: A Year Like No Other? The Impact of Coronavirus on Universal Jurisdiction" (2021)، 92.
111 بيورسترووم، "التحقيقات المطوّلة في النزاع السوري في فرنسا In France, the Lengthy Syrian Investigations".
112 مقابلة مع جان بيار شمالي.
113 فارني، "خطوة رائدة في مجال العدالة الدولية في ألمانيا Groundbreaking International Justice in Germany".
114 هيومن رايتس ووتش، "يد العدالة الطويلة The Long Arm of Justice".
115 مكتب الشرطة الجنائية الفدرالية (Bundeskriminalamt)، "المكتب المركزي لمكافحة جرائم الحرب والجرائم الأخرى وفقًا لتشريع الجرائم ضدّ القانون الدولي Central Unit for the Fight Against War Crimes and Further Offences Pursuant to the Code of Crimes Against International Law"، www.bka.de/EN/OurTasks/Remit/CentralAgency/ZBKV/zbkv_node.html؛ النيابة العامة الفدرالية الألمانية، www.generalbundesanwalt.de/DE/Home/home_node.html.

الهيكلية

يشكّل المكتب المركزي لمكافحة جرائم الحرب (ZBKV) وحدة مستقلّة ضمن جهاز الشرطة الجنائية الفدرالي.[116] وتعمل الوحدة المتخصّصة المعنيّة بالقانون الجنائي الدولي في النيابة العامة الفدرالية الألمانية ضمن إطار القسم المركزي (Zentrale Systeme) الذي ينظر في "المهام المركزية وجرائم التجسّس بموجب قانون التجارة والمدفوعات الخارجية، والقانون الجنائي الدولي، [و]أوروبا".[117]

الولاية

أُنشئ المكتب المركزي لمكافحة جرائم الحرب لتنفيذ موجبات ألمانيا الدولية الواردة في تشريع الجرائم ضدّ القانون الدولي لسنة 2002.

الولاية القضائية الأساسية لفتح التحقيقات

جرى تحسين قوانين ألمانيا الوطنية لملاحقة جرائم الحرب في العام 2002، وهي تُعرَف بتشريع الجرائم ضدّ القانون الدولي (VStGB).[118] وقد منح هذا التشريع ألمانيا ولاية قضائية عالمية واسعة النطاق لملاحقة الجرائم الدولية الخطيرة، من دون الحاجة إلى أن تكون هذه الجرائم مرتبطة بألمانيا نفسها.[119]

الوظائف

يجمع المكتب المركزي لمكافحة جرائم الحرب ويحلّل المعلومات المتعلّقة بالجرائم الواقعة ضمن نطاق ولايته القضائية، ويحيل القضايا إلى المدّعي العام الفدرالي لتقييم أُسسها القانونية وبدء إجراءات التحقيق. كذلك، يتعاون المكتب المركزي مع وحدات متخصّصة أخرى ومع المحاكم الدولية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).[120] وتشكّل الوحدة المتخصّصة المعنيّة بالقانون الجنائي الدولي في النيابة العامة الفدرالية الهيئة المختصّة لقيادة التحقيقات الجنائية في الجرائم التي تندرج تحت تشريع الجرائم ضدّ القانون الدولي.[121]

العمليات

ساهمت أداة التحقيقات الهيكلية المبتكرة في تحسين قدرة المدّعين الألمان على ملاحقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،[122] علمًا أنّ هذه التحقيقات ليست موجّهة ضدّ فئة معيّنة من الأشخاص، بل تركّز على الهيكليات والسياقات التي ارتُكِبَت الجرائم ضمنها.[123] وقد عزّز ذلك قدرة المدّعين على تحديد المشتبه فيهم ومكّنهم من إجراء عدّة ملاحقات هامّة.[124]

التكوين

منذ العام 2019، يعمل 12 مدّعيًا في الوحدة المتخصّصة المعنيّة بالقانون الجنائي الدولي وحوالى 20 محقّقًا في المكتب المركزي لمكافحة جرائم الحرب.[125]

---

116 مكتب الشرطة الجنائية الفدرالية، "المكتب المركزي Central Unit".
117 النيابة العامة الفدرالية الألمانية، "المخطط التنظيمي Organogram"، www.generalbundesanwalt.de/SharedDocs/ueber-uns-Organigramm.html?nn=677826.
118 هيومن رايتس ووتش، "يد العدالة الطويلة The Long Arm of Justice"؛ هيومن رايتس ووتش، "الولاية القضائية العالمية في أوروبا: الوضع الراهن Universal Jurisdiction in Europe: The State of the Art"، هيومن رايتس ووتش 18، رقم 5(د) (حزيران/يونيو 2006)؛ ميليندا رانكين، "مسؤولية ملاحقة الجرائم الدولية الأساسية؟ حالة الولاية القضائية العالمية في ألمانيا والحكومة السورية The 'Responsibility to Prosecute' Core International Crimes? The Case of German Universal Jurisdiction and the Syrian Government"، المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية 11، رقم 4 (2019): 394-410.
119 هيومن رايتس ووتش، "الإطار القانوني للولاية القضائية العالمية في ألمانيا The Legal Framework for Universal Jurisdiction in Germany" (2014)، 1-10. انظر أيضًا القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتّحادية، البرلمان الألماني، 29 أيلول/سبتمبر 2020، 86-87، وقانون أصول المحاكمات الجزائية الألماني (Strafprozessordnung)، وتشريع الجرائم ضدّ القانون الدولي (Völkerstrafgesetzbuch)، المواد 6-13.
120 مكتب الشرطة الجنائية الفدرالية، "المكتب المركزي Central Unit".
121 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في ألمانيا Universal Jurisdiction Law and Practice in Germany" (آذار/مارس 2019)، 16.
122 في ألمانيا، يتم فتح تحقيق هيكلي (Strukturermittlungsverfahren) عند توفّر أدلة تشير إلى ارتكاب جريمة، ولكن من دون تحديد الجناة بشكل حاسم. ويركز هذا التحقيق على الهيكليات المتعلقة بالجريمة المحتملة ومجموعات الجناة المحتملين. المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، "التحقيق الهيكلي Structural Investigation"، www.ecchr.eu/en/glossary/structural-investigation/.
123 المرجع نفسه.
124 فارني، "خطوة رائدة في مجال العدالة الدولية في ألمانيا Groundbreaking International Justice in Germany".
125 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر؛ كريستيان ريتشر، "Aktuelle Entwicklungen in der Strafverfolgung des GBA im Bereich Völkerstrafrecht"، Zeitschrift für internationale Strafrechtsdogmatik (كانون الأول/ديسمبر 2019)، 599.

النتائج

في شهر تموز/يوليو 2020، كان أكثر من 100 تحقيق في الجرائم الدولية يُجرى بموجب تشريع الجرائم ضدّ القانون الدولي. وقد صدرت قرارات اتّهامية في 16 من تلك القضايا، في حين كانت أربع قضايا قيد المحاكمة.[126] ويتعلّق الكثير من تلك القضايا بالنزاع الدائر في سوريا. يُشار إلى أنّ عدّة منظمات دولية لحقوق الإنسان أثنت على عمل الوحدة المتخصّصة المعنيّة بالقانون الجنائي الدولي والمكتب المركزي لمكافحة جرائم الحرب لمساهمتهما في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب في الجرائم الدولية.[127]

التحدّيات

يواجه الضحايا تحدّيات في نظام المحاكم الألمانية، إذ إنهم لا يعرفون حقوقهم في الكثير من الأحيان، كالحق في المساعدة القانونية والحق في المشاركة في الإجراءات الجنائية بصفتهم طرفًا مدنيًا.[128]

الوحدات ذات الولاية المختلطة

أوغندا

السياق

بعد وصول الرئيس يووري موسيفيني إلى السلطة في العام 1986، واجهت أوغندا سلسلة من عمليات مكافحة التمرّد، خصوصًا من قبل "جيش الرب للمقاومة". وشهد النزاع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم القتل والعنف الجنسي والخطف الواسع النطاق والاستخدام المكثّف للأطفال الجنود. فيُقدَّر أنّ 75000 طفل اختُطِفوا وأُجبِروا على العمل كمقاتلين وحمّالين وفي الرقّ الجنسي بين العامَيْن 1979 و2005.[129]

وأفضى اتفاق السلام الذي تمّ التوصّل إليه في جوبا إلى إنشاء محكمة خاصة للنظر في الجرائم الدولية الخطيرة.[130] وفي العام 2008، أنشأ القاضي الرئيسي قسم جرائم الحرب في المحكمة العليا في أوغندا، الذي تغطي ولايته القضائية الجرائم الدولية الأساسية.[131] وفي العام 2011، أنشأ رئيس المحكمة العليا قسم الجرائم الدولية (ICD) في المحكمة العليا في أوغندا، الذي تشمل ولايته القضائية الجرائم الدولية وعبر الوطنية.[132] ويقع المقرّ الرئيسي لقسم الجرائم الدولية في كامبالا، وهو يضمّ خمسة قضاة، وكاتبًا، ووحدات ملاحقة وتحقيق.

الهيكلية

يتلقّى قسم الجرائم الدولية الدعم من قسم جرائم الحرب ومكافحة الإرهاب في النيابة العامة في أوغندا، في حين أنّ قسم التحقيقات الجنائية في الشرطة الأوغندية مسؤول عن التحقيق في الجرائم التي قد يُحاكَم مرتكبوها أمام قسم الجرائم الدولية.[133]

126 فينين، "تجاوز العقبات Surmonter les obstacles"، 65.
127 المرجع نفسه، 76.
128 المرجع نفسه.
129 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "أوغندا" (2020)، www.ictj.org/our-work/regions-and-countries/uganda.
130 اتفاق المساءلة والمصالحة، حكومة جمهورية أوغندا-جيش الرب للمقاومة (2007)، المادة 4.1. أعفى الاتفاق الجهات الفاعلة الحكومية، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، من الخضوع للمحاكمة أمام "إجراءات العدالة الخاصة".
131 مقابلة مع سارة كاساندي كيهيكا، مديرة المكتب، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021. انظر القضاء الأوغندي، "قسم الجرائم الدولية"، judiciary.go.ug/data/smenu/18/International%20Crimes%20Division.html.
132 التوجيهات الإجرائية للمحكمة العليا (قسم الجرائم الدولية)، الإشعار القانوني رقم 10 لسنة 2011. انظر أيضًا كاساندي سارة كيهيكا وميريتكسل ريغي، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "مساعي تحقيق المساءلة في الجرائم الخطيرة أمام المحاكم الأوغندية: تأملات حول قضية توماس كوويلو Pursuing Accountability for Serious Crimes in Uganda's Courts: Reflections on the Thomas Kwoyelo Case" (كانون الثاني/يناير 2015).
133 مكتب المدير الوطني للملاحقات العامة، "الجرائم الدولية"، www.dpp.go.ug/index.php/about-dpp/divisionss/management-support-services-2/international-crimes.

الولاية

يستجيب قسم جرائم الحرب ومكافحة الإرهاب إلى تهديدات الإرهاب الدولي، ويحارب الإتجار بالبشر، ويدعم قسم الجرائم الدولية، كما تشمل ولايته ملاحقة جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، والإبادة الجماعية، والإرهاب، والإتجار بالبشر، والقرصنة، وغيرها من الجرائم الدولية.[134]

الولاية القضائية الأساسية لفتح التحقيقات

يتمتّع قسم الجرائم الدولية بصلاحية ممارسة الولاية القضائية العالمية في عدّة أنواع من الجرائم، ومنها الجرائم الدولية الأساسية المُرتكَبة في الخارج في حال كان المُشتبَه فيه مواطنًا أوغنديًا أو مقيمًا دائمًا في أوغندا، أو موظفًا مدنيًا أو عسكريًا في أوغندا، أو في حال ارتُكِبَت الجريمة ضدّ مواطن أوغندي أو مقيم دائم في أوغندا. فضلًا عن ذلك، يجب أن يكون المشتبه فيه متواجدًا على الأراضي الأوغندية.[135]

العمليات

يعمل المحقّقون الذين ينظرون في الجرائم الخطيرة بتوجيه من المدّعين، الذين يشرفون على جمع الأدلّة ويقودون التحقيقات. وتستند التوجيهات الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بقسم الجرائم الدولية إلى تلك التي تعتمدها المحكمة الجنائية الدولية.[136]

أنشأ قسم الجرائم الدولية لجنة موظفي المحاكم (Court User Committee)، التي تتألّف من قضاة، ومدّعين، ومحقّقين، وممثلين عن المدّعي العام، وأعضاء من المجتمع المدني. تتولّى اللجنة مسؤولية العمل اليومي لقسم الجرائم الدولية، وهي توفّر منتدى يعالج التحدّيات التي يواجهها القسم، كالمسائل المتعلّقة بالتواصل ومشاركة الضحايا.[137]

التكوين

يشكّل المدّعون والمحقّقون العاملون في قسم الجرائم الدولية موظفين عامّين مُعيّنين بموجب قانون الخدمة العامة وقانون الشرطة، وهم مُلزَمون بتلقّي تدريب متخصّص في أنشطة التحقيق والملاحقة المتعلّقة بالجرائم الخطيرة.[138]

النتائج

لاحق قسم الجرائم الدولية حوالى 50 شخصًا، معظمهم بتهمة ارتكاب جرائم الإتجار بالبشر والإرهاب. وبلغت قضية واحدة متعلّقة بالجرائم الدولية مرحلة المحاكمة وقضية أخرى المرحلة السابقة للمحاكمة، في حين لا تزال قضية ثالثة في مرحلة التحقيق.[139]

التحدّيات

يواجه قسم الجرائم الدولية ووحداته المتخصّصة تحدّيات تتمثل في نقص التمويل والموارد البشرية، والغياب الشديد للدعم السياسي.[140] فيقوّض تناوب المحقّقين والمدّعين المتكرّر استمرارية العمل، كما أنّ غياب برنامج موثوق لحماية الشهود أثنى الضحايا والشهود عن تقديم إفاداتهم.[141] كذلك، يواجه قسم الجرائم الدولية قيودًا تتمثل في عدم قدرته على التحقيق في الجهات الفاعلة الحكومية، كما يعاني من عدم تعاون قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والشرطة الأوغندية.[142]

134 القضاء الأوغندي، "قسم الجرائم الدولية International Crimes Division".
135 قانون المحكمة الجنائية الدولية، 2010، المادة 18.
136 مقابلة مع سارة كاساندي كيهيكا؛ التوجيهات الإجرائية للمحكمة العليا (قسم الجرائم الدولية)، الإشعار القانوني رقم 10 لسنة 2011، الفقرة 9.
137 المرجع نفسه.
138 كيهيكا وريغي، "مساعي تحقيق المساءلة في الجرائم الخطيرة أمام المحاكم الأوغندية Pursuing Accountability for Serious Crimes in Uganda's Courts".
139 غرايس ماتسيكو، "بعد 12 سنة من إنشائه، لم يُحرز قسم الجرائم الدولية في أوغندا الكثير من التقدّم 12 Years on, Uganda's International Crimes Division Has Little to Show"، موقع *JusticeInfo.net*، 9 آذار/مارس 2020.
140 المرجع نفسه.
141 مقابلة مع سارة كاساندي كيهيكا.
142 بول تاجوبا، "الشرطة تتحدى توجيهات المدير الوطني للملاحقات العامة لإحضار المشتبه فيهم أمام المحكمة Police Defy DPP Directive to Produce Suspects in Court"، صحيفة *Daily Monitor*، 28 أيلول/سبتمبر 2013؛ دير جان، "المدير الوطني للملاحقات العامة والمفتش العام للشرطة في مواجهة بعضهما البعض حول التحقيقات في جريمة قتل سيبووفو DPP, IGP Clash over Sebuwufu Murder Investigations"، إذاعة *Uganda Radio Network*، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015؛ أنطوني ويساكا، "رئيس المحكمة العليا يحذر الشرطة والمدير الوطني للملاحقات العامة من التحقيقات غير المناسبة Chief Justice Warns Police, DPP on Poor Investigations"، صحيفة *Daily Monitor*، 12 حزيران/يونيو 2018.

جنوب أفريقيا

السياق

بعد عقود من الاستعمار والعنصريّة المُمأسَسة في ظلّ نظام الفصل العنصري، أُجريت مفاوضات حول عملية انتقالية، وأُنشئت بنتيجتها لجنة الحقيقة والمصالحة في العام 1996، تولّت التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في فترة نظام الفصل العنصري.[143] وأُعطيَت لجنة الحقيقة والمصالحة صلاحية منح العفو لمن يطلبون ذلك ويعترفون بجرائمهم بالكامل.[144] أمّا الجناة الذين لم يطلبوا الحصول على عفو أو رُفِضَت طلباتهم فكان يُفترَض أن يخضعوا للمحاكمة، إلا أنّ التدخّلات السياسية أدّت إلى إسقاط هذه القضايا.[145]

الهيكليّة

أُنشئت وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية (PCLU) في العام 2003 بموجب إعلان رئاسي،[146] وهي تابعة لمكتب المدير الوطني للملاحقات العامة (NDPP) ويرأسها مدير خاص.[147]

بالإضافة إلى ذلك، أُنشئت مديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية (DPCI)، وهي وحدة تحقيق متخصّصة، في العام 2008 كمديريّة مستقلّة ضمن شرطة جنوب أفريقيا بموجب قانون شرطة جنوب أفريقيا.[148]

الولاية

تدير وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية وتوجّه التحقيقات والملاحقات في الجرائم المحدّدة في نظام روما الأساسي، وفقًا لقانون المحكمة الجنائية الدولية رقم 27 لسنة 2002، والجرائم الدولية الخطيرة، والجرائم الوطنية ضدّ الدولة، بما في ذلك الإرهاب والتخريب والخيانة العظمى، والجرائم العسكرية الأجنبية التي يرتكبها الجنود المرتزقة، وغيرها من الجرائم ذات الأولوية التي يحدّدها مكتب المدير الوطني للملاحقات العامة.[149] فضلًا عن ذلك، سبق أن نظرت وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية في مسائل انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وانتهاكات القانون الوطني لضبط الأسلحة التقليدية. وفي العام 2003، قرّر مكتب المدير الوطني للملاحقات العامة أنّ القضايا الناجمة عن عملية لجنة الحقيقة والمصالحة (قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة) التي رُفض فيها العفو عن الجناة أو لم يتم تقديم طلب عفو أساسًا، تشكّل "جرائم ذات أولوية" ينبغي أن تنظر فيها وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية.[150]

من جهتها، تتولّى مديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية التحقيق في الجرائم الوطنية ذات الأولويّة التي يرى رئيس المديريّة ضرورة في معالجتها، بالاستناد إلى التوجيهات السياساتيّة الصادرة عن وزير الشرطة والتي يوافق عليها البرلمان. وتُعرَّف الجرائم الوطنية ذات الأولوية على أنها "الجرائم المنظّمة، والجرائم التي تستدعي جهودًا وطنية للوقاية منها أو التحقيق فيها، والجرائم التي تستلزم مهارات متخصّصة للوقاية منها أو التحقيق فيها".[151]

---

143 قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة رقم 34 لسنة 1995.
144 المرجع نفسه، المادة 3(1)(ب).
145 مؤسسة حقوق الإنسان، "عمل لجنة الحقيقة والمصالحة غير المُنتهي The Unfinished Business of the Truth and Reconciliation Commission"، unfinishedtrc.co.za/؛ هوارد فارني، "العدالة الانتقالية والعدالة الجنائية ونهج الاستثنائية في جنوب أفريقيا Transitional Justice, Criminal Justice and Exceptionalism in South Africa"، في كتاب العمليات الانتقالية المتنازع عليها: معضلات العدالة الانتقالية في كولومبيا والتجربة المقارنة *Contested Transitions: Dilemmas of Transitional Justice in Colombia and Comparative Experience*، محرّران، مايكل ريد وأماندا لايونز (المركز الدولي للعدالة الانتقالية ووزارة العلاقات الخارجية في النرويج، 2010)، 13؛ أولي بوبنزر، الملاحقات بعد لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا: المساءلة في الجرائم السياسية بعد عملية العفو الخاصة بلجنة الحقيقة والمصالحة *Post-TRC Prosecutions in South Africa: Accountability for Political Crimes After the Truth and Reconciliation Commission's Amnesty Process* (دار Martinus Nijhoff Publishers، 2009).
146 إعلان صادر عن رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، قانون هيئة الملاحقة الوطنية، 1998، 25 آذار/مارس 2003.
147 بموجب المادتَيْن 13 و24 من قانون هيئة الملاحقة الوطنية لسنة 1998، يعيّن رئيس الجمهورية مديرً خاصًا ليمارس صلاحيات ومهامًا ووظائف محدّدة يكلّفه/ا بها الرئيس بموجب إعلان في الجريدة الرسمية.
148 مديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية، www.saps.gov.za/dpci/index.php.
149 هيئة الملاحقة الوطنية في جنوب أفريقيا، "وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية"، www.npa.gov.za/priority-crimes-litigation-unit.
150 هيئة الملاحقة الوطنية في جنوب أفريقيا، "وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية"، www.npa.gov.za/sites/default/files/pclu/About%20PCLU%20signedoff.pdf.
151 قانون شرطة جنوب أفريقيا، القانون رقم 68 لسنة 1995، المادة 17- د(1).

الولاية القضائية الأساسية لفتح التحقيقات

بالإضافة إلى الولاية القضائية الأساسية الوطنية المذكورة أعلاه، يحقّ لوحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية ومديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية التحقيق في الجرائم الدولية الأساسية المُرتكَبة خارج جنوب أفريقيا، في حال كان الضحايا أو الجناة من مواطني جنوب أفريقيا أو المقيمين فيها، أو في حان كان المشتبه فيهم متواجدين على أراضي الجمهورية.[152] ولكن ليس من الضروري أن يكون المشتبه فيهم متواجدين في جنوب أفريقيا عند فتح التحقيق.[153]

الوظائف

تتولّى وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية مسؤولية "تنسيق وإدارة وتوجيه" التحقيق في الجرائم الواقعة ضمن ولايتها القضائية وملاحقتها. كذلك، أنشئ فريق عمل الأشخاص المفقودين في العام 2005 ضمن الوحدة للبحث عن بقايا ما يقارب 500 شخص صنّفتهم لجنة الحقيقة والمصالحة في عداد المفقودين.[154] ويمارس هذا الفريق وظائف متعلّقة بالتحقيق وإحياء ذكرى المفقودين.[155]

العمليّات

بين العامَيْن 2003 و2019، تركّزت قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة في المقرّ الرئيسي لوحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية في بريتوريا. أمّا في العام 2019، عند تعيين مدير وطني جديد للملاحقات العامة، اعتمد الأخير "سياسة لامركزية" أحيلت بموجبها القضايا إلى المكاتب الإقليمية في المناطق حيث ارتُكِبَت الجرائم. وتمّ تعيين "جهات تنسيق" في تلك المكاتب للتعامل مع قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة.[156]

وبين العامَيْن 2003 و2015، أدّت التدخّلات السياسية التي مارسها مسؤولون رفيعو المستوى في السلطة التنفيذية في عمل هيئة الملاحقة الوطنية ومديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية عمليًا إلى تعليق جميع التحقيقات والملاحقات الخاصة بلجنة الحقيقة والمصالحة.[157] وعند بذل جهود لمواصلة التحقيق في هذه القضايا، رفضت الشرطة توفير محقّقين.[158] كذلك، أقيل المدّعون الذين حاولوا ملاحقة القضايا الخاصة بلجنة الحقيقة المصالحة أو تمّ إعفاؤهم من مهامهم المتعلّقة بهذه القضايا. في المقابل، أذعن مدّعون ومسؤولون آخرون في وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية ومديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية لقرار تعليق هذه القضايا.[159]

النتائج

تشير تقارير هيئة الملاحقة الوطنية (من 2006/2005 حتى 2017/2016) إلى إحراز تقدُّم محدود جدًا في التحقيق في قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة وملاحقتها.[160] كذلك، رفضت هيئة الملاحقة الوطنية اللجوء إلى الولاية القضائية العالمية لملاحقة قضايا الجرائم الدولية، وحتى وقت قريب رفضت أيضًا إدانة مرتكبي الجرائم الدولية في حقبة نظام الفصل العنصري، بما في ذلك جريمة الفصل العنصري باعتبارها جريمة ضدّ الإنسانية.[161]

---

152 المفوض الوطني لجهاز الشرطة في جنوب إفريقيا ضدّ مركز المقاضاة في جنوب أفريقيا وطرف آخر *National Commissioner of The South African Police Service v. SALC and Another*، (CCT 02/14) [2014] ZACC 30، الفقرة 41.

153 المرجع نفسه، الفقرة 81.

154 موقع South African History Online، "فرق العمل المعني بالأشخاص المفقودين للتحقيق في قضايا الأشخاص المفقودين في حقبة نظام الفصل العنصري The Missing Persons Task Team (MPTT) to Investigate Apartheid Missing Persons Cases"، 20 نيسان/أبريل 2018.

155 هيئة الملاحقة الوطنية في جنوب أفريقيا، "وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية"، www.npa.gov.za/sites/default/files/pclu/About%20PCLU%20signedoff.pdf.

156 هيئة الملاحقة الوطنية، "التقرير السنوي 2020/2019"، 118، www.npa.gov.za/media/npa-annual-report-20192020.

157 رودريغيز ضدّ المدير العام للملاحقات العامة وآخرين *Rodrigues v. National Director of Public Prosecutions and Others*، (1186/2019) [2021] ZASCA 87؛ [2021] 3 SCA 333 (SCA); 2021 (2) SACR 775 (All SA (SCA) (21 حزيران/يونيو 2021).

158 إفادة خطية تكميلية من المحامي س. ر. مكادام Supplementary Answering Affidavit of Adv C R Macadam، ص. 750-919، جاو رودريغيز ضدّ المدير الوطني للملاحقات العامة وآخرين Jao Rodrigues v. NDPP & Ors، القضية رقم 18/76755، قسم خاوتينغ.

159 الإفادة الداعمة لفوسي بيكولي وأنطون آكرمان المقدّمة في قضية نكاديمينغ ضدّ المدير الوطني للملاحقات العامة وآخرين *Nkadimeng v. the National Director of Public Prosecutions and Others, T.P.D*، القضية رقم 2015/3554، قسم خاوتينغ للمحكمة العليا لجنوب أفريقيا.

160 انظر مثلاً هيئة الملاحقة الوطنية، "التقرير السنوي 2008/2007"، www.gov.za/sites/default/files/gcis_document/201409/npa-annual-rpt0708.pdf؛ مثلاً هيئة الملاحقة الوطنية، "التقرير السنوي 2010/2008"، 23، www.gov.za/sites/default/files/gcis_document/201409/nationalprosecutingauthorityannualreport2009-2010.pdf؛ هيئة الملاحقة الوطنية، "التقرير السنوي 2011/2010"، 28، www.gov.za/sites/default/files/gcis_document/201409/npa-annual-report-2010-20111.pdf.

161 ليليان شنوي وفرانزيسكا ساكر، "التزامات جنوب أفريقيا المتضاربة في ما يتعلّق بالجرائم الدولية South Africa's Competing Obligations in Relation to International Crimes"، مجلة *Constitutional Court Review* 7، رقم 1 (2015): 199-245، 213؛ مركز المقاضاة في جنوب

في الواقع، لا يتمّ إحراز تقدُّم سوى عند تهديد هيئة الملاحقة الوطنية ومديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية بالمقاضاة أو في حال إلزامهما باتّخاذ إجراءات نتيجة رفع دعوى قضائية.[162] منذ العام 2017، بفضل جهود عائلات الضحايا، وبدعم من محامين قدّموا خدماتهم بدون مقابل ومؤسّسة حقوق الإنسان (FHR)، أعيد فتح أربعة تحقيقات في وفيات وقعت في مراكز احتجاز الشرطة خلال حقبة نظام الفصل العنصري، وصدرت قرارات اتّهامية في ثلاث قضايا.[163]

إثر ضغوط حثيثة مارستها مؤسسة حقوق الإنسان وعائلات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني، وافقت هيئة الملاحقة الوطنية ومديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية في حزيران/يونيو 2021 على تخصيص أقسام لديهما مكلّفة بالعمل حصرًا على قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة.[164] ولكن حتى تاريخه، لم يتمّ الإفصاح عن أيّ تفاصيل حول هيكلية هذه الأقسام المتخصّصة أو المقاربة التي ستعتمدها.

التحدّيات

بمعزل عن التدخّلات السياسية في عمل المدّعين والمحقّقين، تجدر الإشارة إلى أنّ وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية لم تكن يومًا مكرّسة حصرًا للنظر في قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة أو الجرائم الدولية، نظرًا إلى ولايتها الواسعة النطاق التي تغطي عدّة فئات من الجرائم.[165] وفي الواقع، لم تُعدّ قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة يومًا من "الجرائم ذات الأولوية".

منذ إطلاق المقاربة اللامركزية في العام 2019، بالكاد أُحرِز أيّ تقدّم في قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة، إذ إنّ المكاتب الإقليمية علّقت العمل بمعظم هذه القضايا بدرجات متفاوتة. ومن اللافت غياب التنسيق الواضح بين القضايا وعدم الربط في ما بينها. فيبدو أنّ المدّعين يتغيّرون بشكل منتظم، وحتى وقت قريب لم يكن هناك من مساءلة مركزية في قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة، بسبب غياب هيئة موحّدة لقيادتها. وحتى تاريخه، لم تُعتمَد استراتيجية تحقيق وملاحقة للتعامل مع قضايا لجنة الحقيقة والمصالحة.

وفي حين أنّ المحقّقين المنفردين مارسوا مهامهم بعناية وبطريقة جديرة بالثناء وأبقوا العائلات على اطّلاع بأحدث التطوّرات، لم يستجب أحد لطلبات العائلات ومنظمات المجتمع المدني الموجَّهة إلى قيادة هيئة الملاحقة الوطنية لعقد اجتماعات منتظمة وإيجاد هيكلية تواصل مشتركة.[166]

أفريقيا وطرف آخر ضدّ المدير الوطني للملاحقات العامة وآخرين *Southern Africa Litigation Centre and Another v. National Director of Public Prosecutions and Others* 2012 (3) GNP 198 (All SA)، الفقرة 31؛ كريستوفر غيفيرز، "ملاحقة جريمة الفصل العنصري كجريمة ضدّ الإنسانية: لن تُعاد الكرّة Prosecuting the Crime Against Humanity of Apartheid: Never, Again"، مجلة African Yearbook of International Humanitarian Law 2018، رقم 1 (1 كانون الأول/ديسمبر 2018)؛ مؤسسة حقوق الإنسان، "قرار اتّهامي تاريخي في الجرائم ضدّ الإنسانية في قضيّة طلاب مؤتمر طلاب جنوب أفريقيا الأربعة: تهمة الفصل العنصري كجريمة ضدّ الإنسانية للمرة الأولى في نوب أفريقيا Historic Crimes Against Humanity Indictment in Cosas 4 Case: Apartheid as a Crime Against Humanity Charged for the First Time in South Africa"، بيان صحافي، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

162 انظر مثلاً الملفات القانونية المقدّمة في قضية نكاديمينغ ضدّ المدير الوطني للملاحقات العامة وآخرين *Nkadimeng v. the National Director of Public Prosecutions and Others*، www.ahmedtimol.co.za/wp-content/uploads/2020/03/6.-Notice-of-motion-and-founding-affidavit-and-annexures.pdf؛ قضيّة كالاتا وآخرين ضدّ المدير الوطني للملاحقات العامة وآخرين *Calata & Ors v. National Director of Public Prosecutions and Others*، القضية رقم 21/34557، قسم خاوتينغ للمحكمة العليا لجنوب أفريقيا.

163 صدرت قرارات اتهامية في قضايا أحمد تيمول، وحسين هافيجي، ونيل آغيت، وإيرنست ديبالي، وفي قضايا التعذيب والقتل والاختفاء القسري لنوكيثولا سيميلاني، وقتل طلّاب مؤتمر طلاب جنوب أفريقيا الأربعة، وقتل أحمد تيمول. للمزيد من المعلومات، انظر مؤسسة حقوق الإنسان "عمل لجنة الحقيقة والمصالحة غير المُنتهي The Unfinished Business of the Truth and Reconciliation Commission".

164 في بيان صحافي مشترك بتاريخ 26 حزيران/يونيو 2021، أشارت هيئة الملاحقة الوطنية ومديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية إلى اعتماد استراتيجية تحقيق خاصة بلجنة الحقيقة والمصالحة بهدف تخصيص أقسام خاصة ومستدامة للتحقيق في جرائم حقبة الفصل العنصري المروّعة وملاحقتها. جينا إيثريدج، مجمّعة، "هيئة الملاحقة الوطنية ستُنشئ وحدة متخصّصة للتحقيق في جرائم حقبة الفصل العنصري المروّعة وملاحقتها NPA to Set Up Specialist Unit to Probe, Prosecute Apartheid-Era Atrocity Crimes"، شبكة *News24*، 27 حزيران/يونيو 2021.

165 رايسا باثر، "هيئة الملاحقة الوطنية تعترف بوجود تدخّلات سياسية في قرارات الملاحقة NPA Admits to Political Interference in Prosecutorial Decisions"، صحيفة *Mail & Guardian*، 6 شباط/فبراير 2019؛ مؤسسة حقوق الإنسان، "تعليق قضايا حقبة الفصل العنصري والتدخّل في عمل هيئة الملاحقة الوطنية Suppression of Apartheid-Era Cases and Interference in the NPA"، unfinishedtrc.co.za/historical-context-of-cases/#suppresion-of-cases-002334.

166 أكّد هذه المعلومات موراي مالثورن، وهو محام يمثّل عائلات المتضرّرين من جرائم حقبة الفصل العنصري، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

السياقات التي لم تُنشأ فيها مكاتب ملاحقة خاصة

البيرو

السياق

بين العامَيْن 1980 و2000، شهدت البيرو نزاعًا مسلّحًا داخليًا أدّى إلى عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان وإلى مقتل حوالى 70000 شخص.[167] وقد وثّقت لجنة تقصّي الحقائق والمصالحة (CVR) شهادات تكشف عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

أوصت لجنة تقصّي الحقائق والمصالحة باعتماد خيار الملاحقة في عدد من القضايا الهامّة.[168] وفي تقريرها النهائي الذي صدر في العام 2003، شدّدت اللجنة على ضرورة توفير الإرادة السياسية القويّة والتزام سلطات الدولة بتحقيق العدالة،[169] كما أوصت بإنشاء مكتب ملاحقة خاص للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان السابقة وملاحقتها. وفي حين لم يتمّ إنشاء مكتب خاص، تمّ توسيع نطاق الولاية القضائية المتعلّقة بالإرهاب لمكتب المدّعي العام في العام 2004 لتشمل الجرائم ضدّ الإنسانية والجرائم العادية التي تشكّل انتهاكًا لحقوق الإنسان.[170] ولكن ثبُت أنّ هذه المقاربة غير كافية، إذ لم يكن المدّعون والمحاكم متخصّصين بما فيه الكفاية، كما عانوا من تراكم القضايا ولم يتمكّنوا بالتالي من العمل بفعالية على القضايا التي أحالتها إليهم لجنة تقصّي الحقائق والمصالحة.

وبحسب جولي غيلرو، بذلت النيابة العامة جهودًا أوّلية لإنشاء "نظام قضائي فرعي متخصّص"، إلا أنّ هذه المبادرة وصلت إلى طريق مسدود نتيجة تغيّر أولويات التمويل والأولويات السياسية.[171]

استكمال عمل لجنة تقصّي الحقائق

عندما اختتمت لجنة تقصّي الحقائق والمصالحة عملها في العام 2003، قدّمت أدلّة عن ارتكاب جرائم خطيرة في ٤٧ قضية إلى مكتب المدّعي العام، الذي استند إلى هذه الأدلّة لفتح تحقيقات.[172] فضلًا عن ذلك، أوصى مكتب أمين المظالم (Defensoría del Pueblo) بإعطاء الأولوية لـ 12 قضية في الملاحقات القضائية، كما أحالت لجنة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان 159 قضية في العام 2001 لملاحقتها قضائيًا كجزء من تسوية ودّية تمّ التوصّل إليها مع البيرو.[173]

إلا أنّ التقدُّم المُحرَز بقي محدودًا. فبحلول العام 2008، كانت معظم القضايا التي ينظر فيها مكتب أمين المظالم (57.7٪) والبالغ عددها 194 لا تزال في مرحلة التحقيق الأوّلي، بالرغم من أنّ معظمها فُتِحَت بين العامَيْن 2001 و2004.[174] ومن بين أسباب التقدُّم البطيء عدم إنشاء مكتب المدّعي العام وحدة متخصّصة لضمان متابعة القضايا بفعالية.[175]

---

167 ميلتون ليتنبرغ، "الوفيات في الحروب والنزاعات في القرن العشرين Deaths in Wars and Conflicts in the 20th Century"، ورقة برنامج دراسات السلام في جامعة كورنيل رقم 29، النسخة الثالثة (2006)، 74.

168 لجنة تقصّي الحقائق والمصالحة، التقرير الأخير (*Informe Final*)، المجلّد IX، "توصيات لجنة تقصّي الحقائق والمصالحة لضمان الالتزام الوطني بالمصالحة Recommendations of the TRC Towards a National Commitment to Reconciliation"، ليما، 2003، كما اقتُبِس في بابلو بيريز-ليون أسيفيدو، "جبر الضرر والملاحقة بعد انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة: قضيّتان قيد النظر في برنامج العدالة الانتقالية في البيرو Reparations and Prosecutions After Serious Human Rights Violations: Two Pending Issues in Peru's Transitional Justice Agenda"، سلسلة أوراق عمل العدالة الانتقالية الصادرة عن جامعة أكسفورد (22 آذار/مارس 2010).

169 لجنة تقصّي الحقائق والمصالحة، التقرير الأخير (*Informe Final*)، في بيريز-ليون، "جبر الضرر والملاحقة Reparations and Prosecutions".

170 بيريز-ليون، "جبر الضرر والملاحقة Reparations and Prosecutions"؛ تقرير أمين المظالم، رقم 139 (2008)، 107، www.defensoria.gob.pe/wp-content/uploads/2018/05/informe_139.pdf.

171 جولي غيلرو، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "مطالب التغيير لا تزال حيّة: العدالة الانتقالية والوقاية في البيرو Alive in the Demand for Change: Transitional Justice and Prevention in Peru" (حزيران/يونيو 2021)، 27.

172 جيراردو أرسي أرسي، "القوات المسلّحة ولجنة تقصّي الحقائق والعدالة الانتقالية في البيرو Armed Forces, Truth Commission and Transitional Justice in Peru"، مجلّة *SUR*، رقم 13 (كانون الأول/ديسمبر 2010).

173 تقرير أمين المظالم، رقم 139؛ بيان صحافي مشترك بين لجنة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان ومنظمة الدول الأميركية، 22 شباط/فبراير 2001، www.cidh.org/comunicados/english/2001/peru.htm.

174 تقرير أمين المظالم رقم 139، ص. 126-127.

175 م. ر. هورتادو، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "مذكرة إعلامية بشأن وضع القضايا الجنائية المتعلّقة بحقوق الإنسان في البيرو Informative Note on the Situation of Human Rights Criminal Cases in Peru" (2008) (في حيازة المؤلّف).

وتوصّل مكتب أمين المظالم في العام 2008 إلى نتيجة مفادها أنّ غياب الاختصاص الحصري في قضايا حقوق الإنسان وتراكم القضايا أدّيا إلى متابعة عدد أقلّ من القضايا.[176] كذلك، سلّط الضوء على عدد من المشاكل التي أعاقت إحراز تقدُّم في القضايا، ومنها:

- غياب مكتب ادّعاء متخصّص؛
- عبء العمل المفرط الملقى على كاهل المدّعين، الذين اضطرّوا إلى التعامل مع كمّ من كبير من القضايا الأخرى التي اعتُبِرَت أكثر أهمية؛
- غياب التحقيقات المتّسقة في القضايا؛
- غياب استراتيجية للتحقيق في الانتهاكات المعقّدة لحقوق الإنسان؛
- تدنّي مستوى الدعم الذي تقدّمه الدولة إلى المدّعين؛
- الإنفاذ الضعيف لمذكّرات التوقيف؛
- قرارات الملاحقة التي تناقض برنامج عمل حقوق الإنسان؛
- التمثيل غير المناسب لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛
- غياب التعاون من جانب وزارة الدفاع والقوى الأمنية.[177]

بالرغم من هذا التشخيص الذي يشير إلى حراجة الوضع، لم تسعَ الحكومة ومكتب المدّعي العام والقضاء إلى معالجة أوجه القصور هذه بطريقة منهجيّة.

بعد عقد من انتهاء النزاع، تمّ تعيين ثلاثة مدّعين للعمل على المستوى الوطني (النيابة العامة الجنائية)، وستّة مدّعين في الولايات القضائية الإقليمية (النيابات العامة الجنائية الإقليمية)، وثلاثة مدّعين في ليما، ومدّعيَيْن في أياكوتشو، ومدّعٍ واحد في هوانكافليكا.[178] ولكن مع ذلك، لم يتمّ التحقيق في القضايا بفعالية، ما دفع مكتب المدّعي العام إلى تعيين 15 مدّعيًا إضافيًا لإجراء تحقيقات متعلّقة بقضايا حقوق الإنسان.[179]

بالإضافة إلى مسؤولياتهم المتعلّقة بجرائم الماضي، تمّ تكليف المدّعين أيضًا بمتابعة جرائم الضرائب والجمارك والملكية الفكرية،[180] إلا أنّ ذلك أثقل كاهل المدّعين وأعاق التقدُّم في جرائم الماضي.

النتائج

بالرغم من أنّ لجنة تقصّي الحقائق أوصت بملاحقة القضايا، وبالرغم من "التسوية الودّية" مع لجنة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان، لم يتمّ إحراز تقدُّم سوى في عدد محدود من القضايا في السنوات الـ 18 منذ إنجاز لجنة تقصّي الحقائق والمصالحة لعملها. وبالرغم من أنّ ذلك يعود إلى حدّ بعيد إلى غياب الإرادة السياسية، ما زالت القيود على الوصول إلى الوثائق في الأرشيف ورفض الجيش الإفصاح عن المعلومات يقوّضان عمل المدّعين.[181]

بحلول شهر أيلول/سبتمبر 2019، كانت المحاكم قد أصدرت أحكامًا في 86 قضيّة فحسب تتعلّق بجرائم مُرتكَبة خلال فترة النزاع، ما أدّى إلى صدور 44 قرار إدانة.[182] وقوّض ذلك مشروع العدالة الانتقالية بشدّة، إذ لم تتمّ

176 تقرير أمين المظالم، رقم 139.
177 المرجع نفسه، 126-139، 145-149.
178 م. ر. هورتادو، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "مذكرة إعلامية بشأن وضع القضايا الجنائية المتعلّقة بحقوق الإنسان في البيرو Informative Note on the Situation of Human Rights Criminal Cases in Peru" (2008).
179 المرجع نفسه.
180 المرجع نفسه.
181 كريسيان كوريا، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "جبر الضرر في البيرو: من التوصيات إلى التنفيذ Reparations in Peru: From Recommendations to Implementation" (حزيران/يونيو 2013)؛ غيلرو "مطالب التغيير لا تزال حيّة Alive in the Demand for Change"، 28.
182 هيومن رايتس ووتش، "البيرو: أحداث العام 2019 Peru: Events of 2019 (2019)"، في التقرير العالمي 2020 (2020)، www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/peru.

محاسبة معظم الجناة.[183] وبالرغم من الخطط الأوّلية لإنشاء قسم متخصّص بالفعل، "لم يكن من الممكن إنشاء قسم موحّد يضع الاستراتيجية المتخصّصة اللازمة ويضمن الاختصاص الحصري والتدريب الكافي والموارد المناسبة للتعامل مع مشكلة بهذا الحجم".[184]

في هذا السياق، أشارت غيلرو إلى أنّ "آلاف القضايا أُغلقت مؤقتًا، وهي معرّضة لخطر الإغلاق الدائم".[185] في بعض الحالات، عملت الدولة جاهدة لضمان إفلات الجناة من العقاب، واضطرّت المحاكم إلى التدخّل. فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر 2017، منح رئيس الجمهورية الرئيس السابق ألبرتو فوجيموري "عفوًا إنسانيًا" نتيجة ادّعاء الأخير بأنه مريض، إلا أنّ المحكمة العليا ألغت القرار بعد سنة.[186]

المملكة المتّحدة

السياق

عانت أيرلندا الشمالية من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في حقبة "المشاكل" التي بدأت في العام 1968 وانتهت في العام 1998 بموجب "اتفاق الجمعة العظيمة". وفي حين أنّ هذه المشاكل وقعت بشكل أساسي في أيرلندا الشمالية، طال النزاع الإثني-القومي في بعض الأحيان إنكلترا. وأدّى هذا النزاع إلى وفاة 3500 شخص، كان 52 في المئة منهم من المدنيّين، و32 في المئة من عناصر قوّات الأمن البريطانية، و16 في المئة من عناصر المجموعات شبه العسكرية.[187]

الآليّات

كانت غالبية الجهود المبذولة حتّى الآن لتحقيق العدالة مخصّصة لأغراض محدّدة وغير مترابطة،[188] ما يشير إلى غياب استراتيجية عامة للتعويض عن آثار الماضي.

في العام 2005، أُنشئ فريق التحقيقات التاريخية (HET)، وهو وحدة متخصّصة في جهاز الشرطة في أيرلندا الشمالية (PSNI)، للتحقيق في 3269 جريمة قتل مُرتكَبة خلال حقبة "المشاكل". وفي العام 2014، نتيجة قيود متعلّقة بالميزانية، وكجزء عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق لجهاز الشرطة، أعلِن عن إنهاء ولاية فريق التحقيقات التاريخية واستبداله بفرع التحقيق في الإرث (LIB) الأصغر بكثير.[189]

وسبق هذه الجهود تحقيق في واحد من أبرز حوادث النزاع، أي مجزرة الأحد الدامي التي وقعت في العام 1972، والتي أدّت إلى مقتل 14 مدّعيًا وإصابة 12 آخرين. وبدأ هذا التحقيق، الذي ترأسته لجنة مؤلّفة من ثلاثة قضاة برئاسة قاضي الاستئناف البريطاني مارك سافيل، بعد فترة قصيرة من توقيع اتفاق السلام في العام 1998، وصدر التقرير النهائي بشأنه في العام 2010. وتبيّن نتيجة التحقيق أنّ المدّعين كانوا غير مسلّحين ولم يشكّلوا تهديدًا للجنود.[190] كذلك، أدّى التحقيق إلى تقديم رئيس الوزراء ديفيد كاميرون اعتذارًا علنيًا واعترافه بأنّ "أحداث الأحد الدامي غير مبرّرة وغير قابلة للتبرير. كانت خطأ فادحًا".[191]

183 كلارا ساندوفال، "تحدّي الإفلات من العقاب في البيرو: أهمية محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان The Challenge of Impunity in Peru: The Significance of the Inter-American Court of Human Rights"، مجلة *Essex Human Rights Review* 12، رقم 1 (2020): 1-20.
184 غيلرو "مطالب التغيير لا تزال حيّة Alive in the Demand for Change"، 28.
185 المرجع نفسه.
186 هيومن رايتس ووتش، "البيرو: أحداث العام (2019) Peru: Events of 2019".
187 وفق ما جمعها مالكون ساتون. انظر "تفاصيل إحصائية حول الوفيات في حقبة المشاكل Statistical Breakdown of Deaths in the Troubles"، www.wesleyjohnston.com/users/ireland/past/troubles/troubles_stats.html. للمزيد من المعلومات عن ساتون، انظر روري كارول، "التحدّي الكبير: جهد رجل واحد لتوثيق جميع الوفيات في حقبة المشاكل 'It Becomes Immense': One Man's Solo Effort to Document Every Death in the Troubles"، صحيفة *The Guardian*، 19 تموز/يوليو 2020.
188 لجنة حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية، "التعامل مع ماضي أيرلندا الشمالية: نحو مقاربة قائمة على العدالة الانتقالية Dealing with Northern Ireland's Past: Towards a Transitional Justice Approach" (2013).
189 برلمان المملكة المتحدة، محضر مجلس العموم، "أيرلندا الشمالية: فريق التحقيقات التاريخية Northern Ireland: Historical Enquiries Team" (2008)، web.archive.org/web/20110605022849/http://www.parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/cm200708/cmhansrd/cm080225/text/80225w0004.htm.
190 "تقرير مستقل: تقرير تحقيق الأحد الدامي Independent Report: Report of the Bloody Sunday Inquiry" (15 حزيران/يونيو 2010)، www.gov.uk/government/publications/report-of-the-bloody-sunday-inquiry.
191 "الأحد الدامي: التصريح الكامل لرئيس الوزراء ديفيد كاميرون Bloody Sunday: PM David Cameron's Full Statement"، هيئة الإذاعة البريطانية *BBC*، 15 حزيران/يونيو 2010.

في العام 2012، أعلن جهاز شرطة أيرلندا الشمالية أنه سيفتح تحقيقًا في جرائم القتل المُرتكَبة في الأحد الدامي، مع تخصيص فريق من 30 تحرّيًا.[192] إلا أنّ جهاز الشرطة لم يبدأ هذه التحقيقات إطلاقًا، مشتكيًا أنه يفتقر للموارد والخبرات اللازمة لذلك.[193]

وفي العام 2013، اعترفت لجنة حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية بأنّ التحقيقات تؤدّي دورًا محوريًا في تحقيق المساءلة، عبر تحديد الجناة المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان. إلا أنّ اللجنة أشارت أيضًا إلى أنّ التحقيقات بمفردها ليست كافية، نظرًا إلى حجم النزاع، وذلك بسبب التأخيرات الطويلة التي تشهدها التحقيقات.[194]

أُنشئ فرع التحقيق في الإرث في العام 2015 بهدف التحقيق في جرائم القتل والوفيات المتعلقة بالقوى الأمنية خلال حقبة المشاكل في أيرلندا الشمالية، وقضايا الوفيات غير المرتبطة بحقبة المشاكل والتي لم يتمّ حلّها بين العامَيْن 1969 و2004.[195] وفقًا لاتفاقية ستورمونت هاوس لسنة 2014، كان من المفترض أن تتولّى وحدة التحقيقات التاريخية الجديدة عمل أمين مظالم الشرطة في أيرلندا الشمالية وفريق التحقيقات التاريخية بحلول العام 2016، نظرًا إلى منحها إمكانيات أفضل للتعامل مع تلك القضايا،[196] إلا أنّ هذه العملية وصلت إلى طريق مسدود.

في أحدث محاولة لقمع التحقيق في حقبة المشاكل، أعلنت الحكومة البريطانية عن عفو واسع النطاق، من شأنه لا أن ينهي الملاحقات الجنائية فحسب، بل أيضًا أن "يغلق كلّ التحقيقات الحالية والمستقبلية أمام المحاكم المدنية، والتحقيقات الملكية، وتحقيقات أمين مظالم الشرطة".[197] إلا أنّ هذه المبادرة تعرّضت لانتقادات شديدة.[198] وعلى وجه التحديد، أشار مفوّض حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية وجهات أخرى تطالب بتحقيق العدالة إلى أنّ العفو المُقترَح يخالف المادة 2 (الحق في الحياة) من اتفاقية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.[199] فبدلًا من إجراء ملاحقات جنائية، تقترح الحكومة البريطانية إنشاء هيئة مستقلّة لتقصّي الحقائق، شبيهة بلجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا.[200]

النتائج

لم يتمّ إعطاء الأولوية للملاحقات القضائية في أيرلندا الشمالية، إذ ركّزت الدولة أكثر على مبادرات رمزيّة وأخرى تهدف إلى تقصّي الحقائق، بالإضافة إلى بعض التحقيقات في الانتهاكات المُرتكَبة.[201] كذلك، لم يتمّ تحقيق العدالة لمعظم ضحايا حقبة "المشاكل". ولا يتوفّر الكثير من البيانات الموثوقة التي تسمح بإجراء تقييم مناسب لجهود المساءلة. وأجريت بعض الملاحقات والإدانات لعناصر الأمن خلال حقبة "المشاكل"، يتعلّق معظمها بالوفيات الناجمة مباشرة عن العمليات العسكرية.[202]

---

192 لجنة حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية، "التعامل مع ماضي أيرلندا الشمالية Dealing with Northern Ireland's Past".

193 المرجع نفسه.

194 المرجع نفسه. في قضية ماكوهي وآخرين ضدّ المملكة المتّحدة، أفادت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بما يلي: "تعتبر المحكمة أنّ إجراء التحقيقات، بما في ذلك التقصّي في جرائم القتل التي ارتكبتها القوات الأمنية في أيرلندا الشمالية، شهد تأخيرات شديدة. وتعتبر المحكمة أيضًا أنّ هذه التأخيرات تطرح مشكلة خطيرة وواسعة النطاق في أيرلندا الشمالية". المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ماكوهي وآخرون ضدّ المملكة المتّحدة *McCaughey and Others v. the United Kingdom*، حكم دائرة المحكمة، [2013] ECHR 682 (16 تموز/يوليو 2013)، الفقرة 144.

195 جهاز شرطة أيرلندا الشمالية، فرع التحقيق في الإرث، "التحقيق في الإرث والإفصاح عن نتائجه Legacy Investigations and Disclosure"، https://www.psni.police.uk/inside-psni/our-departments/operational-support/legacy-investigation-branch/. انظر أيضًا كلير ميلز، "التحقيق مع عناصر القوات المسلحة السابقين الذين خدموا في أيرلندا الشمالية Investigation of Former Armed Forces Personnel Who Served in Northern Ireland" (27 تموز/يوليو 2021)، researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-8352/CBP-8352.pdf.

196 برلمان المملكة المتّحدة، مجلس العموم، لجنة الدفاع، "التحقيق في الوفيات في أيرلندا الشمالية التي شارك فيها عناصر القوات العسكرية البريطانية Investigations into Fatalities in Northern Ireland Involving British Military Personnel"، 25 نيسان/أبريل 2017.

197 روري كارول، "دراسة: خطة المملكة المتّحدة للعفو عن حقبة المشاكل تتجاوز عفو بينوشيه UK's Troubles Amnesty Plan Goes Further than Pinochet's, Study Says"، صحيفة ذا غارديان، 7 أيلول/سبتمبر 2021.

198 كلير أوفرمان، "ماكوهي وآخرون ضدّ المملكة المتّحدة: متطلبات التحقيق السريع في جرائم القتل على يد الدولة McCaughey and Others v UK: The Requirement of Prompt Investigation into State Killings"، مركز أكسفورد لحقوق الإنسان، 22 تموز/يوليو 2013؛ انظر أيضًا كارول، "خطة المملكة المتّحدة للعفو UK's Troubles Amnesty Plan".

199 دان صبّاغ، "العفو عن الجنود المشاركين في حقبة المشاكل قد يشكل انتهاكًا للقانون وفق مفوض حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية Troubles Troops Amnesty Could Break Law, Said Northern Irish Watchdog"، صحيفة ذا غارديان، 13 أيار/مايو 2020.

200 بين كوين، "المملكة المتّحدة تؤكد نيّتها وقف الملاحقات المتعلقة بحقبة المشاكل UK Confirms Plan to Call Time on Troubles Prosecutions"، صحيفة ذا غارديان، 14 أيار/مايو 2021.

201 باتريسيا لوندي، "تفويض لجان بالتعامل مع الماضي في أيرلندا الشمالية Commissioning the Past in Northern Ireland"، مجلة *Review of International Affairs* 60، رقم 1138-1 (2010): 101-133.

202 القضايا التي تشمل استخدام القوّة الفتّاكة: R v. Clegg (1984)، R v. Thain (1993) (تمّت تبرئته عند إعادة المحاكمة في العام 1999)، *R v. Fisher and Wright* (1995). ولم يتمّ ربط قضية أخرى، تتعلق بقتل مزارعَيْن كاثوليكيَّيْن في العام 1972، بالعمليات، وأُدين هؤلاء الجنود في العام 1981

في العام 2019، أبلغ جهاز شرطة أيرلندا الشمالية عن التقدُّم المُحرَز في ملاحقة القضايا المتعلّقة بحقبة "المشاكل" بين العامَيْن 2011 و2019، مشيرًا إلى إصدار أربعة قرارات إدانة.[203] وفي العام 2021، قدّم جهاز الشرطة تحديثًا يغطي المرحلة بين العامَيْن 2014 و2021، كاشفًا عن عدم إصدار أيّ قرار إدانة منذ إنشاء فرع التحقيق في الإرث في العام 2014.[204]

وبحسب جهاز شرطة أيرلندا الشمالية، بلغ عدد القضايا المتعلّقة بحقبة "المشاكل"، في كانون الثاني/يناير 2021، 929 قضية، تشمل 1184 ضحية، بما في ذلك 33 قضية لا تزال مستمرّة.[205] وكما ورد في الإفادة المقدّمة أمام البرلمان، لم يُحرَز الكثير من التقدُّم في هذا المجال:

> حتى تاريخه، اتُّهِم ستّة عسكريّين بجرائم مُرتكَبة خلال حقبة "المشاكل". ولكن في أيار/مايو 2021، وصلت القضية الأولى التي بلغت مرحلة المحاكمة إلى طريق مسدود بعد أن حكم القاضي بأنّ الأدلّة الرئيسية التي قدّمها الادّعاء غير مقبولة. وبعد مراجعة أجراها جهاز الملاحقات العامة (PPS)، أوقفت قضيّتان أخريان، بما في ذلك القضيّة ضدّ الجندي F لدوره في الأحد الدامي.[206]

لم تتّسم المقاربة المعتمدة لملاحقة جرائم حقبة "المشاكل" بالكثير من التنسيق أو الاتّساق، كما لم يتمّ إنشاء أيّ وحدة تحقيق وملاحقة متخصّصة للتركيز على هذه القضايا، ما يفسّر غياب العمل المتضافر لمعالجة القضايا التي لم يتمّ حلّها بعد، والبالغ عددها حوالى 2000.[207]

كينيا

السياق

تسبّب إرث الاستعمار، المقرون بعقود من التمييز الإثني والقبليّة والفساد المستشري ونظام الحزب الواحد، بأعمال عنف خطيرة بعد انتخابات العام 2007. وأدّت المفاوضات التي قادها أمين عام الأمم المتّحدة كوفي عنان إلى اتفاق تقاسم السلطة الذي تمّ تكريسه في قانون الوحدة الوطنية والمصالحة لسنة 2008. وفي السنة نفسها، أنشأت الحكومة لجنة تحقيق دولية في أعمال العنف التي تلت الانتخابات عُرِفَت باسم "لجنة واكي". وأُنشئت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في العام 2009، كما أقرّ الدستور الجديد في العام 2010.

الآليّات

أوصت لجنة واكي بإنشاء محكمة خاصة لمتابعة المساءلة الجنائية في الجرائم المُرتكَبة خلال أعمال العنف التي تلت الانتخابات، مع إنشاء قسم متخصّص للتحقيق والملاحقة ضمن المحكمة وإجراء تحقيقات يقودها فريق الادّعاء.[208] وكان من المفترض أن تتألّف المحكمة من أربع هيئات: "الدوائر (بما في ذلك دائرة استئناف)، والمدّعي العام، المستقلّ عن الدوائر، وقلم، ومكتب الدفاع".[209] كذلك، أوصت اللجنة بأنه في حال فشلت الحكومة في إنشاء هذه المحكمة، ينبغي إحالة القضايا المحدّدة إلى المحكمة الجنائية الدولية (سُلِّم الأمين العام للأمم المتّحدة كوفي عنان مغلّفًا مُغلقًا يتضمّن أسماء الأشخاص الذين يتحمّلون القدر الأكبر من المسؤولية).[210]

بالقتل. انظر ميلز، "التحقيق مع عناصر القوات المسلّحة السابقين Investigation of Former Armed Forces Personnel"، 15.
203 ميلز، "التحقيق مع عناصر القوات المسلّحة السابقين Investigation of Former Armed Forces Personnel"، 33.
204 المرجع نفسه، 33-34.
205 تتعلق هذه البيانات فقط بالقضايا التي أُحيلت إلى فرع التحقيق في الإرث منذ العام 2014.
206 ميلز، "التحقيق مع عناصر القوات المسلّحة السابقين Investigation of Former Armed Forces Personnel".
207 روري كارول، "استياء بسبب عزم المملكة المتّحدة إغلاق القضايا التي لم يتمّ حلّها بعد من حقبة المشاكل Dismay over UK Plan to Close Unsolved Troubles Cases"، صحيفة ذا غارديان، 18 آذار/مارس 2020.
208 لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، "لجان التحقيق – تقرير لجنة التحقيق في أعمال العنف التي تلت الانتخابات (تقرير لجنة واكي) Waki Report) CIPEV Report—Commissions of Inquiry)" (2008)، IX: الوثائق والأنظمة الحكومية، 475، الفقرة 12، digitalcommons.law.seattleu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1004&context=tjrc-gov.
209 المرجع نفسه، 472-476.
210 جورج كيغورو، "تحديث عام بشأن سعي كينيا إلى تحقيق المحاسبة في أعمال العنف التي تلت الانتخابات A General Update on Kenya's Search for Accountability for the Post Election Violence"، ورقة مقدّمة خلال المنتدى الإقليمي حول العدالة الدولية والانتقالية، 30 تموز/يوليو 2012، www.asf.be/wp-content/uploads/2012/10/Kenya-Situtation-Analysis.pdf.

وعندما مُنيت الجهود المتكرّرة لإنشاء المحكمة بالفشل، فتح مدّعي المحكمة الجنائية الدولية من تلقاء نفسه تحقيقًا في أعمال العنف التي تلت الانتخابات في كينيا في العام 2010، وأصدر قرارات اتّهامية بحقّ أربعة مشتبه فيهم رفيعي المستوى في العام 2011.[211] إلا أنّ ترهيب الشهود وعدم تعاون الحكومة الكينيّة أجبرا مدّعي المحكمة الجنائية الدولية على سحب التُهم.[212]

وفي العام 2012، أوصت إحدى لجان مفوضية الجهاز القضائي بإنشاء قسم للجرائم الدولية في المحكمة الكينيّة العليا للتعامل مع قضايا أعمال العنف التي تلت الانتخابات وغيرها من الجرائم الدولية وعبر الوطنية.[213] إلا أنّ الجهود الرامية إلى إنشاء هذا القسم الخاص ضمن المحكمة العُليا باءت بالفشل، بالرغم من تأكيد جهاز الشرطة أنّه أعدّ ملفّات بحقّ 6000 شخص تقريبًا.[214]

النتائج

لم يتمّ تحقيق أيّ مساءلة جنائية عمليًا في جرائم العنف التي تلت الانتخابات في كينيا. فالقضية الوحيدة التي أفضت إلى نتيجة هي إصدار المحكمة العليا في نيروبي حكمًا في العام 2020 لصالح أربع ناجيات من العنف الجنسي قدّمن دعوى ضدّ عدّة أجهزة تابعة للدولة، مع اتّهام الأخيرة بالتقصير في تنفيذ موجباتها، في انتهاك واضح لحقوق الإنسان الخاصة بالضحايا.[215] وفي الواقع، أدّى الرفض السياسي لأيّ مسعى فعلي لتحقيق المساءلة في جرائم العنف التي تلت الانتخابات إلى إفلات غالبية الجناة من العقاب.

تونس

السياق

شهدت تونس في العامَيْن 2010 و2011 انتفاضة شعبية، عُرِفَت باسم ثورة الحرية والكرامة، وأسقطت النظام للسلطوي للرئيس زين العابدين بن علي ، الذي اتّسم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تقييد الحرّيات الشخصية للمواطنين التونسيّين.

الآليّات

ضمن إطار عملية العدالة الانتقالية، أُنشئت هيئة الحقيقة والكرامة (IVD) في عالم 2014، وجمعت ما يزيد عن 60000 انتهاك لحقوق الإنسان.[216] وسعيًا إلى تحقيق المساءلة الجنائية، أنشئت 13 دائرة جنائية متخصّصة

---

211 ائتلاف كينيّون من أجل السلام والحقيقة والعدالة (KPTJ)، "فرصة حقيقية للعدالة؟ قسم الجرائم الدولية في المحكمة الكينيّة العليا A Real Option for Justice? The International Crimes Division of the High Court of Kenya" (2014).

212 الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، "وقف قضية روتو وسانغ في المحكمة الجنائية الدولية: التلاعب بالشهود يؤدي إلى انتصار الإفلات من العقاب على العدالة مرّة جديدة Termination of Ruto and Sang Case at the ICC: Witness Tampering Means Impunity Prevails over Justice Again"، بيان صحافي، 5 نيسان/أبريل 2016؛ توماس إسكريت ودنكان ميريري، "مدّعي المحكمة الجنائية الدولية يسحب التهم ضدّ الرئيس الكيني ICC Prosecutor Withdraws Charges Against Kenyan President"، وكالة رويترز، 5 كانون الأول/ديسمبر 2014؛ المحكمة الجنائية الدولية، "صحيفة معلومات حول قضية: المدّعي ضدّ وليام ساموي روتو وجوشوا آراب سانغ *The Prosecutor v. William Samoei Ruto and Joshua Arap Sang*"، Case Information Sheet: www.icc-cpi.int/CaseInformationSheets/rutosangEng.pdf.

213 مفوضية الجهاز القضائي، "تقرير لجنة مفوضية الجهاز القضائي بشأن إنشاء قسم للجرائم الدولية في المحكمة الكينيّة العليا Report of the Committee of the Judicial Service Commission on the Establishment of an International Crimes Division in The High Court of Kenya" (30 تشرين الأول/أكتوبر 2012). انظر أيضًا عثمان عمران، "المشتبه فيهم في أعمال العنف التي تلت الانتخابات قد يُحاكَمون بموجب القانون الدولي Post-Election Violence Suspects May Face International Law"، صحيفة *The Saturday Standard*، 18 آب/أغسطس 2012.

214 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "ملاحقة الجرائم الدولية وغيرها من الجرائم الخطيرة في كينيا Prosecuting International and Other Serious Crimes in Kenya" (2013)، www.ictj.org/publication/prosecuting-international-and-other-serious-crimes-kenya.

215 جمهورية كينيا في قسم الحقوق الدستورية وحقوق الإنسان لدى المحكمة الكينيّة العليا في نيروبي، العريضة رقم 122 لسنة 2013، الحكم، 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، phr.org/wp-content/uploads/2020/12/NAIROBI-HC-CHR-PETITION-NO.-122-OF-2013-COVAW-11-OTHERS-V-A.G.-10-OTHERS-4.pdf. انظر أيضًا منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، "المحكمة تحقق العدالة لعدّة ناجيات من العنف الجنسي الذي تلا الانتخابات في كينيا Court Delivers Justice for Several Survivors of Post-Election Sexual Violence in Kenya"، بيان صحافي، 10 كانون الأول/ديسمبر 2020.

216 لجنة الحقوقيين الدولية، "تعزيز المساءلة من خلال الدوائر الجنائية المتخصّصة في تونس: المبادئ والممارسات الموصى بها للتحقيق في الجرائم الجنسية والقائمة على النوع الاجتماعي وملاحقتها والفصل فيها Strengthening Accountability Through the Specialized Criminal Chambers in Tunisia: Principles and Recommended Practices on the Investigation, Prosecution and Adjudication of Sexual and Gender-Based Crimes" (حزيران/يونيو 2021)، 6.

(SCC) بموجب قانون العدالة الانتقالية لسنة 2013، وتمّ تفعيلها بموجب مراسيم.[217] وأُدمِجَت هذه الدوائر ضمن المنظومة القضائية التونسية وشكّلت جزءًا من المحاكم الابتدائية.[218] وتشمل ولاية الدوائر الجنائية المتخصّصة النظر في الجرائم المحدّدة في قانون العدالة الانتقالية، بما في ذلك جرائم القتل، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والتعذيب، والاختفاء القسري، والإعدام من دون محاكمة عادِلة.[219]

إلا أنّ قانون العدالة الانتقالية لم ينصّ على إنشاء وحدات تحقيق وملاحقة خاصة لدعم عمل الدوائر الجنائية المتخصّصة. فلم يأتِ القانون على ذكر النيابة العمومية سوى مرّة واحدة، في سياق الحديث عن موجب إحالة الانتهاكات الجسيمة "المُثبَتة" لحقوق الإنسان من قبل هيئة الحقيقة والكرامة إلى النيابة العمومية.[220] كذلك، لم يحدّد قانون العدالة الانتقالية إطارًا قانونيًا شاملًا للتحقيق والملاحقة،[221] بل كان من المتوقع أنّ تحيل هيئة الحقيقة والكرامة "القضايا المُثبَتة" إلى الدوائر الجنائية المتخصّصة، بالرغم من أنّها عبارة عن لجنة مستقلّة لتقصّي الحقائق، وليست هيئة تحقيقات جنائية تابعة للدولة.

النتائج

بحلول شهر حزيران/يونيو 2021، لم يكن أيّ من الدوائر المتخصّصة قد أصدر حكمًا بعد.[222] فقد تبيّن أنّ من الصعب على الدوائر الجنائية المتخصّصة إحضار المُشتبَه فيهم المُحتجَزين لدى الشرطة إلى المحاكم نتيجة معارضة نقابات الشرطة، التي ترفض السماح لعناصرها بتوفير الحماية للدوائر الجنائية المتخصّصة في القضايا التي من المفترض أن يمثُل فيها زملاؤهم المتّهمون بالتعذيب أمام المحكمة.[223]

لقد أُثيرت مخاوف بشأن جودة التحقيقات الجنائية التي تجريها هيئة الحقيقة والكرامة.[224] فقد أشارت كايت فاينسوارن، وهي مدّعية وخبيرة قانونية دولية، إلى أنّ هيئة الحقيقة والكرامة، باعتبارها لجنة لتقصّي الحقائق، تفتقر إلى الصلاحيات والدعم السياسي اللازمَيْن لإجراء تحقيقات جنائية فعّالة. فضلًا عن ذلك، ترفض الجهات الحكومية التعاون مع الهيئة، ما يحدّ من قدرتها على الوصول إلى السجلّات الرسمية.[225]

وغالبًا ما تكون ملفّات هيئة الحقيقة والكرامة التي تُحال إلى الدوائر الجنائية المتخصّصة من النيابة العمومية غير مكتملة، كما أنّ الدوائر الجنائية المتخصّصة تفتقر إلى الموارد والإمكانيات اللازمة للتعامل مع بعض القضايا الضخمة والمعقّدة، مثل قضية الفساد التي تشمل 13 مصرفًا من حقبة الرئيس بن علي. ولا يتيح الإطار القانوني الحالي التشغيل الفعّال للدوائر الجنائية المتخصّصة أو المشاركة المجدية للضحايا (على سبيل المثال، هناك نقص حاد في التمثيل القانوني للضحايا).[226]

يحقّ للقضاء في تونس، بموجب القانون الجنائي المحلّي، إجراء "تحقيقات داعمة".[227] فنظرًا إلى عدم منح الدوائر الجنائية المتخصّصة صلاحيات تحقيق خاصة، وبما أنّ القانون لم يحدّد عملية لإعادة القضايا إلى النيابة العمومية لإجراء المزيد من التحقيقات بشأنها، تهدف هذه "التحقيقات الداعمة" إلى التعمّق في التحقيق في الحالات التي يُفترَض عادة أن تستدعي تحقيقات جنائية كاملة. إلا أنّ هذه العملية قد تسبّب تضاربًا في المصالح،

217 ألفة بلحسين، "تونس: ما مستقبل للدوائر الجنائية المتخصّصة بعد تخفيف تدابير الإقفال الشامل؟ Tunisie: Quel avenir pour les chambres spécialisées à l'heure du deconfinement?"، موقع *JusticeInfo.net*، 5 أيار/مايو 2020.

218 القانون الأساسي رقم 2013-53 المؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013 المتعلّقة بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، المادة 8، منشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (يُشار إليه في ما بعد بـ"قانون العدالة الانتقالية").

219 قانون العدالة الانتقالية، المادة 8.

220 قانون العدالة الانتقالية، المادة 42: "تحيل الهيئة إلى النيابة العمومية الملفات التي يثبت لها فيها ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ويتم إعلامها بكل الإجراءات التي يتم اتخاذها لاحقا من قبل السلطة القضائية".

221 لجنة الحقوقيين الدولية، "تونس: إجراءات الدوائر الجنائية المتخصّصة في ضوء المعايير الدولية Tunisia: Procedures of the Specialized Criminal Chambers in Light of International Standards" (تموز/يوليو 2017)، 3.

222 لجنة الحقوقيين الدولية، "تعزيز المساءلة Strengthening Accountability"، 8.

223 بلحسين، "تونس: ما مستقبل Tunisie: Quel avenir".

224 لجنة الحقوقيين الدولية، "تونس: إجراءات الدوائر الجنائية المتخصّصة Tunisia: Procedures of the Specialized Criminal Chambers".

225 مقابلة مع كايت فاينسوارن، مدّعية وخبيرة قانونية دولية، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

226 هوارد فارني وكاتارزينا زدونكزيك، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "الأطُر القانونية للدوائر المتخصّصة: دراسات مقارنة للدوائر المتخصّصة التونسية Legal Frameworks for Specialized Chambers: Comparative Studies for the Tunisian Specialized Criminal Chambers" (2018)؛ مقابلة مع محمد آزر زواري، مسؤول قانوني، وناديا جمل، مسؤولة برامج، المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تونس، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

227 مجلّة الإجراءات الجزائية التونسية، المواد 50 و143 و206. انظر أيضًا لجنة الحقوقيين الدولية، "تعزيز المساءلة Strengthening Accountability"، 21.

إذ إنّ الجهة نفسها ستكون مكلّفة بالتحقيق وإصدار الحكم.[228] وبالإضافة إلى القضايا الناتجة عن هيئة الحقيقة والكرامة، ينبغي على المدّعين والقضاة الذين تُحال إليهم القضايا أمام الدوائر الجنائية المتخصّصة معالجة القضايا المعتادة الأخرى المتعلّقة بالجرائم العادية.[229]

228 مقابلة مع كايت فاينسوارن. انظر أيضًا المادة 50 من مجلّة الإجراءات الجزائية التونسية، التي تمنع قاضي التحقيق من المشاركة في الحكم في القضايا التي باشر البحث فيها.
229 مقابلة مع كايت فاينسوارن.

الفصل الثالث: السمات الأساسية للوحدات المتخصّصة

يقيّم هذا الفصل السمات الأساسية التي تميّز الوحدات المتخصّصة – بما في ذلك هيكلياتها وأطقُم عملها وعمليّاتها، وآليات التواصل والاتّصال التي تعتمدها – ودور المجتمع المدني، كما يستخلص بعض الاستنتاجات حول سمات الوحدات المتخصّصة التي تزيد من فعاليتها. ويسلّط هذا الفصل أيضًا الضوء على الفوارق بين الوحدات التاريخية، وذات الولاية المختلطة، والحديثة العهد.

الهيكليّة

تعتمد صلاحيات الوحدات المتخصّصة وولايتها وأطقُم عملها ومواردها إلى حدّ بعيد على توفّر إطار قانوني مؤاتٍ تُنشأ هذه الوحدات بموجبه، وعلى الاعتبارات السياسية خلف إنشاء هذه الوحدات. فيعود بعض أشهر الآليات في هذا السياق إلى استراتيجيات مساءلة أوسع نطاقًا، كما في ألمانيا والأرجنتين. وتشكّل هذه الآليات في دول أخرى، كالولايات المتّحدة وكندا، عناصر هامّة من استراتيجيات الهجرة. أمّا الوحدات الحديثة العهد التي أنشئت في أوروبا، وخصوصًا في ألمانيا وفرنسا وهولندا، فتعكس التزام هذه الدول بالنضال العالمي ضدّ ظاهرة الإفلات من العقاب.

بالرغم من أنّ كندا لم تُنشئ وحدة متخصّصة، إلا أنها اعتمدت مقاربة شاملة لتحقيق المساءلة في الجرائم الدولية الخطيرة عبر اعتماد برنامج جرائم الحرب، الذي تنفّذه أربع جهات حكومية أساسية، وهي: دائرة الجنسية واللاجئين والهجرة الكندية؛ ووكالة خدمات الحدود الكندية؛ وشرطة الخيالة الكندية الملكية؛ ووزارة العدل الكندية. كذلك، أنشئت فرق متخصّصة ضمن جهاز الشرطة ووزارة العدل. ويعتمد البرنامج ثلاثة مسارات أساسية لتحقيق المساءلة، وهي التحقيقات والملاحقات الجنائية، وإجراءات الهجرة، وسحب الجنسية.[230]

وفق المعلومات المتوفرة لدينا، ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي أنشأت وحدة تاريخية ووحدة حديثة العهد. فيتوفّر في ألمانيا حاليًا المكتب المركزي (للتحقيق في الجرائم النازية)، وهو مستقلّ عن النيابة العامة الفدرالية؛ ووحدة الجرائم الدولية، التابعة للنيابة العامة الفدرالية؛ والمكتب المركزي لمكافحة جرائم الحرب (ZBKV)، التابع لجهاز الشرطة الجنائية الفدرالية.[231] وفي الأرجنتين، تتوفّر وحدتان تاريخيّتان تنظران في جرائم الماضي، ولكن ما من وحدة متخصّصة تعتمد الولاية القضائية العالمية، نظرًا إلى العدد المنخفض نسبيًا من هذه القضايا في الأرجنتين.[232]

غالبًا ما يتولّى قيادة الوحدات التاريخية أفراد ذوو سلطة واسعة، إذ إنها تعمل تحت إشراف نائب المدّعي العام (كما في البوسنة والهرسك)، ومدّع عام خاص يتبع مباشرة للمدّعي العام (كما في الأرجنتين). وفي أستراليا، أنشئ مكتب المحقّق الخاص، الذي يحقّق في سلوك القوات الخاصة الأسترالية في أفغانستان، كوكالة تنفيذية

230 حكومة كندا، "جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية War Crimes and Crimes Against Humanity".
231 انظر الملحق.
232 مقابلة مع د. ماريا أنخلس راموس.

تعمل تحت إشراف وزير الداخلية، ولكن يتولّى قيادتها محقّق خاص مستقلّ.[233] وفي صربيا، يتمّ انتخاب المدّعي العام المعني بجرائم الحرب من قبل الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا.[234]

أمّا الوحدات الحديثة العهد فغالبًا ما تكون مركزية على المستوى الوطني لتسهيل الوصول إلى السلطات المركزية، إذ قد تطلب هذه الوحدات مساعدة من السلطات المركزية خلال التحقيقات والملاحقات (مثلًا، قد تدعو الحاجة إلى توصية من وزير الخارجية لفتح تحقيق ما) ولتسهيل التعاون الدولي.[235] ففي السويد مثلًا، تمتلك وحدة متخصّصة تابعة للنيابة العامة مكاتب في ستوكهولم وغوتنبرغ ومالمو.[236]

في بعض الحالات، يتمّ إنشاء وحدات متخصّصة لدى كلّ من النيابة العامة وجهاز الشرطة (كما في فرنسا وألمانيا والسويد).[237] في إنكلترا وويلز، أُنشئ فريق معني بجرائم الحرب ضمن قيادة مكافحة الإرهاب في شرطة العاصمة (Metropolitan Police) للتحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة، بما في ذلك جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، والإبادة الجماعية، وجرائم التعذيب القائمة بذاتها.[238]

هذا وتمّ دمج بعض الوحدات المتخصّصة الحديثة العهد التي أُنشئت أساسًا كوحدات خاصة معنية بالجرائم الدولية الخطيرة ضمن الهيئات المعنية بالإرهاب وغيره من الجرائم عبر الوطنية في السنوات الأخيرة. فقد دُمِجَت الوحدة المتخصّصة في فرنسا مؤخرًا ضمن سلطات مكافحة الإرهاب،[239] كما دُمِجَت الوحدة المتخصّصة في الدانمرك ضمن الوحدة المعنية بالجرائم الدولية الاقتصادية.[240] كذلك، دُمِجَت وحدتان مستقلّتان تابعتان للنيابة العامة في فرنسا ضمن قسم واحد (النيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب PNAT)، من دون أن يؤثر ذلك على الصلاحيات الخاصة بكلّ وحدة. ولا تزال الوحدتان منفصلتَيْن، ولكنهما أصبحتا تابعتَيْن للنيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب. أمّا في الدانمرك، فقد أدّت عملية الدمج إلى إلغاء الصلاحيات الخاصة المتعلقة بالتحقيق في الجرائم الدولية.[241]

التكوين المتنوّع

اعتمدت الدول مقاربات مختلفة جدًا في تكوين الوحدات المتخصّصة، التي يتراوح حجمها بين وحدات صغيرة تتضمّن طاقم عمل محدود، ووحدات كبيرة تتضمّن أكثر من 100 موظف.

ومن المرجح أكثر أن تتضمّن الوحدات التاريخية، التي تشمل ولايتها التعامل مع جرائم الماضي، خبراء من مجموعة واسعة من الاختصاصات، مثل المؤرّخين وعلماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا. فعلى سبيل المثال، يضمّ مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية (PCCH) في الأرجنتين 21 موظفًا تقريبًا، بما في ذلك محامين ومدّعين وعلماء أنثروبولوجيا وعلماء اجتماع ومؤرّخين وخبراء في الإعلام والتواصل.

233 الأمر القاضي بإنشاء مكتب المحقّق الخاص كوكالة تنفيذية، 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، www.legislation.gov.au/Details/C2020G01030
234 مكتب المدّعي العام المعني بجرائم الحرب، "التنظيم"، www.tuzilastvorz.org.rs/en/about-us/organization
235 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في سويسرا Universal Jurisdiction Law and Practice in Switzerland" (2019).
236 فينين، "تجاوز العقبات Surmonter les obstacles"، 94.
237 انظر الملحق.
238 بالرغم من عدم إنشاء وحدة متخصّصة للنظر في حقبة المشاكل، أُنشئ فريق ضمن جهاز الشرطة للنظر في الجرائم الدولية. حكومة المملكة المتّحدة، "مذكرة حول التحقيق في جرائم الولاية القضائية العالمية وملاحقتها Note on the Investigation and Prosecution of Crimes of Universal Jurisdiction" (2018)، الفقرة 6. ما من فريق مختصّ مشابه في النيابة العامة الملكية (CPS). وتتعامل وحدة مكافحة الإرهاب ضمن قسم الجرائم الخاصة ومكافحة الإرهاب في النيابة العامة الملكية مع الجرائم الدولية الخطيرة. انظر النيابة العامة الملكية، "تقرير مستقلّ يثني على عمل قسم الجرائم الخاصة ومكافحة الإرهاب لدى النيابة العامة الملكية Crown Prosecutor's Office Independent Report Welcomes Work of CPS Special Crime and Counter Terrorism Division"، 5 شباط/فبراير 2019.
239 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر؛ مقابلة مع إيمانويل مارشان، نائبة الرئيس ورئيسة القسم القانوني في منظمة Civitas Maxima، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
240 تتمثل حاليًا في مكتب النيابة العامة للجرائم الاقتصادية الخطيرة والجرائم الدولية (SØIK). وكانت الجرائم الدولية الأساسية والجرائم الاقتصادية تندرج ضمن وحدتَيْن منفصلتَيْن إلى حين إجراء تعديل في العام 2013.
241 ميكل جارلي كريستنسن، "الملاحقة الدولية والبيروقراطية الوطنية: السباق لإدماج الممارسات الدولية ضمن جهاز الشرطة الدنماركي International Prosecution and National Bureaucracy: The Contest to Define International Practices Within the Danish Prosecution Service"، مجلة *Law and Social Inquiry* 43، رقم 1 (2018): 152-181.

تُظهِر أبحاثنا أنّه من المرجح أكثر أن تتّسم الوحدات التاريخيّة بهيكلية أوسع للموارد البشرية، مقارنة بالوحدات الحديثة العهد. فعلى سبيل المثال، يتضمّن مكتب المحقّق الخاص في أستراليا حوالى 50 محقّقًا ومحلّلًا جنائيًا؛ وفي الأرجنتين، يضمّ مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية على المستويَيْن المركزي والإقليمي حوالى 170 موظفًا؛ وفي بولندا، تضمّ اللجنة العليا لمحاكمة الجرائم ضد الأمة البولندية 81 مدّعيًا على المستويَيْن المركزي والإقليمي؛ وفي ألمانيا، ضمّ المكتب المركزي في ذروة عملياته 121 موظفًا، بمن فيهم 49 مدّعيًا وقاضيًا.[242] وفي حين أنّ القسم الخاص المعني بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك أصغر من نظرائه بعض الشيء، إذ يضمّ 27 مدّعيًا و10 محقّقين و4 محلّلين، لا يزال أكبر من معظم الوحدات الحديثة العهد والوحدات ذات الولاية المختلطة.[243]

في المقابل، يبدو أنّ أطقُم عمل الوحدات الحديثة العهد أصغر نطاقًا بشكل ملحوظ. ففي فرنسا، تضمّ الوحدة الحديثة العهد، أي وحدة الجرائم ضدّ الإنسانية (CAH) ضمن النيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب (PNAT)، 18 موظفًا، في حين أنّ المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب (OCLCH) التابع للدرك الوطني يضمّ حوالى 40 موظفًا، 30 منهم يعملون على الجرائم الدولية الخطيرة.[244] وفي ألمانيا، تضمّ وحدة الجرائم الدولية في جهاز الشرطة 12 مدّعيًا.[245] وفي بلجيكا، يعمل 7 محقّقين فقط في جهاز التحقيق السابع التابع للشرطة القضائية الفدرالية، في حين أنّ وحدة جرائم الحرب التابعة لجهاز الشرطة والقسم الدولي في النيابة العامة في السويد تضمّ حوالى 17 محقّقًا ومحلّلًا و15 مدّعيًا.[246]

ويُحتمَل أنّ سبب تمتّع الوحدات التاريخية بموارد أفضل هو أنه قد يكون من الأسهل تبرير تخصيص الموارد لكشف ملابسات الجرائم ذات الأهمية التاريخية التي وقعت في البلد نفسه، مقارنة بالجرائم التي ارتُكِبَت على بعد آلاف الكيلومترات.

ويشكّل المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب مثالًا جيدًا عن وحدة متخصّصة تستثمر الموارد القائمة في سبيل تحقيق العدالة الدولية. فيعمل المكتب المركزي عن كثب مع ملحقي الأمن الداخلي في السفارات الفرنسية ومع الباحثين في الجامعات، الذين يقدّمون له الدعم التحليلي والتقني اللازم.[247]

في الأرجنتين، لا يوظّف مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية محقّقين، إذ يتولّى المدّعون مسؤولية التحقيق. ولا تُشرِك هذه الوحدة وكالات إنفاذ القانون التابعة للدولة أو الجيش في تحقيقاتها، نظرًا إلى الدور الذي لعبته في حقبة النظام الديكتاتوري.

العمليّات

التحقيقات القائمة على الملاحقات: التعاون الوثيق بين المحقّقين والمدّعين

يتّجه الكثير من الدول حول العالم إلى تشجيع التعاون الوثيق بين المحقّقين والمدّعين، خصوصًا في ما يتعلّق بالقضايا الجنائية التي تستدعي بذل جهود متضافرة وتوفير خبرات متعدّدة الاختصاصات.[248] وتشمل القضايا الجنائية المعقّدة الجريمة المنظمة، والفساد، والجرائم الدولية الخطيرة، حيث غالبًا ما يكون الجناة من الأشخاص النافذين أو ذوي العلاقات السياسية الرفيعة المستوى. وعليه، اعتمدت بعض الوحدات المتخصّصة مقاربة التحقيقات القائمة على الملاحقات، مثل الوحدات في هولندا وأوغندا.

242 البيان الافتتاحي للجنة التشريعية المعنية بالشؤون القانونية والدستورية، تقديرات مجلس الشيوخ الأسترالي، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، www.osi.gov.au/news-and-resources/senate-estimates-25-october-2021. انظر الملحق.
243 كورنر، "تحسين ملاحقة جرائم الحرب Improving War Crimes Processing".
244 فينين، "تجاوز العقبات 46-47 ،"Surmonter les obstacles؛ مقابلة مع جان بيار شمالي.
245 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر؛ انظر ريتشر، "التطوّرات الحالية Aktuelle Entwicklungen"، 599.
246 انظر الملحق.
247 مقابلة مع جان بيار شمالي.
248 مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "أدوات سيادة القانون للدول المارة بمرحلة ما بعد النزاع: مبادرات المقاضاة" (2006).

يبدو أنّ كلًّا من الأنظمة التخاصميّة والتحقيقيّة تخلّت عن الفصل القاطع بين مهام التحقيق والملاحقة.[249] فتشير لجنة وزراء مجلس أوروبا في إحدى توصياتها إلى أنّه "ينبغي على الدول حيث يكون جهاز الشرطة مستقلًّا عن النيابة العامة اتّخاذ تدابير فعّالة لضمان التعاون المناسب والوظيفي بين النيابة العامة والشرطة".[250]

وقد وافق المستجيبون الذين أُجريت معهم مقابلات في إطار الدراسة الراهنة على أنّ التحقيقات القائمة على الملاحقات تكتسب أهمية كبرى لضمان التحقيق والملاحقة الفعّالَيْن في الجرائم الدولية وجرائم الماضي.[251] فيفسح إنشاء الوحدات المتخصّصة المجال أمام تعاون أوثق بين المحقّقين والمدّعين. وقد وجدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أنه ونتيجة لإنشاء وحدات متخصّصة معنيّة بجرائم الجرب في ألمانيا وفرنسا وهولندا، "تحسّن التعاون بين الشرطة والمدّعين إلى حدّ بعيد في السنوات الماضية، ما ساهم في تعزيز قدرة الوحدات على معالجة القضايا بفعالية".[252]

وكما أشارت كايت فاينسوارن، من الضروري أن يتولّى المدّعون توجيه التحقيقات في الجرائم الدولية وجرائم الماضي "لضمان توافر الأدلّة الكافية منذ بداية القضية وحتى نهايتها، من أجل الالتزام بمعايير المحاكمة".[253]

فضلًا عمّا سبق، اعتمدت المحاكم الدولية مقاربة التحقيقات القائمة على الملاحقات، إذ إنّ القضايا الجنائية المعقّدة تتطلّب نهجًا عمليًا لضمان كفاية الأدلّة حول عناصر الجريمة، من أجل تقييم التحدّيات المتعلّقة بالأدلّة وتسهيل العمليات التي تستوجب تدخّل القضاء.[254] وقد أشار ستيفن راب إلى أنه وبالرغم من أنّ الدول التي تعتمد القانون المدني تتّبع مقاربة التحقيقات القائمة على الملاحقات أكثر من سواها، "لا يعني ذلك أنّه يستحيل اتّباع هذه المقاربة في أنظمة القانون العام – بل على العكس، يمكن اعتماد هذه المقاربة، ولكنّ ذلك يعتمد على شخصية الأفراد المعنيّين والعلاقة التي تتشكّل بين سلطات الملاحقة وسلطات التحقيق".[255] ففي فرنسا مثلًا، يعمل المحقّقون والمدّعون بشكل وثيق وتعاوني عبر تطوير الاستراتيجيات التحقيقية معًا لكلّ قضية، وعقد اجتماعات منتظمة، ومشاركة المعلومات بشكل مستمرّ.[256]

إنكلترا وويلز

في الدول التي تعتمد القانون العام، عادةً ما يعمل المحقّقون والمدّعون بشكل منفصل. ولكن في تسعينيّات القرن الماضي، لاحظ الخبراء والباحثون بروز عدّة تحدّيات متعلّقة بهذا الفصل في العمليّات،[257] مع اعتماد الشرطة أكثر فأكثر على المدّعين للمشورة القانونية بسبب تزايد المطالبات الداعية إلى التعامل مع الجريمة المنظّمة (خصوصًا تبييض الأموال والإتجار بالمخدّرات) والجرائم المتعلّقة بالقانون الدولي الإنساني، فضلًا عن تزايد مستوى التعقيد في القانون الموضوعي والقانون الإجرائي.[258]

بالإضافة إلى ذلك، أدّى الفصل الصارم بين وظائف التحقيق والملاحقة إلى مشكل على مستوى التنسيق. فلا يشارك المدّعون عادةً في القضايا إلا بعد بلوغ تحقيقات الشرطة مرحلة يصبح عندها من شبه المؤكّد أنّ القضية ستستدعي ملاحقة قضائية. إلا أنّ هذه المقاربة قد تحدّ من فعالية العمل في القضايا المعقّدة. فكما يشير ك. و. لينداستون، "عندما تقرّر الشرطة ما إذا كان ينبغي إشراك المدّعي قبل توجيه التهمة، وعندما تحدّد طبيعة وكمّ المعلومات التي ينبغي تقديمها إلى المدّعي، فإنها تستند في ذلك إلى شواغلها الخاصة المتعلّقة بإنفاذ القانون،

249 ديسبينا كيبريانو، "تحليل مقارن لأنظمة الملاحقة (الجزء الثاني): دور أجهزة الملاحقة في مبادئ وسياسات التحقيق والملاحقة Comparative Analysis of Prosecution Systems (Part II): The Role of Prosecution Services in Investigation and Prosecution Principles and Policies"، مجلة *Cyprus and European Law Review*، (2008)، 7.
250 مجلس أوروبا، "دور النيابة العامة في نظام العدالة الجنائية The Role of Public Prosecution in the Criminal Justice System"، توصية (2000) 19، اعتمدها لجنة وزراء مجلس أوروبا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر 2000، والمذكرة التفسيرية (2000) 8، https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=0900001680a6be55a.
251 مقابلة مع ستيفن راب؛ مقابلة مع كايت فاينسوارن؛ مقابلة مع إيمانويل مارشان.
252 هيومن رايتس ووتش، "يد العدالة الطويلة The Long Arm of Justice".
253 مقابلة مع كايت فاينسوارن.
254 مقابلة مع ستيفن راب؛ مقابلة مع كايت فاينسوارن.
255 مقابلة مع ستيفن راب.
256 مقابلة مع جان بيار شمالي.
257 كيبريانو، "تحليل مقارن Comparative Analysis".
258 المرجع نفسه.

علمًا أنّ هذه الشواغل قد لا تتطابق مع تلك الخاصة بالمدّعي".[259] بموجب قانون العدالة الجنائية (2003)، عندما تتّضح ضرورة توجيه تهمة جنائية، قد يطلب المدّعي من الشرطة إجراء المزيد من التحقيقات قبل الموافقة على بدء الإجراءات الجنائية.[260] كذلك، تحدّد النيابة العامة الملكية "التهم المناسبة في القضايا الأكثر خطورة أو تعقيدًا وتقدّم المشورة إلى الشرطة في المراحل الأولى من التحقيق".[261]

هولندا

في هولندا، هناك وحدات منفصلة ضمن جهاز الشرطة والنيابة العامة وخدمات الهجرة تُعنى بقضايا الجرائم الدولية الخطيرة. بالإضافة إلى ذلك، يدعم قسم خاص في وزارة العدل هذه الوحدات في عملها.[262] كذلك، يتولّى المكتب الوطني (Landelijk Parket) للنيابة العامة الهولندية (DPPS)، الذي يتّخذ من مدينة روتردام مقرًّا له، مسؤولية ملاحقة الجرائم الدولية الخطيرة.[263]

وتُجري التحقيقات الوحدة الهولندية للجرائم الدولية (Team Internationale Misdrijven) ضمن فرقة الجرائم الوطنية في جهاز الشرطة.[264] ويؤدّي قاضي التحقيق دورًا محوريًا في الإشراف على التحقيقات. كذلك، يشكّل التعاون بين وحدات جرائم الحرب والشرطة والمدّعين عاملًا هامًا لنجاح هذه الملاحقات. فتشير منظمة "هيومن رايتس ووتش" إلى أنّ "هولندا تشكّل نموذجًا مفيدًا للدول الأخرى في هذا السياق. فيعمل محقّقو الشرطة والمدّعون في وحدات جرائم الحرب الهولندية معًا بشكل وثيق، ويراقب المدّعون التحقيقات عن كثب ويشرفون عليها".[265]

جنوب أفريقيا

بالرغم من أنّ التحقيقات القائمة على الملاحقات تشكّل ممارسة شائعة في الأنظمة القانونية التحقيقيّة، شكّل هذا النوع من التحقيقات عند إقراره في جنوب أفريقيا في أواخر التسعينيّات منعطفًا بارزًا في الأنظمة التي تعتمد القانون العام.[266]

اعتُمِدَت التحقيقات القائمة على الملاحقات بدايةً للتعامل مع تفشي ظاهرة سرقة السيارات في جوهانسبرغ في العام 1999 من خلال إنشاء فرقة عمل في مديرية التحقيق في هيئة الملاحقة الوطنية: الجريمة المنظمة والسلامة العامة. وترأس هذه الوحدة نائب المدّعي العام، وتضمّنت مدّعين رفيعي المستوى وضبّاط تحقيق وعناصر استخبارات. ومن مميّزات هذه المديرية الفرعية أنّ عملها كان قائمًا على الاستخبارات، إذ تضمّن فريق عملها عناصر استخبارات ومُخبرين.[267] وبحسب مارتن شونتيش، أدّت هذه الوحدة مهامها بنجاح بفضل التعاون الوثيق بين المدّعين والمحقّقين، من خلال اجتماعات استراتيجية نصف شهريّة مع أصحاب المصلحة لمشاركة الاستخبارات وتطوير خطط الإنفاذ والوقاية.[268] وفي غضون 18 شهرًا، رفعت هذه الوحدة معدّل الإدانة من 10٪ إلى 42٪، وخفّضت الفترة بين الاعتقال وإنهاء المحاكمة من 180 إلى 120 يومًا، ووضعت حدًّا لفقدان ملفات القضايا وإحالتها إلى جهات أخرى، ووفّرت كوادر فعالة من المدّعين المحنّكين والمتخصّصين.

259 ك. ليندستون، "عملية الملاحقة المنقّحة في إنكلترا: إصلاح جذري؟ The Reformed Prosecution Process in England: A Radical Reform?"، مجلّة *Criminal Law Journal* (1987)، 296.
260 كيبريانو، "تحليل مقارن Comparative Analysis".
261 النيابة العامة الملكية، "نبذة عن النيابة العامة الملكية About CPS"، 2017، www.cps.gov.uk/about-cps.
262 هيومن رايتس ووتش، "يد العدالة الطويلة The Long Arm of Justice".
263 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في هولندا *Universal Jurisdiction Law and Practice in the Netherlands*" (نيسان/أبريل 2019).
264 المرجع نفسه.
265 هيومن رايتس ووتش، "يد العدالة الطويلة The Long Arm of Justice".
266 مارتن شونتيش، "التحقيقات القائمة على الملاحقات: مقاربة مبتكرة من جنوب أفريقيا Prosecution-Led Investigation: An Innovative Approach from South Africa"، مداخلة خلال مؤتمر مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح في مدينة مار دل بلاتا، الأرجنتين، 5-6 كانون الأول/ديسمبر 2005، biblioteca.cejamericas.org/bitstream/handle/2015/3188/schoenteich-prosecution-led-ing.pdf?sequence=1&isAllowed=y.
267 مارتن شونتيش، معهد الدراسات الأمنية، "محامون من أجل الناس: النيابة العامة في جنوب أفريقيا Lawyers for the People: The South African Prosecution Service"، المونوغراف 53 (1 آذار/مارس 2001).
268 شونتيش، "التحقيقات القائمة على الملاحقات Prosecution-Led Investigation".

ومن الأمثلة الأخرى على التحقيقات القائمة على الملاحقات إنشاء مديرية العمليّات الخاصة (DSO) في العام 2001 للتحقيق في الجريمة المنظمة، والجرائم الاقتصادية الخطيرة، وفساد الموظفين العامين، والإرهاب وملاحقتها. وتميّزت مديرية العمليّات الخاصة بالجمع بين ثلاث وظائف لطالما كانت منفصلة، وهي الاستخبارات والتحقيق والملاحقة.[269] وفي ما يتعلّق بفريق عمل المديرية، شكّل المحقّقون 64٪ من إجمالي الموظفين، والمدّعون 18٪، والمحلّلون 2٪، والخبراء 2٪، وموظفي الدعم الإداري 14٪. وأجرت المديرية تحقيقات قائمة على الملاحقات والاستخبارات.[270] وقاد مدراء التحقيق فرقًا من المدّعين والمحقّقين والخبراء في المديرية، كما وجّه المدّعون المحقّقين لتمكينهم من جمع الأدلّة المقبولة، وذلك من خلال اجتماعات شخصية مع المحقّقين في بداية كلّ قضية. وأُسندت إلى المدّعين مسؤولية تحقيق تعاون مُثمِر مع الشهود، وأصبحوا بالتالي روّادًا في حلّ المشاكل المتعلّقة بالجرائم في عدّة وكالات.[271] ومع أنّ مديرية العمليّات الخاصة أصبحت وحدة عالية الفعالية، محقّقة معدّل إدانة يتخطى 90٪،[272] وقعت في نهاية المطاف ضحيّة لنجاحها هذا. ونظرًا إلى أن تحقيقات المديرية طالت أشخاصًا مشتبهًا فيهم رفيعي المستوى وذوي نفوذ، تعرّضت لانتقادات سياسية لاذعة، وتمّ حلّها في العام 2008.[273]

بالإضافة إلى ذلك، ساهم إنشاء وحدة الجرائم التجارية المتخصّصة (SCCU) في هيئة الملاحقة الوطنية في العام ٢٠١١ لملاحقة الجرائم المالية المعقّدة في تحقيق التعاون الوثيق بين التحرّيين والمدّعين.[274] فيشارك مدّعو وحدة الجرائم التجارية المتخصّصة في التحقيقات منذ المراحل الأولى، ويعمل كلّ من المحقّقين والمدّعين معًا ضمن فرق مخصّصة لكل مشروع. ويتعيّن على المحقّقين تقديم مسودّة عن خطط التحقيق إلى المدّعين، ويتولّون معًا مسؤولية إجراء تحقيقات مناسبة.[275] ووفقًا لأنطوني ألتبيكر، أفضت هذه المقاربة المتكاملة إلى إعداد القضايا وعرضها أمام المحاكم بإتقان، وتسريع معالجة القضايا، ورفع معدل الإدانة،[276] الذي يتجاوز في الواقع 90٪ لدى وحدة الجرائم التجارية المتخصّصة.[277] وتشمل العوامل الأخرى التي ساهمت في نجاح هذه الوحدة عمل المحقّقين والمدّعين في المبنى نفسه، والدعم المادي والمتخصّص من القطاع الخاص. ويشير ألتبيكر في هذا السياق إلى أنّ التوتّرات بين التحريين والمدّعين أُديرت بطريقة ودّية ومهنيّة وكفؤة.[278]

وفي ما يتعلّق بالانتقاد القائل إنّ المقاربة المتكامِلة تحدّ من استقلالية مدّعي وحدة الجرائم التجارية المتخصّصة، يقول ألتبيكر إنّ المدّعين والمحقّقين لا يعتبرون ذلك صحيحًا. بل على العكس، أشار المدّعون إلى أنهم أكثر قدرة على ممارسة سلطتهم التقديرية والحفاظ على استقلاليتهم، لأنّ الترتيبات المعتمدة في هذه الوحدة تتيح لهم الاطّلاع على تفاصيل أكثر حول ملفات التحقيق، علمًا أنّ تدريب المدّعين يساعدهم على تفادي التحيّزات عند ممارسة السلطة التقديريّة.[279]

المقاربات التحقيقيّة

نظرًا إلى طبيعة الجرائم الدولية وجرائم الماضي ونطاقها، تختلف التحقيقات والملاحقات المتعلّقة بها في معظم الحالات عن تلك التي تُجرى في الجرائم العادية. فعلى سبيل المثال، تنطوي الجرائم ضدّ الإنسانية على أعمال عنف واسعة النطاق، وغالبًا ما تتطلّب معاينة لأنظمة الجريمة وأنماطها من أجل التوصّل إلى فهم أفضل لأسبابها وتحديد مدى مشاركة الدولة فيها.

269 موسى مونتيش، "تحليل نقدي لنظام التحقيق في الجرائم في نظام القضاء الجنائي في جنوب أفريقيا: دراسة مقارنة A Critical Analysis of Crime Investigative System Within the South African Criminal Justice System: A Comparative Study" (2007).
270 شونتيش، "التحقيقات القائمة على الملاحقات Prosecution-Led Investigation".
271 المرجع نفسه.
272 جوي برنينغ وموسى مونتيش، "مكافحة الفساد في جنوب أفريقيا: نجاح وتراجع فرقتا العقارب والصقور Countering Corruption in South Africa: The Rise and Fall of the Scorpions and Hawks"، مجلّة *SA Crime Quarterly*، رقم 39 (آذار/مارس 2012): 5.
273 سيباستيان بيرجيه، "وحدة مكافحة الجريمة في جنوب أفريقيا ضحية نجاحها South African Crime-Fighting Unit Stung by Its Own Success"، صحيفة *The National*، 29 تموز/يوليو 2008.
274 أنطوني ألتبيكر، معهد الدراسات الأمنية، "العدالة من خلال التخصّص؟ نموذج المحكمة التجارية الجنائية المتخصّصة Justice Through Specialisation? The Case of the Specialised Commercial Crime Court"، المونوغراف 76 (2003).
275 المرجع نفسه، 5-6.
276 المرجع نفسه.
277 هيئة الملاحقة الوطنية، "التقرير السنوي 2020/2019"، 90.
278 المرجع نفسه.
279 ألتبيكر، "العدالة من خلال التخصّص؟ Justice Through Specialisation?"، 66.

نتيجة لذلك، ابتكرت الوحدات المتخصّصة وسائل لتعزيز قدرتها على كشف ملابسات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فتستخدم وحدة القانون الجنائي الدولي الألمانية في النيابة العامة الفدرالية مثلًا إجراءات المراقبة الأوّلية والتحقيقات الهيكلية في الجرائم الدولية.[280] وتشكّل إجراءات المراقبة الأوّلية الخطوة الأولى التي تسبق فتح تحقيق هيكلي. في هذه المرحلة، لا يتمّ فتح ملف تحقيق، بل تتوفّر معلومات حول ارتكاب جرائم في بعض السياقات. وتركّز إجراءات المراقبة الأوّلية على أنشطة المراقبة بدلًا من جمع الأدلّة.[281]

كان المدّعون الألمان روّاد التحقيقات الهيكلية في سياق التحقيق في الجرائم النازية وجرائم الحرب التي ارتكبها النظام السوري والمنظمات الإرهابية، مثل تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (المعروف أيضًا باسم "الدولة الإسلامية" أو "داعش").[282] ولا تركّز التحقيقات الهيكلية على مشتبه فيهم معيّنين، بل على مجموعات من الجهات الفاعلة المحتملة في السياق العام الذي ارتُكِبَت فيه الجرائم. ولا تهدف هذه التحقيقات إلى تحديد المسؤولية الجنائية الفردية، بل إلى تكوين فهم حول "الهيكليات التنظيمية العامة التي تسقط سهوًا في حال ركّز التحقيق حصرًا على الأشخاص بذاتهم".[283]

وتنطوي التحقيقات الهيكليّة على التحقيق في خلفية الجرائم، بما في ذلك طريقة عمل الجناة وسلسلة القيادة خلف الجرائم، وهي مُصمَّمة لجمع الأدلّة وحفظها تحضيرًا للإجراءات اللاحقة بحق الجناة المعروفين وغير المعروفين. فالتحقيق الهيكلي "يمكّن وكالات إنفاذ القانون من فهم تعقيدات حالة معيّنة بمعزل عن المآلات الإجرائية لكلّ قضية، وذلك بهدف تحديد المسؤولية الجنائية الفردية".[284] وغالبًا ما تكشف هذه التحقيقات عن الترابط بين القضايا والجناة والضحايا من أجل تحديد الجناة أو مجموعات الجناة في التحقيقات والملاحقات الجنائية المحدّدة.

وتشير ألكسندرا ليلي كاثر إلى أنه في السياق الألماني، "كلما تمّ جمع وتحليل كمّ أكبر من المعلومات في التحقيق الهيكلي، أُجري المزيد من التحقيقات ما دون الهيكلية... فيتمثّل الهدف النهائي في بلوغ عتبة التحقيق المُتمحوِر حول شخص محدّد، يتمّ بعد ذلك توجيهه ضدّ الشخص المعني".[285]

لا تشكّل التحقيقات الهيكلية أداة مفيدة جدًا للمحقّقين والمدّعين فحسب، بل أيضًا فرصة لمنظمات المجتمع المدني القادرة على تقديم الدعم في هذا المجال.[286] وخلال هذه المرحلة من التحقيقات، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تدعم التحقيقات عبر تقديم المعلومات، وأطراف الخيوط للتحقيق، والمساعدة التقنية في مسائل مثل توصيف عناصر الجريمة.[287] وقد أشار ستيفن راب إلى أنّ التحقيقات الهيكلية تسمح لمُمارِسي العدالة الجنائية ببناء أُسُس متينة للقضايا المستقبلية للحدّ قدر الإمكان من تعرّضها للضغوط السياسية. ويوصي راب بإدماج مقاربة التحقيقات الهيكلية ضمن ولايات الوحدات المتخصّصة من أجل تطوير هذه الممارسة الفضلى.[288]

استراتيجيات الملاحقة

في معظم السياقات التي أُنشئت فيها وحدات تاريخية للنظر في جرائم الماضي، استندت استراتيجية الملاحقة الخاصة بها إلى منهجية اختيار القضايا.[289] ولا بدّ من اعتماد مقاربة استراتيجية، لأنه من غير الممكن التعامل مع جميع القضايا.[290]

280 المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، "التحقيق الهيكلي Structural Investigation".
281 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر.
282 فيلكس غروليش، التعاون بين المدعي العام الفدرالي والمكتب الفدرالي للشرطة الجنائية في مكافحة الإرهاب الدولي *Die Zusammenarbeit von Generalbundesanwalt und Bundeskriminalamt bei dem Vorgehen gegen den internationalen Terrorismus* (Duncker & Humblot، 2013)، 316، 317، 337، 340.
283 مورتن بيرغسمو وكارتسن ستان، محرّران، ضبط الجودة في المعاينة الأولية: المجلد الأول *Quality Control in Preliminary Examination: Volume 1* (Torkel Opsahl Academic Epublisher Brussels، 2018)، 135.
284 بيرغسمو وستان، ضبط الجودة في المعاينة الأولية *Quality Control in Preliminary Examination*، 136.
285 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر. انظر أيضًا ريتشر، "التطوّرات الحالية Aktuelle Entwicklungen".
286 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر.
287 المرجع نفسه.
288 مقابلة مع ستيفن راب.
289 مثلاً، في الأرجنتين والبوسنة والهرسك وألمانيا، مع أنّ هذه الاستراتيجية تعرّضت لانتقادات (كما في البوسنة والهرسك). للمزيد من المعلومات حول استراتيجيات الملاحقة، انظر هوارد فارني، وشينالي دي سيلفا، وألكسندرا رالي، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "توجيه المدّعين وحمايتهم: مراجعة مقارنة للسياسات الموجّهة لقرارات الملاحقة Guiding and Protecting Prosecutors: Comparative Overview of Policies Guiding Decisions to Prosecute" (تشرين الأول/أكتوبر 2019)، 25-41.
290 مقابلة مع ستيفن راب.

أمّا الوحدات الحديثة العهد فعادةً ما تتمتّع بصلاحيات تقديريّة واسعة. وحتى الدول المُلزَمة بالامتثال إلى مبدأ الملاحقة الإلزامية تتيح هامشًا تقديريًا لفتح التحقيقات في الجرائم الدولية.[291] فعلى سبيل المثال، يمكن للمدّعين في ألمانيا أن يحيدوا عن مبدأ الملاحقة الإلزامية في القضايا غير المرتبطة بألمانيا.[292] وقد واجهت هذه السلطة التقديريّة بعض الانتقادات من المجتمع المدني ومحامي الضحايا، الذين ينظرون إليه بعين من الريبة، إذ إنها قد تفتح المجال أمام التدخّل السياسي في عملية الملاحقة.[293]

نظرًا إلى أنّ صلاحية الملاحقة التقديريّة شائعة في الدول التي تعتمد نظام القانون العام، حيث لا ينطبق مبدأ الملاحقة الإلزامية، فإنّ سياسات واستراتيجيات الملاحقة تُعتبَر ممارسة نموذجية في دول القانون العام أكثر من دول القانون المدني. إلا أنّ بعض دول القانون المدني، مثل فرنسا وهولندا، فتمنح المدّعين هامشًا تقديريًّا معيّنًا توجّهه استراتيجيات.[294] وتمتلك معظم دول القانون المدني قوانين إجرائية تشمل عادة مبادئ مُلزِمة ينبغي على المدّعين اتّباعها خلال عملية الملاحقة.[295]

في فرنسا، يحدّد المحقّقون والمدّعون في الوحدات المتخصّصة القضايا ذات الأولوية بناءً على معايير مُتّفق عليها (مثل خطورة الجريمة ودور الجناة)، ويعيدون النظر في الاستراتيجيات ويحسّنونها كلّ ستّة أشهر.[296]

فرق التحقيق المشتركة المتعدّدة البلدان

استُخدِمَت فرق التحقيق المشتركة المتعدّدة البلدان على نطاق واسع في التحقيقات العابرة للحدود المعقّدة والحسّاسة من حيث الوقت لضمان المعالجة السريعة والفعّالة للقضايا. ويعرّف الموقع الإلكتروني لوكالة الاتّحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (EUROJUST) فرق التحقيق المشتركة (JIT) على أنها

> إحدى الأدوات الأكثر تطوّرًا في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية، وهي تقوم على اتفاق قانوني بين السلطات المختصّة في دولتَيْن أو أكثر بهدف إجراء التحقيقات الجنائية. تتألّف هذه الفرق من مدّعين وعناصر إنفاذ القانون وقضاة، ويتمّ إنشاؤها لفترة محدّدة، تتراوح غالبًا بين 12 و14 شهرًا، وفق ما تقتضيه ضرورات التوصّل إلى نتائج مجدية في التحقيقات.[297]

في السنوات الأخيرة، أُنشئت فرق تحقيق مشتركة للتحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة في أوروبا (مثل فريق التحقيق المشترك الفرنسي الألماني للتحقيق في الجرائم المُرتكَبة في سوريا). وبالرغم من أنّ هذه الفرق العابرة للحدود تتعاون بشكل وثيق في القضايا، إلا أنّ أعضاءها لا يعملون في المباني نفسها، بل كلٌ في بلده.[298]

التعاون مع المجتمع المدني

تلعب منظمات المجتمع المدني، على المستوَيْن الشعبي والدولي، أدوارًا متنوّعة في السعي إلى تحقيق المساءلة الجنائية في الجرائم الدولية الخطيرة، بما في ذلك جهود المناصرة، والأبحاث وتطوير السياسات، وبناء

---

291 المدّعي ملزم مبدئيًا بملاحقة كلّ قضية تتوافر فيها الأدلة اللازمة.
292 المادة 153 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الألماني (Strafprozessordnung)، كما اقتُبِس في مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في ألمانيا Universal Jurisdiction Law and Practice in Germany".
293 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر. انظر مثلاً المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، "الولاية القضائية العالمية في ألمانيا؟ محاكمة جرائم الحرب في الكونغو: القضية الأولى بموجب قانون الجرائم ضدّ القانون الدولي Universal Jurisdiction in Germany? The Congo War Crimes Trial: First Case Under the Code of Crimes Against International Law" (2016)، 5، 28.
294 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "مكانة المدّعين ودورهم: دليل صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية لأعضاء النيابات العامة The Status and Role of Prosecutors: A United Nations Office on Drugs and Crime and International Association of Prosecutors Guide" (2014)، 9. يُعتمَد مبدأ الفرصة في بعض دول القانون المدني، مثل فرنسا وهولندا وسلوفينيا والسويد. وينصّ هذا المبدأ على معاقبة الجريمة فقط في حال اعتُبِرت الملاحقة مؤاتية، ما يسمح للمدّعين باتخاذ قرار بعدم ملاحقة جريمة ما على هذا الأساس. انظر مثلًا قانون أصول الإجراءات الجنائية الهولندي، المادتان 12-13(أ).
295 تشمل الأمثلة عن تشريعات القانون المدني قانون أصول الإجراءات الجنائية رقم ١٦ لجمهورية إندونيسيا، وجهاز الملاحقات العامة (PPS)، ومجلّة الإجراءات الجزائية التونسية.
296 مقابلة مع جان بيار شمالي.
297 وكالة الاتّحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، "فرق التحقيق المشتركة Joint Investigation Teams"، www.eurojust.europa.eu/judicial-cooperation/eurojust-role-facilitating-judicial-cooperation-instruments/joint-investigation-teams.
298 مقابلة مع ماتيفز بيزرك.

القدرات والمساعدة التقنية، والتوثيق وجمع الأدلّة، والمقاضاة، وتقديم الدعم النفسي-الاجتماعي والدعم القانوني إلى الناجين والشهود. وتختلف المقاربات التي تعتمدها الوحدات المتخصّصة تجاه منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بين دولة وأخرى.

أنواع العلاقات

تتراوح طبيعة العلاقة بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، من جهة، والمحقّقين والمدّعين، من جهة أخرى، بين بنّاءة وعدائية. ففي بعض الولايات القضائية مثلًا، يحقّ للضحايا المشاركة في الإجراءات الجنائية كأطراف مدنية أو بدء إجراءات جنائية على شكل ملاحقات خاصة (كما في بولندا وإسبانيا) أو "ملاحقات شعبية" (كما في حالة موجّهي الاتّهامات الشعبيّين acusadores populares في إسبانيا)، ما يمكّن أيّ شخص أو مجموعة من المجتمع المدني من خوض إجراءات جنائية بالتوازي مع الدولة.[299] في فرنسا، كما تشرح إيمانويل مارشان من منظمة Civitas Maxima، مكّنت قدرة الضحايا على المشاركة كأطراف مدنية منظمات المجتمع المدني من تمثيلهم للحث على فتح تحقيقات، وهو أمر لم تكن الدولة لتفعله بمفردها.[300]

وعلى نحو مشابه، استخدم ناشطو المجتمع المدني في إسبانيا الملاحقات الشعبية لخوض عمليات ملاحقة بارزة، كما عند إصدار القرار الاتّهامي بحقّ أوغستو بينوشيه.[301]

وتلعب منظمات المجتمع المدني أيضًا دورًا بالغ الأهمّية في توثيق الأدلّة وجمعها. فقد وقّعت آليات التحقيق الدولية (مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة في الجمهورية العربية السورية) مذكّرات تفاهم أو اتفاقات تعاون مع منظمات غير حكومية تعمل على جمع الأدلّة وتوثيقها.[302] ففي العام 2018، وقّعت منظمات من المجتمع المدني السوري والآلية الدولية المحايدة المستقلة في الجمهورية العربية السورية "بروتوكول التعاون بين الآلية الدولية المحايدة المستقلة ومنظمات المجتمع المدني السورية المشاركة في منصة لوزان"،[303] ما أفسح المجال أمام "حوار متبادل" يسمح

> لجميع الأطراف بتعزيز مساهماتها إلى أقصى حدّ ممكن، سواء تمثل ذلك في تقديم الآلية الدولية المحايدة المستقلة الدعم إلى المجتمع المدني في مجال التوثيق والتحليل أو إطلاع الجهات التي تجمع الأدلّة بشكل أفضل على مواد الإثبات والأدلّة الأهمّ وكيفية الحصول عليها وتقديمها بطريقة تراعي المعايير القانونية الجنائية.[304]

في سياقات أخرى، يلعب المجتمع المدني دورًا له طابع استشاري أكثر. ففي الأرجنتين مثلًا، يعتمد مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية (PCCH) سياسة الباب المفتوح تجاه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ويستضيف مائدة حوار مستديرة سنويًا بين الممثلين عن المجتمع المدني والمدّعين والممثلين عن وكالات الدولة المعنيّة للنظر في التقدُّم والتحدّيات والاستراتيجية الواجب اعتمادها في المرحلة المقبلة.[305]

---

299 فينين، "تجاوز العقبات Surmonter les obstacles". في إسبانيا، تسمح الملاحقة الخاصة لفرد مهتمّ بالقانون ببدء إجراءات جنائية، في حين يمكن لأيّ كان إقامة دعوى ملاحقة شعبية في حال كانت الإجراءات تصبّ في المصلحة العامة. انظر "الملاحقة الشعبية "Acusación popular، ConceptosJurídicos.com، www.conceptosjuridicos.com/acusacion-popular؛ أليخاندرو غاميز سيلما، "قرارات الاتّهام الشعبية في إسبانية: تقييم أداة تهدف إلى إضفاء طابع ديمقراطي على العدالة Popular Indictments in Spain: Taking Stock of a Tool to Democratise Justice"، منظمة Fair Trials، 14 شباط/فبراير 2019.

300 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في فرنسا Universal Jurisdiction Law and Practice in France"؛ مقابلة مع إيمانويل مارشان.

301 مقابلة مع كارلوس كاستريسانا فرناندیز، مدّع عام في ديوان المحاسبة في إسبانيا، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

302 وقّعت الآلية الدولية المحايدة المستقلة ولجنة العدالة الدولية والمساءلة مذكرة تفاهم لتسهيل النقل الإلكتروني لأرشيف اللجنة إلى جنيف. انظر ميشيل بورجيس-كاستالا، "تكوين أرشيف حول الفظائع المُرتكَبة في سوريا: تقييم عمل لجنة العدالة الدولية والمساءلة والآلية الدولية المحايدة المستقلة Assembling Atrocity Archives for Syria: Assessing the Work of the CIJA and the IIIM"، مجلّة *Journal of International Criminal Justice* (2021).

303 سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، "توقيع بروتوكول للتعاون بين منظمات المجتمع المدني السورية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة"، 10 نيسان/أبريل 2018، stj-sy.org/en/495/؛ بروتوكول التعاون بين الآلية الدولية المحايدة المستقلة ومنظمات المجتمع المدني السورية المشاركة في منصة لوزان (2018)، iiim.un.org/wp-content/uploads/2018/04/Protocol_IIIM_-_Syrian_NGOs_English.pdf.

304 فيديريكا داليساندرا وكريستي ساثرلاند، "إمكانيات وتحديات الجهات الفاعلة الجديدة والتقنيات الجديدة في العدالة الدولية The Promise and Challenges of New Actors and New Technologies in International Justice"، مجلّة *Journal of International Criminal Justice*، 19، رقم 1 (2021): 9-34.

305 مقابلة مع د. ماريا أنخلس راموس.

وفي أوغندا، كما تشير سارة كاساندي من المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تعمل شبكة عفويّة من منظمات المجتمع المدني، تُعرَف باسم "مبادرة كوويلو" (Kwoyelo Initiative) بشكل وثيق مع قسم الجرائم الدولية (ICD). كذلك، فإنّ بعض هذه المنظمات ممثلة في لجنة موظفي المحاكم التابعة لقسم الجرائم الدولية، وقد أثّر ذلك بشكل إيجابي في عمل القسم، من خلال وضع معايير لمراجعة طلبات مشاركة الضحايا مثلاً.[306] وفي المملكة المتّحدة، تجمع جلسات الحوار المجتمعية المنتظمة (Periodic Community Panels) ممثلين عن وكالات إنفاذ القانون والمدّعين والمنظمات غير الحكومية لمناقشة مسائل هامّة.[307]

أمّا في جنوب أفريقيا، فقد اتّسمت العلاقة بين وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية في هيئة الملاحقة الوطنية والمجتمع المدني بالعدائية بشكل عام، وذلك نتيجة الدور الذي لعبته الوحدة في الإذعان إلى الضغوط السياسية للتخلّي عن قضايا حقبة الفصل العنصري وفشل المدّعين في تحقيق العدالة.[308] وبالرغم من بناء بعض العلاقات التعاونيّة مع مدّعين معيّنين، رفضت هيئة الملاحقة الوطنية إضفاء طابع رسمي على علاقتها مع المجتمع المدني، وبالتالي تضطرّ الأسر إلى اللجوء إلى المقاضاة لدفع السلطات إلى التحرّك.[309]

بحسب جان بيار شمالي، تستند التحقيقات في فرنسا إلى مبدأ الحياد، ما يمنع المحقّقين من التواصل مع المنظمات غير الحكومية. فالمكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب ينظر في الخيوط الأوّلية التي توفّرها منظمات المجتمع المدني، ولكن لا يحق له الإفصاح عن أيّ تفاصيل بشأن التحقيق إلا في حال تلقّي أمر بذلك من قاضي التحقيق.[310]

فوائد العلاقة الوثيقة بين المجتمع المدني والوحدات المتخصّصة

تستفيد الوحدات المتخصّصة من التعاون مع منظمات المجتمع المدني لأسباب عدّة، ومنها:

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني، من خلال علاقاتها وشبكاتها، تحديد الناجين والشهود وربط السلطات بالمنشقّين أو الشهود المطّلعين.[311]
- تساعد منظمات المجتمع المدني الناجين على تقديم الشكاوى وتمثّل الضحايا. وفي بعض الحالات، تقدّم هذه المنظمات شكاوى في عدّة دول لزيادة احتمالات متابعة القضية.[312]
- تعالِج منظمات المجتمع المدني "ثغرة المعرفة". ففي ألمانيا مثلًا، تستفيد الوحدات المتخصّصة من عمل منظمات المجتمع المدني، التي تسهّل التواصل مع الشهود والناجين وتقدّم خدمة التحليل القانوني أو تمثّل الضحايا في علاقتهم مع المحقّقين والمدّعين.[313]
- تقدّم منظمات المجتمع المدني موارد لا تتوفّر من دون مساعدتها، مثل نقل الشهود وتقديم الدعم النفسي-الاجتماعي.[314]
- تقدّم منظمات المجتمع المدني الدعم من خلال بناء القدرات والتدريب. ففي أوغندا مثلًا، تُجري هذه المنظمات تدريبات دوريّة لقسم الجرائم الدولية.[315]

306 مقابلة مع سارة كاساندي كيهيكا.
307 مقابلة مع ماتيفز بيزدرك.
308 مؤسسة حقوق الإنسان، "بيان: دعوة إلى إنشاء لجنة مستقلّة وعامة ومفتوحة للتحقيق في وقف العمل بقضايا لجنة تقصّي الحقائق والمصالحة "Statement: Call for an Independent Public and Open Commission of Inquiry into the Suppression of the TRC Cases"، بيان صحافي، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، https://unfinishedtrc.co.za/3104-2/.
309 تايمون سميث، "وقفة كاتالا الأخيرة دعمًا لقضية ضحايا كرادوك الأربع "Calata's Last Stand for the Cradock Four"، صحيفة *New Frame*، 26 تموز/يوليو 2021.
310 مقابلة مع جان بيار شمالي.
311 مقابلة مع أكسندرا ليلي كاثر.
312 مقابلة مع إيمانويل مارشان.
313 مقابلة مع أكسندرا ليلي كاثر. انظر أيضًا فينين، "تجاوز العقبات Surmonter les obstacles".
314 مقابلة مع إيمانويل مارشان؛ مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر.
315 مقابلة مع سارة كاساندي كيهيكا.

- تتولّى منظمات المجتمع المدني توثيق المعلومات وجمعها وتصنيفها، وغالبًا ما تكون الجهة الوحيدة التي تعمل "ميدانيًا" وتجمع الأدلّة التي قد تُستخدَم في القضايا.

كذلك، في الدول التي لم تُنشئ وحدات متخصّصة للتحقيق في الجرائم الدولية، يلعب المجتمع المدني دورًا أساسيًا في إقناع الدولة بضرورة إنشاء وحدات مماثلة للامتثال إلى التزاماتها بموجب القانون الدولي.[316]

التحدّيات

في حين أنّ الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية غالبًا ما يكون محوريًا في فتح القضايا، إلا أنّ مشاركتها تنطوي على بعض التحدّيات. فقد طُرِحَت تساؤلات حول أثر هذه المشاركة على استقلال المدّعين في ما يتعلّق بنموذج مُقترَح للتعاون المُمَأسَس بين المجتمع المدني والوحدات المتخصّصة المعنيّة بالجرائم الدولية.[317] في هذا السياق، يشير ستيفن راب إلى أنّ الضحايا، في إطار تعاملهم مع المدّعين، قد يدفعون أحيانًا باتّجاه "برنامج سياسي يعطي الأولوية لما تعرّضوا له من انتهاكات على حساب ما تعرّض له أشخاص آخرون"، وهو أمر قد يتعارض مع الأهداف العامة للعدالة.[318]

وتشير كايت فاينسواران، وهي مدّعية سابقة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلى أنّ المنظمات غير الحكومية، ومع أنها تلعب دورًا في مناصرة حقوق الإنسان وتقديم الدعم القانوني، إلا أنها لا تتمتّع دائمًا بالخبرة الكافية لجمع الأدلة بطريقة يمكن استخدامها في المحكمة.[319] وتسلّط فاينسواران الضوء على مسألة "التوثيق المفرط"، حيث تُجرى مقابلات عدّة مع الشهود نفسهم من قبل جهات مختلفة، ما قد يعيد مشاعر الصدمة ويحدّ من مصداقية الشهود في حال برزت تناقضات في إفاداتهم المختلفة. وللحدّ من هذه المخاطر، توصي فاينسواران بعقد اتفاقات تعاون بين الوحدات المتخصّصة والمنظمات غير الحكومية لتنظيم السلوك عند التعامل مع الضحايا وجمع الأدلّة.[320]

الاتّصال والتواصل والأرشيف

لا تمتلك معظم الوحدات المتخصّصة مواقع إلكترونية لأغراض تقديم المعلومات أو الاتّصال. ويشكّل مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية في الأرجنتين حالة استثنائية، إذ إنه يعتمد استراتيجية تواصل وإعلام متكاملة، تشمل عقد اجتماعات مع المجتمعات المتضرّرة وتشغيل موقع إلكتروني لتقديم المعلومات.[321] وتكتسب أنشطة التواصل الدوريّة مع عامة الناس والمجتمعات المتضرّرة لإبلاغهم بالتقدُّم المُحرَز أهمية كبرى لإدارة التوقعات.[322]

في المقابل، يبدو أنّ الوحدات الحديثة العهد لا تعتمد برامج اتّصال شاملة بالقدر نفسه، وقد يعود ذلك إلى مواردها المحدودة أو لأنها تفضّل العمل من دون تغطية إعلامية مكثّفة. ولكنّ ماتيفز بيزدرك من أمانة شبكة الإبادة الجماعية في الاتحاد الأوروبي يشدّد على أنّ أنشطة الاتّصال والتوعية العامة بشأن الجرائم الدولية بالغة الأهمية لكي تتمكّن الوحدات المتخصّصة من اكتساب دعم عامة الناس.[323] ويشير بيزدرك أيضًا إلى أنّ برامج الاتّصال والتواصل مهمّة لشرح ضرورة التحقيق في الجرائم العادية والدولية للناس:

> يتمثل التحدّي في مجال مكافحة الجريمة في أنّ الجرائم لا تتوقف، ولا يمكن معالجتها كلّها. لذا، ينبغي على المدّعين ترتيبها بحسب الأولوية. وعليهم أن يقرّروا ما إذا كان يجب تخصيص الموارد

316 مقابلة مع كارلوس كاستريسانا فرنانديز؛ مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر.
317 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر.
318 مقابلة مع ستيفن راب.
319 مقابلة مع كايت فاينسواران.
320 المرجع نفسه.
321 يشغّل مكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية في الأرجنتين موقعًا إلكترونيًا شاملاً، يتضمّن إحصاءات حول القضايا: www.fiscales.gob.ar/lesa-humanidad/?tipo-entrada=informes.
322 مقابلة مع كارلوس كاستريسانا فرنانديز. انظر مثلاً الموقع الإلكتروني للمكتب الإعلامي للمكتب المركزي لإدارات عدالة الدولة للتحقيق في الجرائم الاشتراكية القومية في ألمانيا: zentrale-stelle-ludwigsburg.justiz-bw.de/pb/,Len/Startpage/Media/Press+Office.
323 مقابلة مع ماتيفز بيزدرك.

للنظر في قضية سرقة في حيّهم أو لملاحقة مجرم حرب قتل 10 أشخاص منذ 10 سنوات في بلد يقع على بعد 10000 كيلومتر.[324]

وقد لاحظ ستفين راب أنّه كلّما حظيت الوحدات المتخصّصة بالمزيد من الدعم من عامة الناس، تراجعت احتمالات تقويضها أو حلّها من قبل أطراف سياسية.[325]

كذلك، تشكّل أنشطة الأرشفة جانبًا أساسيًا من عمل الوحدات المتخصّصة التقليدية، مثل المكتب المركزي في ألمانيا ومكتب المدّعي العام للجرائم ضد الإنسانية في الأرجنتين. ففي ألمانيا، هناك اتفاق إداري بين المكتب المركزي والحكومة الألمانية بالنيابة عن مؤسسة الأرشيف الفدرالي بشأن مشاركة المواد، التي يمكن الوصول إليها عبر التواصل مع مؤسسة الأرشيف.[326] وقد أظهرت أبحاثنا أنّ الوحدات الحديثة العهد لم تُعِر القدر نفسه من الاهتمام لمسألة الأرشفة.

التعاون الوطني والدولي

يتطلّب التحقيق في الجرائم الدولية عبر الحدود الوطنية تعاونًا بين الدول. لهذا السبب، تمتلك بعض الوحدات المتخصّصة قسمًا معنيًّا بالتعاون الدولي، يسهّل التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة بين الدول؛ وينسّق مع الدول والوحدات المتخصّصة الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ ويتولّى عمومًا مسؤولية التواصل مع أصحاب المصلحة.

في فرنسا، يتولّى قسم الاستراتيجيات والتعاون الدولي في المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب مسؤولية التعاون الدولي والتواصل مع الباحثين الجامعيّين الذين يساعدون في الأبحاث المفتوحة المصدر. كذلك، تشمل ولاية هذا القسم إجراء التحليلات السياقيّة والتاريخيّة والجيوسياسيّة للظروف التي يتمّ التحقيق فيها.[327] وفي سويسرا، جرى دمج المكتب الخاص المعني بجرائم الحرب التابع لمكتب المدّعي العام مع الوحدة المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة، ليشكلا معًا قسم المساعدة القانونية المتبادلة والقانون الجنائي الدولي.[328]

بالإضافة إلى ذلك، تعمل بعض الوحدات الحديثة العهد بشكل وثيق مع خدمات الهجرة، التي تقدّم معلومات حول الجناة المشتبه فيهم إلى المحقّقين.[329] ففي هولندا، أنشئت وحدة خاصة، تُعرَف باسم وحدة 1F، ضمن خدمات الهجرة لتحديد الأشخاص الذين يُشتبَه في مشاركتهم في الجرائم الدولية الخطيرة.[330]

وتسهّل شبكة الإبادة الجماعية في الاتحاد الأوروبي التعاون بين الدول الأوروبية، بعد أن أنشأها مجلس الاتّحاد الأوروبي في العام 2002 لتنسيق الجهود الرامية إلى إخضاع مرتكبي الجرائم الدولية الأساسية إلى العدالة.[331] وتستضيف الشبكة جلستَيْن عامّتَيْن كلّ سنة يشارك فيها مدّعون ومحقّقون ومسؤولون رسميّون آخرون، وهيئات دولية وإقليمية، وشركاء من المجتمع المدني، ما يسمح للعاملين في هذا المجال بالتعرُّف إلى بعضهم البعض ومشاركة المعلومات والمعارف والممارسات الفُضلى في سياق غير رسمي.[332] وعند الاقتضاء، تتمّ الاستعانة بالإنتربول لتنسيق أنشطة إنفاذ القانون وبوكالة الاتّحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية للتعاون في المسائل القانونية.[333] وعلى المستوى الدولي، تستعين الوحدات المتخصّصة أيضًا بالإنتربول.[334]

---

324 المرجع نفسه.
325 مقابلة مع ستيفن راب.
326 المكتب المركزي، "الأرشيف ومواد أخرى Archives and More"، zentrale-stelle-ludwigsburg.justiz-bw.de/pb/,Len/Startpage/Archives+and+More.
327 مقابلة مع جان بيار شمالي.
328 انظر قسم المساعدة القانونية المتبادلة والقانون الجنائي الدولي، النيابة العامة الفدرالية، www.bundesanwaltschaft.ch/mpc/fr/home/die-bundesanwaltschaft/organisation/rtvc.html؛ جوليا كراوفورد، "ما سبب الوتيرة البطيئة لعمل مكتب جرائم الحرب في سويسرا Why Switzerland's War Crimes Office Is Dragging Its Feet"، *SwissInfo*، 31 كانون الثاني/يناير 2019.
329 مثلاً، ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد. انظر فينين، "تجاوز العقبات Surmonter les obstacles"، 110.
330 في إحالة إلى المادة 1(و) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (المعتمدة في 28 تموز/يوليو 1951، والتي دخلت حيز التنفيذ في 22 نيسان/أبريل 1954).
331 موقع شبكة الإبادة الجماعية: www.eurojust.europa.eu/judicial-cooperation/practitioner-networks/genocide-network.
332 مقابلة مع ماتيفز بيزدرك.
333 وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، www.europol.europa.eu؛ وكالة الاتّحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست)، www.eurojust.europa.eu.
334 الإنتربول، www.interpol.int/en.

وقد ساعد الإطار القانوني والتعاون الوثيق في المسائل القضائية في الاتّحاد الأوروبي في تسريع التعاون. وتشمل الأدوات المستخدمة فرق التحقيق المشتركة، ومذكرة التوقيف الأوروبية، وأمر التحقيق الأوروبي.[335] وقد ساهم الإطار القانوني في الاتّحاد الأوروبي في رفع عدد القضايا خارج نطاق الولاية القضائية الإقليمية المتعلقة بالجرائم الدولية الخطيرة في أوروبا. كذلك، تستخدَم المساعدة القانونية المتبادلة لتشارك الأدلّة والمعلومات بين الدول، خصوصًا مع الدول الواقعة خارج الاتّحاد الأوروبي.[336] وتُبذَل جهود حاليًا لاعتماد المعاهدة المتعددة الأطراف بشأن التعاون الدولي في التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وملاحقة مرتكبيها، المعروفة أيضًا باسم معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة (MLA)، ما قد يسهّل التعاون الدولي بشأن الجرائم الدولية الأساسية.[337]

وقد سلّطت كلوي فوكور، وهي موظفة قانونية تعمل مع شبكة الإبادة الجماعية في الاتحاد الأوروبي، الضوء على اتفاقات التعاون المعقودة بين آليات التحقيق التابعة للأمم المتّحدة (مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة) ودول عدّة، خصوصًا تلك التي تمتلك وحدات متخصّصة.[338]

335 "مذكرة التوقيف الأوروبية (EAW) هي إجراء مبسّط للتسليم القضائي عبر الحدود – بهدف الملاحقة أو تنفيذ عقوبة سجن أو أمر احتجاز"، تنطبق ضمن الاتّحاد الأوروبي. انظر المفوضية الأوروبية، "مذكرة التوقيف الأوروبية European Arrest Warrant"، ec.europa.eu/info/law/cross-border-cases/judicial-cooperation/types-judicial-cooperation/european-arrest-warrant_en. أمر التحقيق الأوروبي (EIO) هو قرار قضائي تصدره أو تؤيّده سلطة قضائية في دولة أوروبية لاتخاذ إجراءات تحقيق من أجل جمع الأدلة أو استخدامها في قضايا جنائية في دولة أخرى عضو في الاتّحاد الأوروبي". انظر يوروجست، "أمر التحقيق الأوروبي European Investigative Order"، www.eurojust.europa.eu/judicial-cooperation/eurojust-role-facilitating-judicial-cooperation-instruments/european-investigation-order-eio.

336 "المساعدة القانونية المتبادلة (MLA) في المسائل الجنائية هي عملية تقدّم الدول بموجبها المساعدة إلى بعضها البعض من أجل تقديم الوثائق القضائية وجمع الأدلّة". انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "المساعدة القانونية المتبادلة Mutual Legal Assistance"، www.unodc.org/e4j/en/organized-crime/module-11/key-issues/mutual-legal-assistance.html.

337 منظمة برلمانيون من أجل التحرّك العالمي، "معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة: منظمة برلمانيون من أجل التحرّك العالمي تدعو إلى التعاون الدولي حول الجرائم الدولية Mutual Legal Assistance Convention: PGA Advocating for Inter-State Cooperation On International Crimes"، 30 كانون الثاني/يناير 2020، www.pgaction.org/news/mutual-legal-assistance-convention-international-crimes.html.

338 مقابلة مع كلوي فوكور، موظفة قانونية تعمل مع شبكة الإبادة الجماعية في الاتحاد الأوروبي، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

الفصل الرابع: التحدّيات الأساسية التي تواجهها الوحدات المتخصّصة

الديناميّات السياسية

إنّ الوحدات التاريخية التي تحقّق في جرائم الماضي معرّضة بشكل خاص لخطر التدخّلات السياسية. فمن دون دعم سياسي، لا يتمّ إنشاء الوحدات المتخصّصة أساسًا، كما هي الحال في جنوب أفريقيا والمملكة المتّحدة وكينيا. وحتى عند إنشائها، قد تفقد هذه الوحدات الدعم الذي تتلقاه نتيجة تغيّر الديناميّات السياسية.

ففي تموز/يوليو 2021، وافقت الحكومة الإسبانية على مشروع قانون الذاكرة الديمقراطية (Proyecto de Ley de Memoria Democratica) للتعامل مع إرث الحرب الأهلية الإسبانية. ويهدف هذا القانون، من بين جملة من التدابير الأخرى، إلى إنشاء مكتب المدّعي العام المعني بالذاكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان (Fiscalía de Sala de Memoria Democrática y Derechos Humanos) للتحقيق في الفظائع التي ارتُكِبَت خلال الحرب الأهلية.[339] وقد تعرّض مشروع القانون هذا إلى انتقادات واسعة من الأحزاب السياسية المحافِظة، كما وعد الحزب الشعبي وحزب اليمين المتطرّف Vox بإلغاء القانون في حال فوزهما بالانتخابات العامة في العام 2023.[340]

كذلك، تتطلّب بعض الدول موافقة الحكومة قبل فتح تحقيق في جريمة دولية مُرتكَبة في دولة أخرى.[341] ففي السويد مثلًا، يحتاج المدّعون إلى موافقة "الحكومة أو سلطة عامة أخرى تعيّنها الحكومة" قبل تقديم قرار اتّهامي متعلّق بجرائم مُرتكبَة في دولة أجنبية.[342] ويعرّض هذا الشرط التحقيقات في هذه الدول إلى تدخّلات سياسية محتملة.

الوصول إلى الأدلّة

يتعيّن على الوحدات المتخصّصة الالتزام بقوانين إجرائية لجمع الأدلّة، إذ لا يسعها دائمًا الوصول إلى الدول أو المناطق التي ارتُكِبَت فيها الجرائم، وبالتالي فهي تعتمد إلى حدّ بعيد على إفادات الشهود وغيرها من الأدلّة المتوفرة، كالتقارير الطبّية. وغالبًا ما تضطرّ هذه الوحدات إلى الاعتماد على أطراف ثالثة لتحديد الضحايا والجناة ولجمع الأدلّة.[343]

339 الفصل الثاني، مشروع قانون الذاكرة الديمقراطية (Anteproyecto de Ley de Memoria Democrática)، المادة 29(2).
340 ناتاليا خونكيرا، "إسبانيا تطرح مشروع قانون طموح حول الذاكرة التاريخية في إطار موجة من المراجعات التشريعية Spain Drafts More Ambitious Historical Memory Bill amid Waves of Revisionism"، صحيفة *El Pais*، 22 تموز/يوليو 2021.
341 كسويسرا مثلًا.
342 مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومنظمة TRIAL International، "الولاية القضائية العالمية في القانون والممارسة في السويد Universal Jurisdiction Law and Practice in Sweden" (2020)، 14.
343 مقابلة مع كايت فاينسواران.

وحتى عندما يتمكّن المحقّقون من الوصول إلى الدول أو المناطق التي ارتُكِبَت فيها الجرائم، يضطرّون غالبًا إلى العمل في بيئات لا يألفونها وقد لا يتحدّثون اللغة المحلّية. وعلى المستوى اللوجستي، يتعيّن على الوحدات المتخصّصة عادة إجراء ترتيبات معقّدة، مثل تنظيم المقابلات مع الضحايا في دول مجاورة والاستماع إلى إفادات الضحايا في المحاكمات التي تُجرى في الدول التي أنشئت فيها الوحدات.[344]

وعلى المستوى التقني، غالبًا ما تضطرّ الوحدات المتخصّصة إلى التعامل مع كمّيات هائلة من المعلومات الرقمية من مصادر مفتوحة ومن الاستخبارات. وفي الكثير من الأحيان، يتمّ تسجيل إفادات الضحايا ومقاطع فيديو عن الانتهاكات على الهواتف والأجهزة اللوحية ونشرها على منصّات التواصل الاجتماعي، ومن الصعب تقييم مدى موثوقية هذه الأدلّة. لذا، تحتاج الوحدات المتخصّصة إلى موارد بشرية وتقنية إضافية للتمكّن من التحقيق في هذه الأدلّة الرقمية بشكل مناسب.[345]

أما في حالة التحقيق في جرائم الماضي، فلا يحظى تحليل الموارد الرقمية بالأهمية نفسها. فيشير كارلوس كاستريسانا فرناندیز، وهو مدّعٍ عام إسباني ومحام دولي، إلى أنّ التحقيقات في هذه الحالات تشمل عادة إعادة تكوين للأدلّة، بدلًا من جمع أدلّة جديدة: "فالأدلّة ليّست حيّة، بل كل العناصر باتت جزءًا من التاريخ".[346]

دمج الوحدات

قد يؤدّي دمج الوحدات المتخصّصة مع وحدات أو أقسام أخرى إلى تقويض الغاية الأساسية من إنشائها. وينطبق ذلك أيضًا على توسيع ولاية هذه الوحدات لتشمل جرائم أخرى غير الجرائم الدولية أو جرائم الماضي.

فعند دمج وحدات تُعنى بأنواع جرائم مختلفة، من المرجح أكثر أن تتدنى مرتبة جرائم الماضي والجرائم الدولية إلى "الدرجة الثانية" على سلّم الأولويات، كما في حالة وحدة مقاضاة الجرائم ذات الأولوية في جنوب أفريقيا، حيث قال رئيس الوحدة بشكل متكرّر للأسر إنّ قضاياهم معلّقة لأنّ الوحدة مضطرّة إلى النظر في قضايا أكثر إلحاحًا.[347]

فضلًا عن ذلك، أشارت ألكسندرا ليلي كاثر إلى أنّ "المدّعين يهتمّون بالقضايا القابلة للملاحقة"، مضيفةً أنّ المدّعين يعتبرون أنّ جرائم الماضي، التي وقعت قبل سنوات أو عقود، والجرائم الدولية، التي قد تكون معقّدة من الناحية القانونية، صعبة جدًا بكل بساطة، خصوصًا عند توفّر قضايا أخرى "يسهل الفوز فيها".[348] ومن الأمثلة على ذلك دمج جرائم الإرهاب والجرائم الدولية ضمن الملفّ نفسه، ما قد يدفع المدّعين إلى التركيز بشكل أساسي على تُهم الإرهاب، إذ إنها تتطلّب عادةً أدلّة أقلّ بكثير لإثباتها.[349]

في هذا السياق، تعترف شبكة الإبادة الجماعية في الاتحاد الأوروبي بفوائد "الملاحقات التراكميّة" في جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى الجرائم المتعلّقة بالإرهاب. فبحسب الشبكة، تضمن الملاحقات التراكميّة "تحميل المسؤولية الجنائية الكاملة للجناة، وتؤدّي إلى صدور أحكام أشدّ، وتحقّق مستوى أفضل من العدالة للضحايا".[350] ويشكّل ملفّ أحمد حمدان محمود عيّاش الأسودي، وهو عضو عراقي في تنظيم "الدولة الإسلامية"، مثالًا عن قضيّة تولّى التحقيق فيها كلّ من وحدة مكافحة الإرهاب والمكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب بشكل مشترك في فرنسا.[351]

---

344 مقابلة مع إيمانويل مارشان.
345 كارولينا أكساميتوسكا، "الأدلة الرقمية في الملاحقات المحلّية للجرائم الدولية الأساسية: الدروس المستفادة من ألمانيا والسويد وفنلندا وهولندا Digital Evidence in Domestic Core International Crimes Prosecutions: Lessons Learned from Germany, Sweden, Finland and the Netherlands"، مجلّة *Journal of International Criminal Justice* 19 (2021): 189-211.
346 مقابلة مع كارلوس كاستريسانا فرناندیز.
347 مقابلة مع موراي هاثورن.
348 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر.
349 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر؛ مقابلة مع إيمانويل مارشان.
350 وكالة الاتّحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست)، "الملاحقات التراكمية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب في الجرائم الدولية الأساسية والجرائم المتعلقة بالإرهاب Cumulative Prosecution of Foreign Terrorist Fighters for Core International Crimes and Terrorism-Related Offences" (أيار/مايو 2020).
351 منظمة TRIAL International، "أحمد حمدان محمود عيّاش الأسودي"، التعديل الأخير في 24 آذار/مارس 2021، trialinternational.org/latest-post/ahmed-hamdane-mahmoud-el-ayach-el-aswadi/.

دعم الضحايا

تُلزِم الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الضحايا الدول الأعضاء في الاتّحاد بمساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بعد وقوع الجريمة، بما في ذلك تقديم المساعدة الطبّية والجسدية والنفسية الطويلة الأمد والدعم العملي.[352] وينطبق توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الضحايا على جميع الضحايا بصرف النظر عن جنسيّتهم أو مكان ارتكاب الجريمة، طالما أن التحقيق مفتوح في دولة عضو في الاتّحاد.[353] وبالرغم من هذه الموجبات، تُقدّم الوحدات المتخصّصة في الكثير من الأحيان دعمًا غير ملائم للضحايا، إذ تستعين بمنظمات غير حكومية لتقديم معظم هذه الخدمات.[354]

352 مثلاً: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966؛ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، 1950؛ لجنة حقوق الإنسان، "تعزيز وحماية حقوق الإنسان: الإفلات من العقاب – تقرير الخبير المستقلّ لتحديث المبادئ المعتمدة لمكافحة الإفلات من العقاب، دايان أورانليشييه Promotion and Protection of Human Rights: Impunity—Report of the Independent Expert to Update the Set of Principles to Combat Impunity, Diane Orentlicher" (E/CN.4/2005/102/Add.1، ١٨ شباط/فبراير 2005)؛ الجمعية العامة للأمم المتّحدة، القرار 147/60، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (16 كانون الأول/ديسمبر 2005).

353 التوجيه رقم EU/2012/29 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2012 حول اعتماد مبادئ الحد الأدنى بشأن حقوق ضحايا الجرائم ودعمهم وحمايتهم، الذي يستبدل القرار الإطاري رقم JHA/220/2001.

354 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر؛ مقابلة مع إيمانويل مارشان. انظر على وجه التحديد فينين، "تجاوز العقبات Surmonter les obstacles".

الفصل الخامس: هل الدول التي تمتلك وحدات متخصّصة أكثر فعالية؟

تشير الأبحاث التي أُجريت في إطار هذه الدراسة إلى أنّ الدول التي تمتلك وحدات متخصّصة تحقّق قدرًا أكبر من النجاح في التحقيق في جرائم الماضي والجرائم الدولية وملاحقة مرتكبيها، مقارنة بالدول التي لم تُنشئ وحدات مخصّصة لهذا الغرض.

ويؤكّد ماتيفز بيزدرك من شبكة الإبادة الجماعية في الاتحاد الأوروبي وجود رابط مباشر بين عدد قضايا الجرائم الدولية التي يتمّ التحقيق فيها وتوفّر وحدة متخصّصة في الدولة المعنيّة. أمّا في الدول التي لا تمتلك وحدات مخصّصة لهذا الغرض، فإنّ عدد القضايا المفتوحة أقلّ بكثير في جميع الحالات.[355]

ويفسّر ستيفن راب سبب عدم تمكّن وكالات إنفاذ القانون والملاحقة العادية من التحقيق في الجرائم الدولية وجرائم الماضي وملاحقة مرتكبيها بفعالية:

> تواجه هذه الوكالات مشاكل عدّة، مثل انشغال المدّعين، والقضايا المعقّدة، واختلاف الأولويات، والنقص في الموظفين، والنظام القضائي غير المؤاتي، فضلًا عن غياب المهارات المتخصّصة اللازمة لتكوين هذه القضايا. فنظرًا إلى أنّ هذه الوكالات تنظر في أنواع مختلفة من الجرائم، التي تُرتكَب بطرق مختلفة، أحيانًا على يد منظمات، فهي تحتاج إلى فهم مفصّل لهيكليات القوى والعنف، والأطراف المسؤولة فعلًا عن اتّخاذ القرارات، والأطراف التي جارتها... وذلك كلّه يتطلّب مهارات متعدّدة الاختصاصات، لا تتوفر في مكتب عادي يتعامل مع جرائم من شتّى الأنواع.[356]

وذكرت ألكسندرا ليلي كاثر فائدة إضافية للتخصّص، ألا وهي التنفيذ الفعلي لموجبات الدول، التي تقضي بضمان حق الضحايا والمجتمعات في الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم تكرار الجرائم:

> لا نحتاج إلى الوحدات المتخصّصة فقط لضمان التحقيق والملاحقة الشاملَيْن، بل أيضًا لعدم الإضرار بالناجين ولعدم تجاهل التداعيات الهيكلية والسياسية للجرائم المُرتكَبة.[357]

من وجهة نظر سياساتيّة، يمكن الاستنتاج أن جرائم الماضي والجرائم الدولية لن تحظى بالأولوية في الأنظمة القضائية العادية من دون إنشاء وحدات متخصّصة. فيقول ستيفن راب إنّه "من المنطقي جدًا إنشاء مكتب متخصّص أو قيادة متخصّصة في مجالات معيّنة، فمن دون التخصُّص تصبح القضايا في طيّ النسيان".[358]

355 مقابلة مع ماتيفز بيزدرك.
356 مقابلة مع ستيفن راب.
357 مقابلة مع ألكسندرا ليلي كاثر.
358 مقابلة مع ستيفن راب.

علاوة على ذلك، أشار ماتيفز بيزدرك إلى أنّ التخصُّص يساعد في معالجة الجرائم المعقّدة. فلا بدّ من امتلاك فهم جيّد للقانون الجنائي المحلّي والدولي لتشخيص السلوك الإجرامي بصوابيّة ولتوجيه المحقّقين بشكل مناسب لضمان جمع الأدلّة التي تُثبت عناصر الجريمة. كذلك، يساعد التخصُّص في تجاوز تحدّيات تكوين القضايا التي تشمل هيكليات تنظيمية معقّدة وعددًا كبيرًا من الأحداث. فالوحدات المتخصّصة أكثر قدرة على اعتماد مقاربة متعدّدة الاختصاصات وعلى صياغة الاستراتيجيات والسياسات والتوجيهات المناسبة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وملاحقة مرتكبيها.[359] ومن خلال القيام بذلك، تسمح الوحدات المتخصّصة بالحفاظ على المعارف والخبرات على المدى البعيد.

359 مقابلة مع ماتيفز بيزدرك.

الفصل السادس: الوحدات المتخصّصة والمساءلة في الجرائم المُرتكَبة في سوريا

آفاق المساءلة الضيّقة

بالرغم من توافر أدلّة قاطعة على ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سوريا، لا يزال الإفلات من العقاب سيّد الموقف. كذلك، ما من آفاق فعليّة لتحقيق العدالة على المستوى المحلّي في سوريا، كما تبرز تحدّيات كثيرة على المستوى الدولي.

فلا تغطي الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية الجرائم المُرتكَبة في سوريا، ونظرًا إلى تركيبة مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، من غير المرجّح إطلاقًا إحالة قضايا النزاع السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.[360] كذلك، ما من آفاق فعليّة لإنشاء محكمة مخصّصة، نظرًا إلى صعوبة اعتماد آلية مماثلة في ظروف معقّدة كتلك التي تشهدها سوريا.[361]

لذا، فإنّ الفرصة الوحيدة المتوفرة لتحقيق المساءلة أمام المحكمة الجنائية الدولية هي الاستناد إلى ما يُسمّى بـ"سابقة ميانمار". فصحيح أنّ ميانمار ليست عضو في نظام روما الأساسي، إلا أنّ بنغلاديش هي عضو في هذا النظام. وعليه، أفتت الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية بأنه ونظرًا إلى المزاعم التي تفيد بأنّ المدنيّين الروهينغا هُجّروا قسريًا من ميانمار إلى بنغلاديش، يمكن تطبيق الولاية القضائية.[362] وفي العام 2019، قدّم مركز غيرنيكا للعدالة الدولية التماسًا بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي إلى المدّعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، يطلب بموجبه فتح تحقيق أولي في الوضع في سوريا على أساس تهجير المدنيّين قسريًا إلى المملكة الأردنية الهاشمية، العضو في نظام روما الأساسي.[363] ولكن حتى تاريخ نشر هذه الدراسة، لم تكن المحكمة الجنائية الدولية قد فتحت تحقيقًا أوليًا في المسألة بعد، كما أعلنت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت في آذار/مارس 2021 أنّ المحاولات الرامية إلى إحالة الفظائع المُرتكَبة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية لملاحقتها باءت بالفشل.[364]

360 الأمم المتّحدة، "فشل إحالة سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية نتيجة منع الأصوات المعارضة مجلس الأمن من اعتماد مشروع القرار Referral of Syria to International Criminal Court Fails as Negative Votes Prevent Security Council from Adopting Draft Resolution"، بيان صحافي، 22 أيار/مايو 2014؛ هيومن رايتس ووتش، "سوريا: العدالة الجنائية على الجرائم الجسيمة في القانون الدولي" (17 كانون الأول/ديسمبر 2013).

361 مجلس حقوق الإنسان، "تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية" (وثيقة الأمم المتّحدة رقم A/HRC/22/59، 5 شباط/فبراير 2013).

362 المحكمة الجنائية الدولية، "الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية تأذن للمحكمة بممارسة الولاية القضائية في التهجير القسري المزعوم لشعب الروهينغا من ميانمار إلى بنغلاديش ICC Pre-Trial Chamber I Rules that the Court May Exercise Jurisdiction over the Alleged Deportation of the Rohingya People from Myanmar to Bangladesh"، 6 أيلول/سبتمبر 2018.

363 مركز غيرنيكا للعدالة الدولية، "مذكرة إحاطة: التماس بموجب المادة ١٥ من نظام روما الأساسي إلى المدّعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية بشأن التهجير القسري للمدنيّين السوريين إلى الأردن Briefing Note: Article 15 Communication to the Prosecutor of the International Criminal Court in Relation to the Forced Deportation of Syrian Civilians to Jordan"، opiniojuris.org/wp-content/uploads/Microsoft-Word-190306-Syria-Briefing-Note-on-ICC-Filing.docx.pdf. انظر أيضًا آسر خطّاب وفيتو توديسكيني، "أيّ عدالة يمكن للقانون الدولي تحقيقها للسوريين؟ *OpinioJuris*"، What Justice Can International Law Bring to Syrians? (2021).

364 ستيفاني نيبيهاي، "مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تدعو إلى زيادة محاكمات مجرمي الحرب السوريين المزعومين Step Up Trials of Alleged Syrian War Criminals, U.N. Rights Chief Says"، وكالة رويترز، 11 آذار/مارس 2021.

لذا، نظرًا إلى آفاق العدالة الضيّقة في سوريا وعلى المستوى الدولي، لا يسع الضحايا وأسرهم سوى السعي إلى نيل العدالة أمام المحاكم الوطنية في الدول التي تطبّق الولاية القضائية خارج حدودها الإقليمية في الجرائم الأكثر خطورة.[365] وقد ترافق ارتفاع عدد القضايا التي تستند إلى الولاية القضائية العالمية في أوروبا مع توافد اللاجئين وطالبي اللجوء من سوريا والعراق، إلى جانب جمع الأدلّة من قبل هيئات التحقيق التابعة للأمم المتّحدة والمنظمات غير الحكومية السورية والدولية.[366]

دور الوحدات المتخصّصة

تشكّل ألمانيا، التي تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين في أوروبا، إحدى الدول الرائدة في النضال ضدّ الإفلات من العقاب في الجرائم المُرتكَبة في سوريا. وتقود الوحدات المتخصّصة التي أنشئت ضمن وكالات الشرطة والملاحقة الجهود الرامية إلى إحضار الجناة للمثول أمام المحاكم في ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية.

فيشير تقرير لمنظمة TRIAL International إلى وجود 22 قضية حالية تستند إلى الولاية القضائية العالمية (إما في مرحلة التحقيق أو المحاكمة أو سبق أن اختُتِمَت) تتعلّق بسوريا.[367] ورُفعت 10 من هذه القضايا في ألمانيا، و6 في فرنسا، و2 في هولندا، وواحدة في كلّ من النمسا وهنغاريا والسويد وسويسرا.[368] ومن بين هذه القضايا الـ 22، كانت 14 قضية قيد التحقيق، فيما صدرت إدانات في 6 منها، وكانت قضية واحدة تنتظر المحاكمة وأخرى قيد المحاكمة.[369] بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنّ 3 إدانات إضافية صدرت في العام 2021 متعلقة بجرائم مُرتكَبة في سوريا.[370]

وفي ما عدا النمسا وهنغاريا، أنشأت كلّ الدول التي تنظر في قضايا متعلّقة بسوريا وحدات متخصّصة للنظر في الجرائم الدولية. وصدرت ٧ من بين الإدانات التسع المبلغ عنها في ألمانيا.[371] ويمكن أن يُعزى النجاح الملحوظ في تحقيق العدالة للضحايا السوريين في ألمانيا وفرنسا إلى إنشاء وحدات متخصّصة بالكامل على مستوى التحقيق والملاحقة.[372] فقد سمحت هذه الوحدات بتركيز الخبرات والقدرات لمعالجة هذه القضايا، كما تعاونت بشكل وثيق مع خدمات الهجرة، وتمّ تعزيز نتائجها من خلال تحقيقات أولية أو هيكلية وتعاون وثيق على المستوى الدولي.

---

365 هوارد فارني وكاتارزينا زدونكزيك، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "تعزيز المساءلة العالمية: دور الولاية القضائية العالمية في مقاضاة الجرائم الدولية Advancing Global Accountability: The Role of Universal Jurisdiction in Prosecuting International Crimes" (3 كانون الأول/ديسمبر 2020).

366 فيليب كونور، "معظم النازحين السوريين في الشرق الأوسط، وحوالى مليون نازح متواجدون في أوروبا Most Displaced Syrians Are in the Middle East, and About a Million Are in Europe"، مركز بيو للأبحاث، 29 كانون الثاني/يناير 2018. تولّت الجهات التالية، على سبيل المثال لا الحصر، جمع الأدلة: لجنة العدالة الدولية والمساءلة، محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان، والأرشيف السوري، والمعهد السوري للعدالة، والمركز السوري للعدالة والمساءلة.

367 يشمل ذلك التحقيقات الهيكلية. ويسلّط تقرير لمنظمة TRIAL International الضوء على قضايا فتح فيها القضاة أو المدّعون تحقيقات في الجرائم الدولية الأكثر خطورة. فاليري بوليه، منظمة TRIAL International، "المراجعة السنوية للولاية القضائية العالمية 2021: سنة لا مثيل لها؟ أثر فيروس كورونا على الولاية القضائية العالمية Universal Jurisdiction Annual Review 2021: A Year Like No Other? The Impact of Coronavirus on Universal Jurisdiction" (2021). ويبدو أنّ قضية واحدة صُنِّفَت خطأً على أنها متعلقة بسوريا، إذ إنّ الجريمة التي تتمحور القضية حولها ارتُكِبَت في العراق. انظر منظمة TRIAL International، "محمد رافع ياسين ي. Mohammed Rafea Yaseen Y."، التعديل الأخير في 25 آذار/مارس 2021، https://trialinternational.org/latest-post/mohammed-rafea-yaseen-y/؛ بوليه، "المراجعة السنوية للولاية القضائية العالمية (2021) Universal Jurisdiction Annual Review 2021 (2021)"، 93.

368 المرجع نفسه، 91-95.

369 تستند هذه البيانات إلى المراجعة التي أجريناها لدراسة بوليه، "المراجعة السنوية للولاية القضائية العالمية Universal Jurisdiction 2021 Annual Review".

370 منظمة دوتي ستريت تشامبرز، "محكمة ألمانية تدين عضو ثالث في تنظيم الدولة الإسلامية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق اليزيديّين German Court Convicts a Third ISIS Member of Crimes Against Humanity Committed Against Yazidis"، 18 حزيران/يونيو 2021؛ "هولندا تصدر حكمًا بالسجن بحقّ قيادي سابق مزعوم في المعارضة السورية Netherlands Sentences Alleged Ex-Syria Opposition Commander to Jail"، موقع Middle East Monitor، 23 نيسان/أبريل 2021؛ "محكمة الاستئناف تصدر حكمًا بالسجن مدى الحياة بحقّ الجهادي تايلر فيلوس Le djihadiste Tyler Vilus condamné en appel à la réclusion criminelle à perpétuité"، صحيفة لوموند، 21 أيلول/سبتمبر 2021.

371 تمّ جمعها وتصنيفها بالاستناد إلى بوليه، "المراجعة السنوية للولاية القضائية العالمية (2021) Universal Jurisdiction Annual Review 2021" وأبحاثنا الخاصة.

372 في تطوّر يعيق تقدُّم العدالة الدولية، أصدرت محكمة فرنسية مؤخرًا حكمًا يمنع المدّعين من السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا السوريين للجرائم ضدّ الإنسانية في قضايا الولاية القضائية العالمية. ففي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أصدرت محكمة التمييز الفرنسية قرارًا يمنع المدّعين من التحقيق في الجرائم ضدّ الإنسانية تحت مبدأ "ازدواجية التجريم" لأنّ سوريا لم تُجرّم الجرائم ضدّ الإنسانية على المستوى المحلّي. وتتعلّق هذه القضية بعبد الحميد شعبان، العضو السابق في أجهزة الأمن الرسمية في دمشق التي قمعت التظاهرات المعارضة للحكومة بوحشية. ولا يزال باستطاعة المدّعين الفرنسيّين ملاحقة جرائم التعذيب والإبادة الجماعية وجرائم الحرب المُرتكَبة في سوريا وغيرها من الدول. انظر روجيه لو فيليس وعويس الدبوش، "فرنسا ليست ملاذًا آمنًا لمُنتهكي حقوق الإنسان – بالرغم من رأي المحكمة العليا France Is Not a Safe Haven for Human Rights Abusers—Despite High Court Opinion"، موقع Just Security، 9 كانون الأول/ديسمبر 2021.

إلا أنّ هذه الوحدات واجهت أيضًا تحدّيات شديدة أثناء معالجة القضايا المتعلّقة بسوريا، وقد سلّطت منظمة "هيومن رايتس ووتش" على بعضها:

- عدم القدرة على الوصول إلى مسارح الجريمة في سوريا؛
- الصعوبة في الوصول إلى الدول المجاوِرة؛
- ارتياب سلطات الدولة من اللاجئين وطالبي اللجوء؛
- عدم معرفة اللاجئين وطالبي اللجوء السوريّين آليات المساءلة المتوفرة؛
- الخوف من الانتقام الموجّه ضدّ الأقارب والأحبّاء في سوريا.[373]

تحديثات حول القضايا المتعلقة بسوريا

حدثت تطوّرات بارزة في القضايا المتعلّقة بسوريا بين العامَيْن 2020 و2021. فيشير تقرير منظمة TRIAL International إلى ستّ قضايا متعلّقة بسوريا، خمس منها في ألمانيا وواحدة في هنغاريا، أدّت إلى صدور إدانات في العامَيْن 2020 و2021.[374] وبعد نشر هذا التقرير، صدرت إدانة في إحدى القضايا التي كانت مُصنّفة ضمن خانة "قيد المحاكمة".[375] كذلك، كشفت أبحاثنا عن صدور إدانة إضافية في ألمانيا، ما يرفع عدد الإدانات الإجمالي في ألمانيا إلى 7 خلال هذه الفترة، من ضمنها عدّة إدانات صدرت بفضل التحقيقات الهيكلية التي فتحتها سلطات الملاحقة الألمانية.[376]

عبد الفتاح ح. أ.، عبد الجواد أ. خ.، عبد الرحمن أ. أ.، عبد الفتاح أ.

في كانون الثاني/يناير 2020، أدانت محكمة شتوتغارت الإقليمية العليا المتّهمين بالانتماء إلى تنظيم إرهابي وانتهاك قانون ضبط الأسلحة العسكرية.[377] وأدانت المحكمة عبد الجواد أ. خ. بتهمتَيْ القتل وجرائم الحرب وأصدرت بحقّه حكمًا بالسجن المؤبد.[378]

قاسم أ.

في شباط/فبراير 2020، أدانت محكمة كوبلنتس الإقليمية العليا قاسم أ.، وهو عضو في المعارضة المسلّحة ضدّ الحكومة السورية، بارتكاب جرائم حرب، وعلى وجه التحديد بالمعاملة المهينة والحاطّة بالكرامة تجاه شخص محمي بموجب القانون الدولي الإنساني. فقد احتوى هاتفه على صور له يحمل رأس مقاتل مقطوع. وأصدرت المحكمة بحقّه حكمًا بالسجن لعام وستّة أشهر.[379]

كارلا جوزفين س.

في نيسان/أبريل 2020، أدانت محكمة دوسلدورف الإقليمية العليا كارلا جوزفين س.، وهي مواطنة ألمانية، بارتكاب جريمة حرب (خطف طفل أدّى إلى وفاته) وبانتهاك قانون ضبط الأسلحة العسكرية. فقد غادرت المُدانة ألمانيا مع أطفالها الثلاثة وانضمّت إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" في مدينة الرقة في سوريا، حيث تعرّض أطفالها للقصف، ما أدّى إلى وفاة أحدهم.[380]

373 هيومن رايتس ووتش، "هذه هي الجرائم التي نفرّ منها".
374 بوليه، "المراجعة السنوية للولاية القضائية العالمية (2021) Universal Jurisdiction Annual Review 2021"، 92-93.
375 إدانة إياد الغريب.
376 تتعلّق الإدانة الإضافية بقضية سارة أ. وتشمل الإدانات التي صدرت نتيجة التحقيقات الألمانية تلك الموجهة ضدّ قاسم أ. وكارلا جوزفين س. في هذه القضايا، تعلّقت التحقيقات الهيكلية بجرائم ارتكبتها جماعات مسلّحة غير تابعة للدولة في سوريا والعراق، كما تشير تقارير إلى فتح تحقيقات تتمحور حول أكثر من 50 شخصًا حتى الآن. منظمة TRIAL International، "قاسم أ. Kassim A"، 19 آذار/مارس 2021، trialinternational.org/latest-post/kassim-a/.
377 ينظم قانون ضبط الأسلحة العسكرية الألماني تصنيع الأسلحة الحربية وبيعها ونقلها.
378 بوليه، "المراجعة السنوية للولاية القضائية العالمية (2021) Universal Jurisdiction Annual Review 2021"، 51-52.
379 بوليه، "المراجعة السنوية للولاية القضائية العالمية (2021) Universal Jurisdiction Annual Review 2021"، 51. صدر حكم بالسجن لمدة عامَيْن أيضًا بحق قاسم أ. لجرائم أقل خطورة ارتُكِبَت منذ وصوله إلى ألمانيا.
380 المرجع نفسه.

فارس أ. ب.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أدانت محكمة شتوتغارت الإقليمية العليا المواطن السوري فارس أ. ب. بارتكاب جرائم حرب ومحاولة قتل والتعذيب والانتماء إلى تنظيم إرهابي،[381] إذ إنه أطلق النار على عضو في ميليشيا موالية للنظام كان راكعًا أمامه.

أنور ر. وإياد الغريب

في 24 شباط/فبراير 2021، أدانت محكمة كوبلنتس الإقليمية العليا العضو السابق في أجهزة الاستخبارات السورية إياد الغريب بـ 30 تهمة بالمساعدة والمشاركة في جرائم ضدّ الإنسانية مُرتكَبة ضدّ متظاهرين في العام 2011، وأصدرت بحقّه حكمًا بالسجن لأربع سنوات وستّة أشهر. وكان اسمه قد أُدرِج في قرار اتّهامي إلى جانب أنور ر.، الرئيس السابق لفرع التحقيق 251 التابع لإدارة المخابرات العامة السورية، ولكن فُصِلَت هذه القضية عن قضية إياد الغريب في 17 شباط/فبراير 2021. ولا تزال محاكمة أنور ر. مستمرّة.[382]

سارة أ.

في 16 حزيران/يونيو 2021، أدانت محكمة دوسلدورف الإقليمية العليا العضو في تنظيم "الدولة الإسلامية" من الجنسية الألمانية سارة أ. بتهم الانتماء إلى تنظيم إرهابي أجنبي، والاعتداء، والحرمان من الحرّية، والمساعدة والاشتراك في الاغتصاب، والاسترقاق، والاضطهاد على أساس الدين والنوع الاجتماعي، باعتبارها جرائم ضد الإنسانية. وأصدرت المحكمة بحقّها حكمًا بالسجن لستّ سنوات وستّة أشهر.[383]

أميمة أ.

تفرّعت قضية أخرى عن أحد الأحداث الواردة في قضية سارة أ.، في 26 تموز/يوليو 2021، تتعلّق بأميمة أ.، العضو في تنظيم "الدولة الإسلامية" من الجنسية الألمانية، التي أدانتها محكمة هامبورغ الإقليمية العليا بالمساعدة والاشتراك في ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية بسبب استرقاق امرأتَيْن يزيديّتَيْن في منزلها في مدينة الرقة في سوريا.[384]

بالإضافة إلى القضايا المذكورة أعلاه، صدرت إدانات في قضايا متعلّقة بسوريا في هولندا وفرنسا خلال الفترة نفسها.

قضية أحمد ي. في هولندا

أصدرت محكمة منطقة لاهاي في هولندا في 21 نيسان/أبريل 2021 حكمًا بالسجن لستّ سنوات بحقّ قائد سابق في التنظيم السلفي المسلّح "أحرار الشام"،[385] بعد اتّهامه بمعاملة أشخاص بطريقة

381 منظمة TRIAL International، "فارس أ. ب. Fares A. B."، آخر تعديل في 25 آذار/مارس 2021، https://trialinternational.org/latest-post/fares-a-b/. أكّدت محكمة العدل الفدرالية الألمانية هذه الإدانة في مرحلة الاستئناف في آب/أغسطس 2021. المحكمة الفدرالية الألمانية، قرار إدانة نهائي بشأن جرائم حرب مُرتكَبة في سوريا Decision on Conviction for war crimes committed in Syria final، 3 StR 212/21، 10 آب/أغسطس 2021، www.bundesgerichtshof.de/SharedDocs/Pressemitteilungen/DE/2021/2021160.html?nn=10690868.

382 لجنة العدالة الدولية والمساءلة، "محكمة كوبلنتس تصدر حكمًا في قضية إياد الغريب. Koblenz Court Issues Verdict in Eyad A. Case" (24 شباط/فبراير 2021). أنور ر. هو أنور رسلان، الذي أصدرت محكمة كوبلنتس الإقليمية العليا حكمًا بالسجن المؤبّد بحقه في 13 كانون الثاني/يناير 2022 لارتكابه جرائم ضد الإنسانية في سوريا، تشمل القتل والتعذيب والاغتصاب. ويُعتبَر أنور رسلان الضابط السوري الأعلى رتبة الذي أُدين بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية. وتلا هذا التطور إنجاز هذا التقرير، وبالتالي فإدانته لا ترد في الإحصاءات المذكورة في التقرير. انظر قناة دويتشه فيله، "محكمة ألمانية تُدين عقيدًا سوريًا سابقًا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية German Court Finds Syrian Ex-Colonel Guilty of Crimes Against Humanity"، 14 كانون الثاني/يناير 2022، www.dw.com/en/german-court-finds-syrian-ex-colonel-guilty-of-crimes-against-humanity/a-60407021؛ منظمة العفو الدولية، "ألمانيا/سوريا: إدانة مسؤول سوري بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بمثابة انتصار تاريخي للعدالة"، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/01/germany-syria-conviction-of-syrian-official-for-crimes-against-humanity-a-historic-win-for-justice/.

383 دوتي ستريت تشامبرز، "محكمة ألمانية تدين German Court Convicts".

384 المرجع نفسه.

385 مارتن بالهويس، "أول طالب لجوء سوري يُدان بالإرهاب وجرائم الحرب في هولندا First Syrian Asylum-Seeker Convicted for Terrorism and War Crime in the Netherlands"، مركز العدالة الجنائية الدولية، 21 نيسان/أبريل 2021.

مهينة وحاطّة بالكرامة خارج ساحة القتال والتنكيل بجثة في مقطع فيديو.[386] وأوقِف المتّهم بعد طلبه اللجوء.

قضية تايلر فيلوس في فرنسا

في أيلول/سبتمبر 2021، أصدرت محكمة استئناف فرنسية خاصة حكمًا بالسجن المؤبد بحق الجهادي والعضو في تنظيم "الدولة الإسلامية" تايلر فيلوس لدوره في الجرائم التي ارتكبها التنظيم بين العامَيْن 2013 و2015. ففي العام 2015، شارك فيلوس في الإعدام العام لسجناء معصوبي الأعين في أزياء برتقالية في مدينة الشدادي في شرق سوريا. وقد صوِّرَت عملية الإعدام وبُثّت في شريط فيديو دعائي لتنظيم "الدولة الإسلامية".[387] وأُدين فيلوس بتهم إرهاب لم يحقّق فيها المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب.[388] وبحسب القائد جان بيار شمالي، هناك حوالى 40 قضية متعلّقة بسوريا في سجلّ المكتب المركزي.[389]

كذلك، حقّق المدّعون الفرنسيون أيضًا في أنشطة كيانات تجارية لارتكابها انتهاكات في سوريا. ففي 7 أيلول/سبتمبر 2021، فشلت مساعي شركة لافارج للإسمنت في إسقاط تهمة التواطؤ في جرائم ضدّ الإنسانية في سوريا، إذ نقضت محكمة التمييز الفرنسية حكمًا سابقًا يدعو إلى إعادة النظر في المسألة.[390] وتواجه الشركة تهمة التعامل مع جماعات مسلّحة في سوريا، بما فيها تنظيم "الدولة الإسلامية"، للاستمرار في تشغيل مصنعها. وكانت محكمة أدنى قد ردّت التهمة في العام 2019، معتبرة أنّ شركة لافارج لم تتعمّد المشاركة في الجرائم التي ارتكبتها الجماعات المسلّحة. إلا أنّ المحكمة العليا اعتبرت أنّ الأفراد أو الشركات يمكن أن تكون متواطئة عبر غضّ النظر عن الجرائم، حتى لو لم تشارك فيها مباشرة:

> في هذه القضية، يشكّل دفع عدّة ملايين من الدولارات... إلى تنظيم يرتكب جرائم بشكل مستمرّ سببًا كافيًا لإثبات التواطؤ، حتى ولو كان الهدف من ذلك ضمان استمرار الأنشطة التجارية.[391]

كذلك، يواجه ثمانية مدراء تنفيذيين في شركة لافارج، بما في ذلك الرئيس التنفيذي السابق برونو لافونت، تهم تمويل تنظيم إرهابي و/أو تهديد حياة الآخرين.[392] وفي ما يتعلّق بشركة QOSMOS الفرنسية المختصّة بعناصر البرمجيّات، ردّ قاضي التحقيق القضية، عازيًا السبب إلى عدم توفّر أدلّة كافية لإثبات وجود رابط بين بيع أدوات مراقبة الاتصالات إلى الحكومة السورية وأعمال التعذيب التي ارتكبها النظام.[393]

386 بوليه، "المراجعة السنوية للولاية القضائية العالمية (2021) Universal Jurisdiction Annual Review 2021"، 76.
387 "محكمة الاستئناف تدين الجهادي تايلر فيلوس بالسجن المؤبّد Le djihadiste Tyler Vilus condamné en appel à la réclusion criminelle à perpétuité"، صحيفة لوموند، 2021.
388 مقابلة مع جان بيار شمالي.
389 المرجع نفسه.
390 سارة وايت، "القضاء الفرنسي يرفض طعن شركة لافارج لإسقاط تهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية بسوريا عنها Court Blocks Lafarge Bid to Scrap Syria Crime Against Humanity Charge"، وكالة رويترز، 7 أيلول سبتمبر 2021.
391 المرجع نفسه.
392 "شركة لافارج تخسر الطعن لإسقاط تهمة الجرائم ضد الإنسانية ضدها في سوريا French Firm Lafarge Loses Bid to Dismiss 'Crimes Against Humanity' Case in Syria"، قناة فرانس 24، 7 أيلول/سبتمبر 2021.
393 مركز موارد قطاع الأعمال وحقوق الإنسان، "قضية شركة Qosmos (سوريا) Affaire Qosmos (Syrie)"، ./www.business-humanrights.org/fr/dernières-actualités/affaire-qosmos-syrie

الخاتمة والتوصيات

تُظهر الأبحاث التي أُجريت في إطار هذه الدراسة أنّ الدول التي أنشأت وحدات متخصّصة غالبًا ما تحقّق نجاحًا أكبر في التحقيق في جرائم الماضي أو الجرائم الدولية الخطيرة وملاحقة مرتكبيها، مقارنة بالدول التي لم تُنشئ وحدات مخصّصة لهذا الغرض.

وعادةً ما تكون الوحدات المتخصّصة أكثر فعالية في حال توافر العناصر التالية:

- محقّقون ومدّعون يعملون معًا بشكل وثيق؛
- تحقيقات قائمة على الملاحقات؛
- استراتيجيات تحقيق وملاحقة مصمّمة بعناية؛
- دعم وتأييد سياسي قوي لتحقيق العدالة في هذه الوحدات.

ومع أنّ معظم الوحدات المتخصّصة لا تزال حديثة، يمكن استخلاص بعض الممارسات الفضلى من أدائها:

- ينبغي على الوحدات التعاون بشكل وثيق مع خدمات الهجرة من أجل تحديد المشتبه فيهم.
- ينبغي إنشاء الوحدات بموجب قوانين أو تشريعات، بدلًا من الإجراءات التنفيذية، من أجل توفير الصلاحيات اللازمة لها والحؤول دون تغيير مسارها في حال وصول حكومة جديدة إلى السلطة.
- ينبغي أن تكون الوحدات متخصّصة بالفعل وأن تركّز حصرًا على الجرائم الموكلة إليها، من دون تشتيت انتباهها بقضايا أخرى تستنزف وقتها ومواردها.
- لا ينبغي دمج الوحدات مع وحدات أو أقسام أخرى تتولّى أنواع جرائم مختلفة.
- ينبغي أن تحظى قيادة الوحدات بالقوة والمصداقية اللازمتَيْن، وبالخبرة في التواصل مع أصحاب مصلحة متعدّدين، بما في ذلك الجهات الفاعلة السياسية.
- ينبغي أن توظّف الوحدات فرقًا متعدّدة الاختصاصات، تشمل محقّقين ومدّعين وخبراء قانونيّين ومؤرّخين وعلماء أنثروبولوجيا وعلماء نفس وجامعي بيانات ومحلّلين وخبراء في التحقيق في أنواع معيّنة من الجرائم، مثل الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي وتلك المُرتكَبة ضدّ الأطفال.
- ينبغي تخصيص موارد كافية إلى الوحدات المتخصّصة لتمكينها من أداء وظائفها بفعالية ومن دون تقويض استقلاليتها.

- ينبغي منح المحقّقين قدرة غير مقيّدة على الوصول إلى الأرشيف والوثائق في مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسات الأمنية، مع صلاحيات قانونية للبحث والمصادرة والمراقبة وتحديد هوية مالكي الأصول.
- ينبغي أن تكون التحقيقات قائمة على الملاحقات، كما ينبغي أن يعمل المحقّقون والمدّعون معًا بشكل وثيق في المبنى نفسه.
- ينبغي أن تستند استراتيجيات التحقيق والملاحقة إلى إجراءات المراقبة الأولية والتحقيقات الهيكلية.
- من شأن التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلّية والدولية المساعدة في فتح القضايا وتحديد الجناة والضحايا والشهود. لذا، ينبغي على الوحدات توقيع اتفاقيات تعاون مع منظمات المجتمع المدني لتحديد المسؤوليات بوضوح وتنظيم العلاقة بينهما. كذلك، ينبغي عقد موائد مستديرة منتظمة مع منظمات المجتمع المدني لتحسين مشاركة المعلومات والمعارِف.
- ينبغي على الوحدات إنشاء أقسام مختصّة بالتعاون الدولي والتواصل مع أصحاب المصلحة، تكون قادرة على معالجة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتعجيلها.
- من شأن جهود الاتّصال والتواصل التي تبذلها الوحدات المتخصّصة أن تساعد في توفير الدعم الشعبي والسياسي وتسهيل التواصل الفعال مع المجتمعات والناجين وأصحاب المصلحة.
- ينبغي تخصيص الموارد الكافية للوحدات المتخصّصة من أجل توفير برامج الحماية والرفاه اللازمة للشهود والضحايا.
- ينبغي أن تنفّذ منظمات المجتمع المدني حملات تواصل ومناصرة مركّزة للتشجيع على إنشاء وحدات متخصّصة، ولتوفير الدعم الشعبي والسياسي والحفاظ عليه بعد إنشائها.

ICTJ
عدالة
حقيقة
كرامة

المركز الدولي للعدالة الإنتقالية
50 برودواي، طابق 23
نيويورك، ن.ي. 10004
هاتف: 3800 637 917 1+
فاكس: 3900 637 917 1+
www.ictj.org/ar